

المجسم
في

نَقْطَةُ الْمَصَاحِفِ

تأليف

الإمام الشيخ أبي عمرو عثمان بن سعيد بن عثمان الدافقي

المتوفى ٤٤٤ هـ

تحقيق

محمد حسنة محمد حسنة اسماعيل

منشورات
مكتبة جامعة بيروت
دار الكتب العلمية
بيروت - لبنان

مشتريات مكتبة دار الكتب العلمية



دار الكتب العلمية

جميع الحقوق محفوظة

Copyright
All rights reserved
Tous droits réservés

جميع حقوق الملكية الأدبية والفنية محفوظة
لدار الكتب العلمية بيروت - لبنان.
ويحظر طبع أو تصوير أو ترجمة أو إعادة تنضيد الكتاب كاملاً أو
مجزأً أو تسجيله على أشرطة كاسيت أو إدخاله على الكمبيوتر
أو برمجته على أسطوانات ضوئية إلا بموافقة الناشر خطياً

Exclusive rights by

Dar Al-Kotob Al-Ilmiyah Beirut - Lebanon

No part of this publication may be translated, reproduced, distributed in any form or by any means, or stored in a data base or retrieval system, without the prior written permission of the publisher.

Droits exclusifs à

Dar Al-Kotob Al-Ilmiyah Beyrouth - Liban

Il est interdit à toute personne individuelle ou morale d'éditer, de traduire, de photocopier, d'enregistrer sur cassette, disquette, C.D., ordinateur toute production écrite, entière ou partielle, sans l'autorisation signée de l'éditeur.

الطبعة الأولى

٢٠٠٤ م - ١٤٢٥ هـ

دار الكتب العلمية

بيروت - لبنان

رمل الطريرف - شارع البحتري - بناية ملكارت
الإدارة العامة: عرمون - القبة - مبنى دار الكتب العلمية
هاتف وفاكس: ٨٠٤٨١٠ / ١١ / ١٢ / ١٣ (+٩٦١)
صندوق بريد: ٩٤٢٤ - ١١ بيروت - لبنان

Dar Al-Kotob Al-Ilmiyah

Beirut - Lebanon

Raml Al-Zarif, Bohtory Str., Melkart Bldg. 1st Floor

Head office

Aramoun - Dar Al-Kotob Al-Ilmiyah Bldg.

Tel & Fax: (+961 5) 804810 / 11 / 12 / 13

P.O.Box: 11-9424 Beirut - Lebanon

Dar Al-Kutub Al-Ilmiyah

Beyrouth - Liban

Raml Al-Zarif, Rue Bohtory, Imm. Melkart, 1er Étage

Administration général

Aramoun - Imm. Dar Al-Kotob Al-Ilmiyah

Tel & Fax: (+961 5) 804810 / 11 / 12 / 13

P.P: 11-9424 Beyrouth - Liban

ISBN 2-7451-4359-X

9 0000>



9782745143594

<http://www.al-ilmiyah.com/>

e-mail: sales@al-ilmiyah.com

info@al-ilmiyah.com

baydoun@al-ilmiyah.com

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ترجمة المصنّف

هو: عثمان بن سعيد بن عثمان بن سعيد بن عمر الداني، وُلد سنة ٣٨١ هـ.
أخذ عن كثير من أهل العلم، منهم: أبو الحسن القابسي محمد، وأبو محمد
عبد الملك بن الحسن بن عبد الله الصقليّ، وأبو الربيع سلمون بن داود بن سلمون
القرويّ، وأبو الحسن طاهر بن عبد المنعم بن غلبون الحلبيّ، وأبو القاسم خلف بن
إبراهيم بن محمد المصريّ الخاقاني وغيرهم.

له مؤلّفات كثيرة، منها:

السنن الواردة في الفتن وملاحمها بتحقيقنا.

والمحكم في نقط المصاحف، وهو كتابنا.

وغيرهما.

توفي رحمه الله سنة ٤٤٤ هـ^(١).

(١) انظر ترجمته في: مقدمة كتابنا السنن الواردة في الفتن وملاحمها، بتحقيقنا محمد فارس.

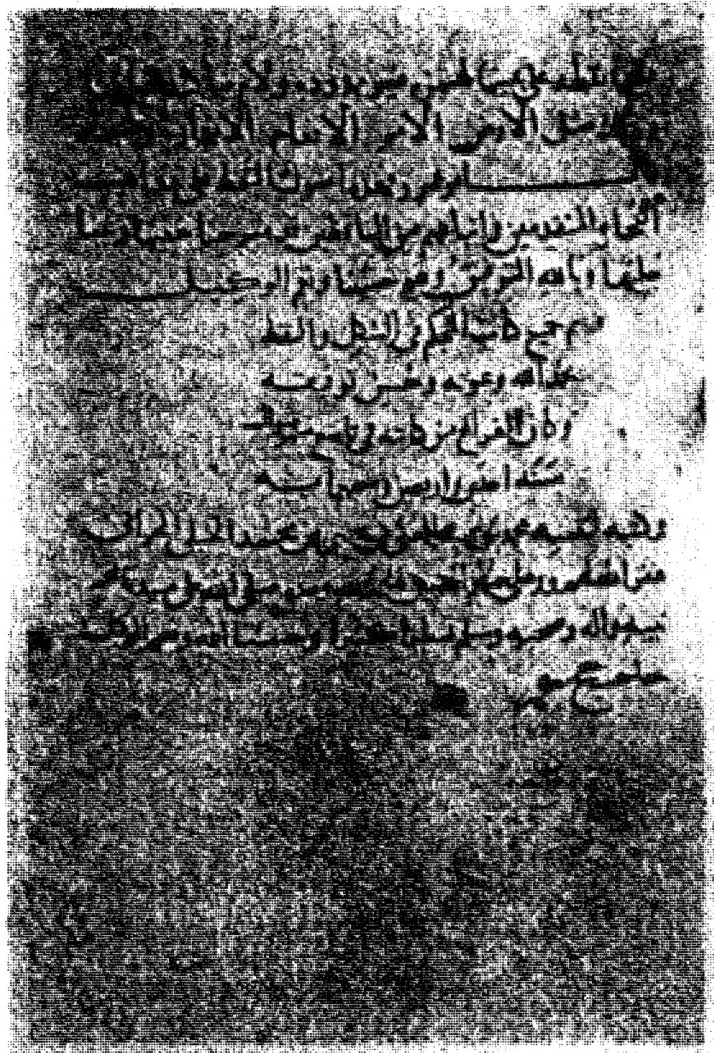
النسخة المعتمدة في التحقيق

لقد اعتمدت في تحقيق هذا الكتاب بالإضافة إلى المطبوعة على نسخة أجنبية
غربية تقع في [١٩٩ ق].

كتبه / محمد فارس
٢٥ شوال / ١٤٢٤ هـ
٢٩ / ١٢ / ٢٠٠٣ م



الحمد لله ما رأى القدر وسبع النور في الحلال والذكر
والفضل والثناء وعلى الله وعلى محمد وآله الأئمة
عليهم السلام وأصحابهم أجمعين هذا كتاب في بيان
كيفية طاعة الله تعالى في الدنيا والآخرة
والأحوال والأشياء على السنة النافذة في كل وقت
وما هو عليه من القدر والقدرة على كل شيء
ما هو عليه من القدر والقدرة على كل شيء
الواردة من السلف والأئمة المتقدمين في القسط
ومن ابتدأ بالحوال ومن كرمه سلفه ومن كرمه
ذلك ما ينص عليه في كل وقت من ذلك ما ينص عليه
في كل وقت من ذلك ما ينص عليه في كل وقت
أما من أراد أن يتقرب إلى الله تعالى في كل وقت
فليكن في قلبه من الله تعالى في كل وقت
فليكن في قلبه من الله تعالى في كل وقت
فليكن في قلبه من الله تعالى في كل وقت



﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ [١ب]

الحمد لله باري النَّسَم، ومُسْبِغ النَّعَم، ذي الجلال والإكرام، والتفضل والإنعام. وصلى الله على محمد خاتم الأنبياء، وسيد الأصفياء، وعلى آله الطيبين، وأصحابه أجمعين.

هذا كتاب علم نُقِط المصاحف وكيفيته على صِيغ التلاوة، ومذاهب القراءة، فيما اتفقوا عليه وما اختلفوا فيه، وعلى ما سَنَّه الماضون، واستعمله الناقطون، وما يوجب قياس العربية، وتحققه طريق اللغة، مشروحاً ذلك بأصوله وفروعه، مُبَيَّنّاً بِعِلَلِهِ ووجوهه، مع ذكر السُّنَن الواردة عن السلف الماضين، والأئمة المتقدمين في النَّقْط، ومن ابتدأ به أولاً، ومن كرهه منهم، ومن ترخص فيه، إلى غير ذلك مما ينضاف إليه، ويتصل به من ذكر رسم فواتح السور، ورؤوس الآي والخُمُوس والعُشُور، ومن أبى ذلك ومن أجازَه.

وبالله تعالى نستعين على بلوغ الأمل، وإِيَّاه نَسأل التوفيق للصواب في القول والعمل، وهو حسبنا، وإليه ننب، ولا حول ولا قُوَّة إلا بالله العلي العظيم.

باب

ذكر المصاحف، وكيف كانت عارية من النُّقْط،
وخالية من الشُّكْل، ومن نقطَها أوْلاً من السَّلف،
والسبب في ذلك

١ - حَدَّثَنَا فَارِسُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ مُوسَى الْمَقْرِيُّ، قَالَ: ثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ، قَالَ [٢ أ]: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ عَثْمَانَ، قَالَ: حَدَّثَنَا الْفَضْلُ بْنُ شَاذَانَ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَيْسَى، قَالَ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى، قَالَ: أَخْبَرَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا الْأَوْزَاعِيُّ، قَالَ: سَمِعْتُ يَحْيَى بْنَ أَبِي كَثِيرٍ يَقُولُ: كَانَ الْقُرْآنُ مُجَرَّداً فِي الْمَصَاحِفِ، فَأَوَّلُ مَا أَحَدَّثُوا فِيهِ النُّقْطَ عَلَى الْيَاءِ وَالتَّاءِ، وَقَالُوا: لَا بَأْسَ بِهِ، وَهُوَ نَوْرٌ لَهُ، ثُمَّ أَحَدَّثُوا فِيهَا نُقْطاً عِنْدَ مُنْتَهَى الْآيِ، ثُمَّ أَحَدَّثُوا الْفَوَاتِحَ وَالْخَوَاتِمَ.

٢ - حَدَّثَنَا فَارِسُ بْنُ أَحْمَدَ، قَالَ: ثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ الرَّازِيُّ، قَالَ: ثَنَا أَبُو الْعَبَّاسِ الْمَقْرِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يَزِيدَ، قَالَ: ثَنَا الْعَبَّاسُ بْنُ الْوَلِيدِ، قَالَ: ثَنَا فُذَيْكٌ مِنْ أَهْلِ قَيْسَارِيَّةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا الْأَوْزَاعِيُّ، قَالَ: سَمِعْتُ قَتَادَةَ يَقُولُ: بَدَّوْا فَنَقَطُوا، ثُمَّ حَمَّسُوا، ثُمَّ عَشَّرُوا.

قَالَ أَبُو عَمْرٍو: هَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الصَّحَابَةَ وَأَكَابِرَ التَّابِعِينَ، رَضَوْنَ اللَّهَ عَلَيْهِمْ، هُمُ الْمُبْتَدِئُونَ بِالنُّقْطِ وَرَسَمِ الْخُمُوسِ وَالْعَشُورِ؛ لِأَنَّ حِكَايَةَ قَتَادَةَ لَا تَكُونُ إِلَّا عَنْهُمْ؛ إِذْ هُوَ مِنَ التَّابِعِينَ. وَقَوْلُهُ: «بَدَّوْا... إِلَى آخِرِهِ» دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ ذَلِكَ كَانَ عَنْ اتِّفَاقٍ مِنْ جَمَاعَتِهِمْ. وَمَا اتَّفَقُوا عَلَيْهِ أَوْ أَكْثَرُهُمْ فَلَا شُكَّوَلَّ فِي صِحَّتِهِ، وَلَا حَرَجٍ فِي اسْتِعْمَالِهِ. وَإِنَّمَا أَخْلَى الصَّدْرُ مِنْهُمْ الْمَصَاحِفَ مِنْ ذَلِكَ، وَمِنْ الشُّكْلِ مِنْ حَيْثُ أَرَادُوا الدَّلَالََةَ عَلَى بَقَاءِ السَّعَةِ فِي اللُّغَاتِ، وَالْفُسْحَةِ فِي الْقِرَاءَاتِ الَّتِي أَمَرَ اللَّهُ تَعَالَى لِعِبَادِهِ فِي الْأَخْذِ [٢ ب] بِهَا، وَالْقِرَاءَةَ بِمَا شَاءَتْ مِنْهَا، فَكَانَ الْأَمْرُ عَلَى ذَلِكَ إِلَى أَنْ حَدَّثَ فِي النَّاسِ مَا أَوْجَبَ نَقْطَهَا وَشَكْلَهَا.

وذلك ما:

٣ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ عَلِيٍّ الْبَغْدَادِيُّ، قَالَ: ثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْقَاسِمِ الْأَنْبَارِيُّ، قَالَ: ثَنَا أَبِي، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَكْرَمَةَ، قَالَ: قَالَ الْعُثْبِيُّ: كَتَبَ مُعَاوِيَةُ،

رضي الله عنه، إلى زياد يطلب عبيد الله ابنه، فلما قَدِمَ عليه كَلَّمَهُ، فوجده يلحن، فردّه إلى زياد، وكتب إليه كتاباً يلومه فيه، ويقول: أمثلُ عبيد الله يُضَيِّعُ؟ فبعث زياد إلى أبي الأسود، فقال: يا أبا الأسود، إن هذه الحمراء قد كثرت، وأفسدت من ألسن العرب، فلو وضعت شيئاً يُضَلِّحُ به الناس كلامهم، ويُغَرِّبُونَ به كتاب الله تعالى. فأبى ذلك أبو الأسود، وكره إجابة زياد إلى ما سأل.

فوجه زياد رجلاً، فقال له: اقعد في طريق أبي الأسود، فإذا مرَّ بك، فاقرأ شيئاً من القرآن، وتعمد اللحن فيه، ففعل ذلك، فلما مرَّ به أبو الأسود رفع الرجل صوته، فقال: ﴿أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولِهِ﴾ [التوبة: ٣]، فاستعظم ذلك أبو الأسود، وقال: عزَّ وجهُ الله أن يبرأ من رسوله. ثم رجع من فوره إلى زياد، فقال: يا هذا، قد أجبتك إلى ما سألت، ورأيتُ أن أبدأ بإعراب القرآن، فابعث إليّ ثلاثين رجلاً، فأحضرهم زياد، فاختر منهم أبو الأسود عشرة، ثم لم يزل يختار منهم، حتى اختار رجلاً من عبد القيس؛ فقال: خذ المصحف وصنِّعاً يخالف لون المداد، فإذا فتحت شفتي [٣ أ] فأنقُطْ واحدةً فوق الحرف، وإذا ضممتُهما فاجعل النقطة إلى جانب الحرف، وإذا كسرتُهما فاجعل النقطة في أسفله، فإن أتبعْتُ شيئاً من هذه الحركات غُتَّةٌ^(١) فأنقُطْ نقطتين.

فابتدأ بالمصحف حتى أتى على آخره، ثم وضع المختصر المنسوب إليه بعد ذلك.

٤ - أخبرنا يونس بن عبد الله، قال: نا محمد بن يحيى، قال: نا أحمد بن خالد، قال: نا علي بن عبد العزيز، قال: نا القاسم بن سلام، قال: نا حجاج، عن هارون، عن محمد بن بشر، عن يحيى بن يعمر، وكان أوّل من نَقَطَ المصاحف.

٥ - أخبرنا عبد بن أحمد بن محمد في كتابه، قال: نا أحمد بن عبدان، قال: نا محمد بن سهل، قال: نا محمد بن إسماعيل، قال: قال حسين بن الوليد: عن هارون بن موسى: أوّل من نَقَطَ المصحف يحيى بن يعمر.

٦ - أخبرنا خلف بن إبراهيم بن محمد المقرئ في الإجازة، قال: نا محمد بن عبد الله الأصبهاني، قال: أخبرْتُ عن أبي بكر محمد بن محمد بن الفضل الثُّمَرِي،

قال: نا محمد بن سهل بن عبد الجبار، قال: نا أبو حاتم، قال: قرأ يعقوب على سلام أبي المنذر، وقرأ سلام على أبي عمرو، وقرأ أبو عمرو على عبد الله بن أبي إسحق الحضرمي، وعلى نصر بن عاصم الليثي، ونصر أول من نقط المصاحف وعشرها وخمسها.

قال أبو عمرو: يُحتمل أن يكون يحيى ونصر أول من نقطها للناس بالبصرة، وأخذ ذلك عن أبي الأسود؛ إذ كان السابق إلى ذلك، والمبتدئ به، وهو الذي جعل الحركات والتنوين لا غير، [٣ ب] على ما تقدم في الخبر عنه. ثم جعل الخليل بن أحمد الهمز والتشديد والروم والإشمام، وقفا للناس في ذلك أثرهما، وأتبعوا فيه سنتهما، وانتشر ذلك في سائر البلدان، وظهر العمل به في كل عصر وأوان، والحمد لله على كل حال.

٧ - حدثنا محمد بن علي، قال: نا ابن الأنباري، قال: نا أبي، عن عمر بن شبة، عن الثوري، قال: سمعت أبا عبيدة معمر بن المثنى يقول: أول من وضع النحو أبو الأسود الدؤلي، ثم ميمون الأقرن، ثم عنبسة الفيل، ثم عبد الله بن أبي إسحق.

قال أبو عمرو: وكل هؤلاء قد نقطوا، وأخذ عنهم النقط، وحُفِظَ وضبط وقيد وعُمِلَ به، وأُتبع فيه سنتهم، واقتدي فيه بمذاهبهم.

قال محمد بن يزيد المبرد: لما وضع أبو الأسود الدؤلي النحو قال: ابغوا لي رجلاً، وليكن لِقْنًا، فطَلِبَ الرجلُ، فلم يوجد إلا في عبد القيس، فقال أبو الأسود: إذا رأيتني لفظت بالحرف، فضممتُ شفتي فاجعل أمام الحرف نقطة، فإذا ضممتُ شفتي بغنة فاجعل نقطتين، فإذا رأيتني قد كسرتُ شفتي فاجعل أسفل الحرف نقطة، فإذا كسرتُ شفتي بغنة فاجعل نقطتين، فإذا رأيت قد فتحتُ شفتي فاجعل على الحرف نقطة، فإذا فتحتُ شفتي بغنة فاجعل نقطتين. قال أبو العباس: فلذلك النقط بالبصرة في عبد القيس إلى اليوم.

قال: وأخذ عن أبي الأسود [٤ أ] ميمون الأقرن، وأخذ عن ميمون الأقرن الخليل بن أحمد، وزاد الخليل في ذلك، فجعل على الحرف المشدّد ثلاث [سنيّات] ^(١) (س)، وأخذه من أول شديد، فإذا كان خفيفاً جعل عليه خاء (خ)، وأخذه من أول خفيف.

(١) ثبت في الأصل [شبهات]، والصواب ما أثبتناه.

وقال أبو الحسن بن كيسان، قال محمد بن يزيد: الشكل الذي في الكتب من عمل الخليل، وهو مأخوذ من صور الحروف، فالضمة واو صغيرة الصورة في أعلى الحرف، لثلاثا تلتبس بالواو المكتوبة، والكسرة ياء تحت الحرف، والفتحة ألف مبطوحة فوق الحرف.

وقال أبو حاتم سهل بن محمد: أصل النقط لعبد الله بن أبي إسحق الحضرمي، معلّم أبي عمرو بن العلاء، أخذه الناس عنه. قال: ويقال: أول من نقط المصاحف نصر بن عاصم الليثي، قال: والنقط لأهل البصرة، أخذه الناس كلّهم عنهم، حتى أهل المدينة، وكانوا ينقطن على غير هذا النقط، فتركوه، ونقطنوا نقط أهل البصرة.

قال أبو عمرو: هذا الذي قاله أبو حاتم من أنّ أهل المدينة أخذوا النقط عن أهل البصرة صحيح، وذلك أنّ:

٨ - أحمد بن عمر القاضي حدّثنا، قال: ثنا محمد بن أحمد بن منير، قال: حدّثنا عبد الله بن عيسى، قال: ثنا قالون، قال: في مصاحف المدينة ﴿بِالسُّوءِ إِلَّا﴾ [يوسف: ٥٣]، بهمزتين في الكتاب، يعني: نُقِطَها. ألا ترى أنّ أهل المدينة لا يجمعون بين همزتين؛ [٤ ب] بل قد كان بعضهم، وهو أبو جعفر يزيد بن القعقاع القاريّ يسهّلها معاً، وهي لغة قريش، فدلّ ما استعملوه في نقط مصاحفهم من تحقيقهما وإثباتهما معاً بالضّفرة التي جعلوها لنقط الهمز المحقّق، خلافاً لقراءة أئمّتهم، ومذهب سلفهم، على أنهم أخذوا ذلك عن غيرهم، وأنهم اتّبعوا في ذلك أهل البصرة؛ إذ كانوا المبتدئين بالنقط، والسابقين إليه، كما تقدّم ذلك في الأخبار الواردة عن السّلف.

ثم أخذ ذلك عن أهل المدينة عامّة أهل المغرب من الأندلسيّين وغيرهم، ونقطنوا به مصاحفهم، وجمعوا بين الهمزتين، وضّمّوا ميمات الجمع. قال قالون: أهل المدينة يشكلون مصاحفهم برفع الميمات كلّها.

وجعلوا النبرات بالصفرة، والحركات نقطاً بالحمرة، ولم يخالفوهم في شيء جرى استعمالهم عليه من ذلك ومن غيره.

وقد تأملت مصاحفنا القديمة التي كُتِبَتْ في زمان الغازي بن قيس، صاحب نافع بن أبي نعيم، ورواية مالك بن أنس، فوجدت جميع ذلك مُثَبَّتاً فيها، مُقَيَّدًا على

حسب ما أُثْبِتَ، وهيئة ما يُقَيَّدُ في مصاحف أهل المدينة. وكذلك رأيتُ ذلك في سائر المصاحف العراقية والشامية، ونُقَاطهم على ذلك إلى اليوم. وكذلك نُقَاط أهل مَكَّة، على أن سلفهم كانوا على غير ذلك.

قال ابن أَشْتَه: رأيت [هـ أ] في مصحف إسماعيل القُسط، إمام أهل مَكَّة، الضمّة فوق الحرف، والفتحة قدام الحرف، ضدّ ما عليه الناس.

قال أبو عمرو: وأوّل من صَنَف النقط، ورسمه في كتاب، وذكر عِلَّله الخليل بن أحمد. ثم صَنَف ذلك بعده جماعة من النحويّين والمقرئين، وسلَكوا فيه طريقه، واتَّبَعوا سُنَّته، واقتدوا بمذاهبه، منهم أبو محمد يحيى بن المبارك اليزيدي، وابنه أبو عبد الرحمن عبد الله بن أبي محمد، وأبو حاتم سهل بن محمد السجستاني، وأبو عبد الله محمد بن عيسى الأصبهاني، وأبو الحسين أحمد بن جعفر بن المنادي، وأبو بكر أحمد بن موسى بن مجاهد، وأبو بكر محمد بن عبد الله بن أَشْتَه، وأبو الحسن عليّ بن محمد بن بشر مقرئ أهل بلدنا، وجماعة غيره غير هؤلاء.

ومِمَّن اشتهر من المتقدِّمين بالنقط، واقتدَى به فيه من المدنيتين عيسى بن مينا قالون، راوية نافع، ومقرئ أهل المدينة. ومن البصريّين بشار بن أيوب أستاذ يعقوب بن إسحق الحضرمي، ومُعَلِّي بن عيسى صاحب الجَحْدَرِيّ. ومن الكوفيّين صالح بن عاصم الناقط صاحب الكسائي، ومن الأندلسيّين حكيم بن عمران صاحب الغازي بن قيس. وسنأتي بجميع ما رُوِيَ لنا من اتِّفَاقهم واختلافهم بعِلَّله ومعانيه في مواضعه، إن شاء الله، وبالله التوفيق، وعليه التَّكَلُّف.

باب

ذكر مَنْ كره نُقْط المصاحف من السَّلَف

٩ - [هـ ب] حدَّثنا خلف بن أحمد بن أبي خالد القاضي، قال: نا زياد بن عبد الرحمن اللؤلؤي، قال: نا محمد بن يحيى بن حميد، قال: نا محمد بن يحيى بن سلام، قال: نا أبي، قال: نا عثمان عن ابن [..] ^(١) عن ابن عمر أنّه كان يكره نقط المصاحف. قال عثمان: وكان قتادة يكره ذلك.

(١) طمس في الأصل.

١٠ - حَدَّثَنَا خَلْفُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، قَالَ: نَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْمَكِّيَّ، قَالَ: نَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ، قَالَ: نَا الْقَاسِمُ بْنُ سَلَامٍ، قَالَ: نَا إِسْحَاقُ الْأَزْرَقُ، عَنْ سَفْيَانَ، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ كُهَيْلٍ، عَنْ أَبِي الزَّعْرَاءِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: جَرَّدُوا الْقُرْآنَ، وَلَا تَخْلُطُوهُ بِشَيْءٍ.

١١ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ عَلِيٍّ، قَالَ: نَا مُحَمَّدُ بْنُ الْقَاسِمِ، قَالَ: نَا سُلَيْمَانُ بْنُ يَحْيَى، قَالَ: نَا مُحَمَّدُ بْنُ سَعْدَانَ، قَالَ: نَا أَبُو مُعَاوِيَةَ عَنْ جُوَيْرٍ، عَنْ الضَّحَّاكِ قَالَ: قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ: جَرَّدُوا الْقُرْآنَ.

١٢ - حَدَّثَنَا الْخَاقَانِيُّ خَلْفُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، قَالَ: نَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ، قَالَ: نَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ، قَالَ: نَا الْقَاسِمُ بْنُ سَلَامٍ، قَالَ: نَا هُثَيْمٌ، قَالَ: أَنَا مَغِيرَةُ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ أَنَّهُ كَانَ يَكْرَهُ نَقَطَ الْمَصَاحِفِ، وَيَقُولُ: جَرَّدُوا الْقُرْآنَ، وَلَا تَخْلُطُوا بِهِ مَا لَيْسَ مِنْهُ.

١٣ - نَا خَلْفُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، قَالَ: نَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ، قَالَ: نَا عَلِيُّ، قَالَ: نَا أَبُو عُبَيْدٍ، قَالَ: نَا يَزِيدُ عَنْ هِشَامٍ، عَنْ الْحَسَنِ وَابْنِ سَيْرِينَ أَنَّهُمَا كَانَا يَكْرَهُانَ نَقَطَ الْمَصَاحِفِ.

١٤ - حَدَّثْتُ عَنْ الْحَسَنِ بْنِ رَشِيقٍ، قَالَ: نَا أَبُو الْعَلَاءِ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ الدُّهْلِيِّ، قَالَ: نَا أَبُو بَكْرٍ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، قَالَ: أَنَا أَبُو دَاوُدَ الطَّيَالِسِيُّ عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ أَبِي رَجَاءٍ، قَالَ: [٦ أ] سَأَلْتُ مُحَمَّدًا عَنْ نَقَطِ الْمَصَاحِفِ، فَقَالَ: إِنِّي أَخَافُ أَنْ يَزِيدُوا فِي الْحُرُوفِ أَوْ يَنْقُصُوا.

١٥ - حَدَّثَنِي عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ الْحُسَيْنِ، قَالَ: نَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَلِيٍّ، قَالَ: نَا الْمُقَدِّمُ بْنُ تَلِيدٍ، قَالَ: نَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الْحَكَمِ، قَالَ: قَالَ أَشْهَبُ: سُئِلَ مَالِكٌ، فَقِيلَ لَهُ: أَرَأَيْتَ مَنْ اسْتَكْتَبَ مَصْحَفًا الْيَوْمَ، أَتَرَى أَنْ يَكْتُبَ عَلَى مَا أَحْدَثَ النَّاسُ مِنَ الْهَجَاءِ الْيَوْمَ؟ فَقَالَ: لَا أَرَى ذَلِكَ، وَلَكِنْ يَكْتُبُ عَلَى الْكُتُبَةِ الْأُولَى. قَالَ مَالِكٌ: وَلَا يَزَالُ الْإِنْسَانُ يَسْأَلُنِي عَنْ نَقَطِ الْقُرْآنِ، فَأَقُولُ لَهُ: أَمَّا الْإِمَامُ مِنَ الْمَصَاحِفِ فَلَا أَرَى أَنْ يَنْقُطَ، وَلَا يُزَادَ فِي الْمَصَاحِفِ مَا لَمْ يَكُنْ فِيهَا. وَأَمَّا الْمَصَاحِفُ الصَّغَارُ الَّتِي يَتَعَلَّمُ فِيهَا الصَّبِيَّانَ، وَالْوَاهِمُ فَلَا أَرَى بِذَلِكَ بَأْسًا. قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: وَسَمِعْتُ مَالِكًا، وَسُئِلَ عَنْ شَكْلِ الْمَصَاحِفِ، فَقَالَ: أَمَّهَا الْأُمَّهَاتُ فَلَا أَرَاهُ، وَأَمَّا الْمَصَاحِفُ الَّتِي يَتَعَلَّمُ فِيهَا الْغُلَّامَانِ فَلَا بَأْسَ.

باب ذكر من ترخص في نقطها

١٦ - حَدَّثَنَا فَارِسُ بْنُ أَحْمَدَ، قَالَ: نَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ، قَالَ: نَا أَحْمَدُ بْنُ
عُثْمَانَ الرَّازِيِّ، قَالَ: نَا الْفَضْلُ بْنُ شَاذَانَ، قَالَ: نَا أَحْمَدُ بْنُ أَبِي مُحَمَّدٍ، قَالَ: نَا
هَشَامُ بْنُ عَمَّارٍ، قَالَ: نَا مُسْلِمَةُ بْنُ عَلِيٍّ، قَالَ: نَا الْأَوْزَاعِيُّ عَنْ ثَابِتِ بْنِ مَعْبُدٍ، قَالَ:
الْعَجْمُ نَوْرُ الْكِتَابِ.

١٧ - حَدَّثَنَا الْخَاقَانِيُّ خَلْفَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، قَالَ [٦ ب]: نَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ،
قَالَ: نَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ، قَالَ: نَا الْقَاسِمُ بْنُ سَلَامٍ، قَالَ: نَا هُشَيْمٌ، قَالَ: أَنَا
مَنْصُورٌ قَالَ: سَأَلْتُ الْحَسَنَ عَنْ نَقْطِ الْمَصَاحِفِ، قَالَ: لَا بِأَسْ بِهِ، مَا لَمْ تَبْغُوا.

١٨ - حَدَّثْتُ عَنْ الْحَسَنِ بْنِ رَشِيقٍ، قَالَ: نَا أَبُو الْعَلَاءِ الْكُوفِيُّ، قَالَ: نَا أَبُو
بَكْرٍ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، قَالَ: أَنَا وَكِيعٌ عَنْ الْهَذَلِيِّ عَنْ الْحَسَنِ، قَالَ: لَا بِأَسْ بِنَقْطِهَا
بِالْأَحْمَرِ.

١٩ - حَدَّثَنَا خَلْفَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، قَالَ: نَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ، قَالَ: نَا عَلِيُّ بْنُ
عَبْدِ الْعَزِيزِ، قَالَ: نَا أَبُو عُبَيْدٍ، قَالَ: نَا الْأَنْصَارِيُّ عَنْ أَشْعَثَ عَنْ الْحَسَنِ، قَالَ: لَا
بِأَسْ بِنَقْطِ الْمَصَاحِفِ، وَكَرِهَهُ ابْنُ سِيرِينَ.

٢٠ - حَدَّثَنَا خَلْفَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، قَالَ: نَا أَحْمَدُ الْمَكِّيُّ، قَالَ: نَا عَلِيُّ، قَالَ: نَا
الْقَاسِمُ، قَالَ: نَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ، عَنْ حَمَادِ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ خَالِدِ الْحَذَّاءِ، قَالَ:
كَنتُ أَمْسِكُ عَلَى ابْنِ سِيرِينَ فِي مَصْحَفٍ مَنْقُوطٍ.

٢١ - أَخْبَرَنَا أَبُو الْحَسَنِ عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ الرَّبْعِيُّ، قَالَ: نَا عَلِيُّ بْنُ مَسْرُورٍ
الدِّبَاغُ، قَالَ: نَا أَحْمَدُ بْنُ أَبِي سَلِيمَانَ، قَالَ: نَا سُخْنُونُ بْنُ سَعِيدٍ، قَالَ: نَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ
وَهْبٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي نَافِعُ بْنُ أَبِي نَعِيمٍ، قَالَ: سَأَلْتُ رِبِيعَةَ بْنَ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ
شَكْلِ الْقُرْآنِ فِي الْمَصْحَفِ، فَقَالَ: لَا بِأَسْ بِهِ. قَالَ ابْنُ وَهْبٍ: وَحَدَّثَنِي اللَّيْثُ قَالَ:
لَا أَرَى بِأَسَأَ أَنْ يَنْقُطَ الْمَصْحَفُ بِالْعَرَبِيَّةِ. قَالَ ابْنُ وَهْبٍ: وَقَالَ لِي مَالِكٌ: أَمَّا هَذِهِ
الْمَصَاحِفُ الصَّغَارُ فَلَا أَرَى بِأَسَأَ، وَأَمَّا الْأَمْهَاتُ فَلَا.

٢٢ - أَخْبِرْتُ عَنْ مُسْلِمَةَ بْنِ الْقَاسِمِ، قَالَ: نَا صَالِحُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ [٧ أ]
عَبْدِ اللَّهِ بْنِ صَالِحٍ، قَالَ: نَا أَبِي، قَالَ: قَالَ أَبُو يَوْسُفَ: كَانَ ابْنُ أَبِي لَيْلَى مِنْ أَنْقُطِ
النَّاسِ لِلْمَصْحَفِ.

٢٣ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ الْكَاتِبُ، قَالَ: نَا أَبُو بَكْرٍ بْنُ مُجَاهِدٍ، قَالَ: قَالَ [...] (١) خَلْفَ يَعْنِي ابْنَ هِشَامَ الْبَزَّارَ: كُنْتُ أَحْضَرُ بَيْنَ يَدَيْ الْكَسَائِيِّ، وَهُوَ يَقْرَأُ عَلَى النَّاسِ، وَيَنْقُطُونَ مَصَاحِفَهُمْ بِقِرَاءَتِهِ عَلَيْهِمْ.

باب

ذكر ما جاء في تعشير المصاحف وتخميسها،

ومن كره ذلك، ومن أجازته

٢٤ - حَدَّثَنَا خَلْفُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، قَالَ: نَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ، قَالَ: نَا عَلِيُّ، قَالَ: نَا الْقَاسِمُ بْنُ سَلَامٍ، قَالَ: نَا أَبُو بَكْرٍ بْنُ عِيَّاشٍ، قَالَ: أَنَا أَبُو حَصِينٍ عَنْ يَحْيَى بْنِ وَثَّابٍ، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّهُ كَرِهَ التَّعْشِيرَ (٢) فِي الْمَصْحَفِ.

٢٥ - حَدَّثَنَا خَلْفُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، قَالَ: نَا أَحْمَدُ، قَالَ: نَا عَلِيُّ، قَالَ: نَا أَبُو عُبَيْدٍ، قَالَ: نَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ، عَنْ زَائِدَةَ بْنِ قِدَامَةَ، عَنْ أَبِي حَصِينٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ وَثَّابٍ، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّهُ كَانَ يَحْكُ التَّعْشِيرَ مِنَ الْمَصْحَفِ.

٢٦ - حَدَّثَنَا عَنْ الْحَسَنِ بْنِ رَشِيقٍ، قَالَ: نَا أَبُو الْعَلَاءِ، قَالَ: نَا أَبُو بَكْرٍ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، قَالَ: نَا أَبُو بَكْرٍ بْنُ عِيَّاشٍ، عَنْ أَبِي حَصِينٍ، عَنْ يَحْيَى، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّهُ كَانَ يَكْرَهُ التَّعْشِيرَ فِي الْمَصْحَفِ.

٢٧ - وَبِهِ عَنْ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ، قَالَ: نَا أَبُو خَالِدٍ الْأَحْمَرُ عَنْ حُجَّاجٍ، عَنْ عَطَاءٍ أَنَّهُ كَرِهَ التَّعْشِيرَ فِي الْمَصْحَفِ، أَوْ يُكْتَبُ [٧ ب] فِيهِ شَيْءٌ مِنْ غَيْرِهِ.

٢٨ - وَبِهِ عَنْ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ، قَالَ: أَنَا الْمُحَارِبِيُّ عَنْ لَيْثٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ أَنَّهُ كَانَ يَكْرَهُ أَنْ يُكْتَبَ فِي الْمَصْحَفِ تَعْشِيرٌ أَوْ تَفْصِيلٌ.

٢٩ - وَبِهِ عَنْ ابْنِ شَيْبَةَ، قَالَ: نَا عَفَّانُ، قَالَ: نَا حَمَادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ شُعَيْبِ بْنِ الْحَبَّابِ أَنَّ أَبَا الْعَالِيَةَ كَانَ يَكْرَهُ الْعَوَاشِرَ.

(١) سقط في الإسناد.

(٢) وضع علامة على عواشر القرآن، وهي: الآي التي يتم بها العشر. انظر القاموس المحيط للفيروزآبادي [٢/ ٨٩ - ٩٠] - [عشر].

٣٠ - حَدَّثَنَا خَلْفُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، قَالَ: نَا أَحْمَدُ الْمَكِّي، قَالَ: نَا عَلِيٌّ، قَالَ: نَا الْقَاسِمُ، قَالَ: نَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ عَنْ سَفْيَانَ، عَنْ لَيْثٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ أَنَّهُ كَرِهَ التَّعْشِيرَ وَالطَّبِيْبَ فِي الْمَصْحَفِ.

٣١ - حَدَّثَنَا خَلْفُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، قَالَ: نَا أَحْمَدُ، قَالَ: نَا عَلِيٌّ، قَالَ: نَا أَبُو عُبَيْدٍ، قَالَ: نَا يَزِيدُ عَنْ هِشَامٍ، عَنْ ابْنِ سِيرِينَ أَنَّهُ كَانَ يَكْرَهُ الْفَوَاتِحَ وَالْعَوَاشِرَ الَّتِي فِيهَا قَافٌ، كَافٌ.

٣٢ - حَدَّثَنِي عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ الْحُسَيْنِ، قَالَ: نَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَلِيٍّ، قَالَ: نَا الْمُقَدَّامُ بْنُ تَلِيدٍ، قَالَ: نَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الْحَكَمِ، قَالَ: سَمِعْتُ مَالَكًا وَسُئِلَ عَنِ الْعَشُورِ الَّتِي تَكُونُ فِي الْمَصْحَفِ بِالْحَمْرَةِ وَغَيْرِهَا مِنَ الْأَلْوَانِ، فَكَرِهَ ذَلِكَ، وَقَالَ: تَعْشِيرُ الْمَصْحَفِ بِالْحَبْرِ لَا بِأَسْ بِهِ.

٣٣ - حَدَّثَنَا فَارَسُ بْنُ أَحْمَدَ، قَالَ: نَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ، قَالَ: نَا أَبُو بَكْرٍ الرَّازِيُّ، قَالَ: نَا الْفَضْلُ بْنُ شَاذَانَ، قَالَ: نَا أَحْمَدُ بْنُ يَزِيدَ، قَالَ: نَا الْعَبَّاسُ بْنُ الْوَلِيدِ، قَالَ: نَا فُذَيْكٌ، قَالَ: نَا الْأَوْزَاعِيُّ، قَالَ: سَمِعْتُ قَتَادَةَ يَقُولُ: يَدُؤُوا فَنَقُطُوا، ثُمَّ خَمَسُوا، ثُمَّ عَشَرُوا.

قَالَ أَبُو عَمْرٍو: وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى التَّرْخُصِ فِي ذَلِكَ، وَالسَّعَةِ فِيهِ.

بَاب

[٨ أ] ذكر ما جاء في رسم فواتح السُّور وعدد آيهن

ومَنْ شَدَّ في ذلك، ومَنْ تسهَّل فيه

٣٤ - حَدَّثَنَا خَلْفُ بْنُ أَحْمَدَ، قَالَ: نَا زِيَادُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، قَالَ: نَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى بْنِ حُمَيْدٍ، قَالَ: نَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى بْنِ سَلَامٍ، قَالَ: نَا أَبِي، قَالَ: حَدَّثَنِي حَمَادُ بْنُ سَلَمَةَ عَنْ أَبِي حَمْزَةَ، قَالَ: رَأَى إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيَّ فِي مَصْحَفِي فَاتِحَةِ سُورَةِ كَذَا وَكَذَا، وَفَاتِحَةِ سُورَةِ كَذَا وَكَذَا، فَقَالَ لِي: امْحُهِ، فَإِنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ مَسْعُودٍ قَالَ: لَا تَخْلُطُوا فِي كِتَابِ اللَّهِ مَا لَيْسَ فِيهِ.

٣٥ - حَدَّثَنَا خَلْفُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، قَالَ: نَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ، قَالَ: نَا عَلِيٌّ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ، قَالَ: نَا الْقَاسِمُ بْنُ سَلَامٍ، قَالَ: نَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ عَنْ أَبِي بَكْرٍ السَّرَّاجِ، قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي رَزِينٍ: أَكُتِبَ فِي مَصْحَفِي سُورَةُ كَذَا وَكَذَا؟ قَالَ: إِنِّي أَخَافُ أَنْ يَنْشَأَ قَوْمٌ لَا يَعْرِفُونَهُ، فَيُظَنُّوا أَنَّهُ مِنَ الْقُرْآنِ.

٣٦ - حَدَّثْتُ عَنْ الْحَسَنِ بْنِ رَشِيقٍ، قَالَ: نَا أَبُو الْعَلَاءِ الْكُوفِيُّ، قَالَ: نَا أَبُو بَكْرٍ بْنُ [أَبِي] شَيْبَةَ، قَالَ: أَنَا وَكِيعٌ عَنْ إِبْرَاهِيمَ أَنَّهُ كَرِهَ النَّقْطَ، وَخَاتَمَةَ سُورَةِ كَذَا وَكَذَا.

٣٧ - حَدَّثَنَا فَارَسُ بْنُ أَحْمَدَ الْمَقْرِيءِ، قَالَ: نَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ، قَالَ: نَا أَحْمَدُ بْنُ عَثْمَانَ، قَالَ: نَا ابْنُ شَاذَانَ، قَالَ: نَا مُحَمَّدُ بْنُ عَيْسَى، قَالَ: نَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى، قَالَ: أَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ، قَالَ: نَا الْأَوْزَاعِيُّ، قَالَ: سَمِعْتُ يَحْيَى بْنَ أَبِي كَثِيرٍ يَقُولُ: كَانَ الْقُرْآنُ مَجْرَدًا فِي الْمَصَاحِفِ، فَأَوَّلُ مَا أَحْدَثُوا فِيهَا [٨ ب] النَّقْطَ عَلَى التَّاءِ وَالْيَاءِ، وَقَالُوا: لَا بَأْسَ بِهِ، وَهُوَ نَوْرٌ لَهُ، ثُمَّ أَحْدَثُوا فِيهَا نَقْطًا عِنْدَ مُنْتَهَى الْآيِ، ثُمَّ أَحْدَثُوا الْفَوَاتِحَ وَالْخَوَاتِمَ.

قَالَ أَبُو عَمْرٍو: وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى التَّوَسُّعِ فِي ذَلِكَ.

٣٨ - حَدَّثَنَا عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ الْحُسَيْنِ، قَالَ: نَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنِ عَلِيٍّ، قَالَ: نَا الْمُقْدَامُ، قَالَ: نَا ابْنُ عَبْدِ الْحَكَمِ، قَالَ: قَالَ ابْنُ وَهْبٍ وَابْنُ الْقَاسِمِ: سَمِعْنَا مَالِكًا سُئِلَ عَنِ الْمَصَاحِفِ تُكْتَبُ فِيهَا خَوَاتِمُ السُّورِ، فِي كُلِّ سُورَةٍ مَا فِيهَا مِنْ آيَةٍ؟ فَقَالَ: إِنِّي أَكْرَهُ ذَلِكَ فِي أَمْهَاتِ الْمَصَاحِفِ، أَنْ يَكْتَبَ فِيهَا شَيْءٌ أَوْ يَشْكَلَ، فَأَمَّا مَا يَتَعَلَّمُ فِيهِ الْعُلَمَاءُ مِنَ الْمَصَاحِفِ فَلَا أَرَى بِذَلِكَ بَأْسًا. قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الْحَكَمِ: وَأَخْرَجَ إِلَيْنَا مَالِكٌ مَصْحَفًا مُحَلًى بِالْفَضَّةِ، وَرَأَيْنَا خَوَاتِمَهُ مِنْ حَبْرٍ، عَلَى عَمَلِ السَّلْسَلَةِ فِي طُولِ السُّطْرِ. قَالَ: وَرَأَيْتُهُ مَعْجُومَ الْآيِ بِالْحَبْرِ، وَذَكَرَ أَنَّهُ لَجَدَهُ، وَأَنَّهُ كَتَبَهُ؛ إِذْ كَتَبَ عَثْمَانُ الْمَصَاحِفَ.

٣٩ - حَدَّثَنَا خَلْفُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، قَالَ: نَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ، قَالَ: نَا عَلِيُّ بْنُ أَبِي عُبَيْدٍ، قَالَ: نَا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، قَالَ: مَا كَانُوا يَعْرِفُونَ شَيْئًا مِمَّا أَحْدَثَ فِي هَذِهِ الْمَصَاحِفِ، إِلَّا هَذِهِ النَّقْطُ الثَّلَاثَ عِنْدَ رُؤُوسِ الْآيَاتِ.

بَاب

جامع القول في النقط، وعلى ما يُبنى من الوصل والوقف،
وما يُستعمل له من الألوان، [٩ أ] وما يُكره من جمع قراءات شتّى
وروايات مختلفة في مصحف واحد، وما يتصل به بذلك
من المعاني اللطيفة والنكت الخفية

اعلم، أيّدك الله بتوفيقه، أن الذي دعا السلف، رضي الله عنهم، إلى نَقطِ المصاحف، بعد أن كانت خالية من ذلك وعارية منه وَفَّتَ رسمها وحين توجيهها إلى

الأمصار، للمعنى الذي بَيَّنَّاه، والوجه الذي شرحناه، ما شاهدوه من أهل عصرهم، مع قربهم من زمن الفصاحة ومشاهدة أهلها، من فساد ألسنتهم، واختلاف ألفاظهم، وتغيُّر طباعهم، ودخول اللحن على كثير من خواص الناس وعوامهم، وما خافوه مع مرور الأيام، وتطاول الأزمان من تَزْيِد ذلك، وتضاعفه فيمن يأتي بعد، ممَّن هو - لا شك - في العلم والفصاحة والفهم والذراية دون مَن شاهدوه، ممَّن عرض له الفساد، ودخل عليه اللحن، لكي يُرْجَع إلى نقطها، ويُصارَ إلى شكلها، عند دخول الشكوك، وعدم المعرفة، ويتحقَّق بذلك إعراب الكَلِم، وتُدرَك به كيفية الألفاظ.

ثم إنهم لما رأوا ذلك، وقادهم الاجتهاد إليه بَنَوْه على وصل القارىء بالكَلِم، دون وقفه عليهنَّ، فأعربوا وأخرهنَّ لذلك؛ لأن الإشكال أكثر ما يدخل على المبتدئ المتعلِّم، والوهم أكثر ما يعرض لمن لا يبصر الإعراب ولا يعرف القراءة في إعراب أواخر الأسماء والأفعال، فلذلك بنوا النقط على الوصل دون الوقف. [٩ ب] وأيضاً فإن القارىء قد يقرأ الآية والأكثر في نفس واحد، ولا يقطع على شيء من كلمها، فلا بدَّ من إعراب ما يصله من ذلك ضرورة.

قال أبو عمرو: فأما نقط المصاحف بالسواد من الحبر وغيره فلا أستجيزه، بل أنهى عنه، وأنكره اقتداء بمن ابتدأ النقط من السلف، وأتباعاً له في استعماله لذلك صِبْغاً يخالف لون المداد؛ إذ كان لا يُحدِث في المرسوم تغييراً ولا تخليطاً، والسواد يُحدِث ذلك فيه. ألا ترى أنه ربما زيد في النقطة قُتُوهُمَتْ، لأجل السواد الذي به ترسم الحروف، أنها حرف من الكلمة، فزيد في تلاوتها لذلك؛ ولأجل هذا وردت الكراهة عمَّن تقدم من الصحابة وغيرهم في نقط المصاحف.

والذي يستعمله نُّقاط أهل المدينة في قديم الدهر وحديثه من الألوان، في نقط مصاحفهم، الحمرة والصفرة لا غير. فأما الحمرة فللمحركات والسكون والتشديد والتخفيف. وأما الصفرة فللهمزات خاصة، كما:

٤٠ - نا أحمد بن عمر الجيزي، قال: نا محمد بن أحمد بن منير، قال: نا عبد الله بن عيسى المدني، قال: نا قالون: أن في مصاحف أهل المدينة ما كان من حرف مخفَّف فعليه دار حمرة، وإن كان حرفاً مُسَكَّنًا فكذلك أيضاً. قال: وما كان من الحروف التي بنقط الصفرة فمهموزة.

قال أبو عمرو: وعلى ما استعمله أهل المدينة من هذين [١٠ أ] اللونين، في المواضع التي ذكرناها، عامَّة نُّقاط أهل بلدنا قديماً وحديثاً، من زمان الغاز بن قيس

صاحب نافع بن أبي نعيم، رحمه الله، إلى وقتنا هذا، اقتداءً بمذاهبهم، واتباعاً لسننهم.

فأما نُّقاط أهل العراق فيستعملون للحركات وغيرها وللهمزات الحمرة وحدها، وبذلك تُعرف مصاحفهم، وتُميّز من غيرها.

وطوائف من أهل الكوفة والبصرة قد يُدخلون الحروف الشواذ في المصاحف، ويُنقِطونها بالخضرة. وربما جعلوا الخضرة للقراءة المشهورة الصحيحة، وجعلوا الحمرة للقراءة الشاذة المتروكة، وذلك تخليط وتغيير، وقد كره ذلك جماعة من العلماء.

٤١ - أخبرني الخاقاني أن محمد بن عبد الله الأصبهاني حدّثهم بإسناده عن أحمد بن جبير الأنطاكي، قال: إياك والخضرة التي تكون في المصاحف، فإنه يكون فيها لحن، وخلاف للتأويل، وحروف لم يقرأ بها أحد.

قال أبو عمرو: وأكره من ذلك، وأقبح منه، ما استعمله ناسٌ من القراء، وجَهَلَةٌ من النُّقاط، من جمع قراءات شتى، وحروف مختلفة، في مصحف واحد، وجعلهم لكل قراءة وحرف لوناً من الألوان المخالفة للسواد، كالحمرة والخضرة والصفرة والألأزؤزد، وتنبههم على ذلك في أول المصحف، ودلائلهم عليه هناك، لكي تُعرف القراءات، وتُميّز الحروف؛ إذ ذلك من أعظم التخليط، وأشدّ التغيير للمرسوم.

ومن الدّلالة على كراهة ذلك، والمَنع منه، [١٠ ب] سوى ما قدّمناه من الأخبار عن ابن مسعود والحسن وغيرهما، ما:

٤٢ - حدّثناه خلف بن إبراهيم بن محمد، قال: نا أحمد بن محمد، قال: نا علي بن عبد العزيز، قال: نا القاسم بن سلام، قال: نا هُشَيْم عن أبي بشر، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس أنه قرأ ﴿عِبَادُ الرَّحْمَنِ﴾ [الزخرف: ١٩]، قال سعيد: فقلت لابن عباس: إن في مصحفني «عِنْدَ الرَّحْمَنِ». فقال: امحها، واكتبها: «عِبَادَ الرَّحْمَنِ».

ألا ترى ابن عباس، رحمه الله، قد أمر سعيد بن جبير بمحو إحدى القراءتين، وإثبات الثانية، مع علمه بصحة القراءتين في ذلك، وأنهما مُتَرَلَتَانِ من عند الله تعالى، وأن رسول الله ﷺ قرأ بهما جميعاً، وأقرأ بهما أصحابه. غَيْرَ أَنَّ التي أمره بإثباتها

منهما كانت اختياره، إمّا لكثرة القارئين بها من الصحابة، وإمّا لشيء صحّ عنده عن النبي ﷺ أو أمرٍ شاهده من عليّة الصحابة.

فلو كان جمع القراءات، وإثبات الروايات والوجوه واللغات في مصحفٍ واحدٍ جائزًا لأمرَ ابن عباس سعيدًا بإثباتهما معًا في مصحفه بنقطة يجعلها فوق الحرف الذي بعد العين، وضمةً أمام الدال، دون ألف مرسومة بينهما؛ إذ قد تسقط من الرسم في نحو ذلك كثيرًا لخفتها، وتترك النقطة التي فوق ذلك الحرف، والفتحة التي على الدال، فتجتمع بذلك القراءتان في الكلمة المتقدّمة، ولم يأمره بتغيير إحداهما ومحوها، وإثبات الثانية خاصّة، فبان بذلك صحة ما قلناه. وما ذهب إليه العلماء من كراهة ذلك، [١١ أ] لأجل التخليط على القارئين، والتغيير للمرسوم.

على أن أبا الحسين بن المنادي قد أشار إلى إجازة ذلك، فقال في كتابه في النقط: وإذا نَقَطْتَ ما يُقْرَأ على وجهين فأكثر فَارْزُمْ في رقعة غير مُلَصَّقة بالمصحف أسماء الألوان، وأسماء القراء، لِيَعْرِفَ ذلك الذي يَقْرَأ فيه. ولتكن الأصباغ صوافي لامعات، والأقلام بين الشدّة واللين. قال: وإن شئت أن تجعل النقطَ مُدَوَّرًا فلا بأس بذلك. وإن جعلت بعضه مدورًا، وبعضه بشكل الشعر فغير ضائر، بعد أن تعطي الحروف ذوات الاختلاف حقوقها. قال: وكان بعض الكتاب لا يغيّر رسم المصحف الأوّل، وإذا مرّ بحرف يعلم أن النقط والشكل لا يضبطه كتب ما يريد من القراءات المختلفة تعليقًا بألوان مختلفة، وهذا كلّ موجود في المصاحف.

قال أبو عمرو: وترك استعمال شكل الشعر، وهو الشكل الذي في الكتب الذي اخترعه الخليل، في المصاحف الجامعة من الأُمّهات وغيرها أولى وأحق، اقتداءً بمن ابتدأ النقط من التابعين، واتّباعًا للأئمة السالفين.

والشكل المُدَوَّرُ يسمى نَقْطًا لكونه على صورة الإعجام الذي هو نقط بالسواد، والشكل أصله التقييد والضبط. تقول: شَكَلْتُ الكتابَ شَكْلًا، أي قَيَّدْتُهُ وضَبَطْتُهُ، وشَكَلْتُ الدابةَ شِكَالًا، وشَكَلْتُ الطائرَ شُكُولًا. والشَّكْلُ الضرب المتشابه، ومنه قوله تعالى: ﴿وَأَخْرَجْنَا مِنْ شَكْلِهِ أَزْوَاجًا﴾ [ص: ٥٨]، أي: [١١ ب] من ضربه، ومثله قول الرجل: ما أنت من شَكْلِي، أي من ضربي، والشَّكْلُ المِثْلُ، وأشكّل الأمر إذا اشتبه، والقوم أشكال، أي أشباه.

وتقول: أَعْجَمْتُ الكتابَ إعْجَامًا، إذا نَقَطْتَهُ، وهو مُعْجَمٌ، وأنا له مُعْجِمٌ. وكتاب مُعْجَمٌ ومُعْجَمٌ، أي: منقوط. وحروف المُعْجَم الحروف المُقَطَّعة من الهجاء، وفي تسميتها بذلك قولان، أحدهما: أنها مُبَيَّنَّة للكلام، مأخوذ ذلك من قولهم: أَعْجَمْتُ الشيءَ، إذا بَيَّنَّته. والثاني: أن الكلام يُخْتَبَرُ بها، مأخوذ ذلك من قولهم: عَجَمْتُ العودَ وغيره، إذا خْتَبَرْتَهُ.

وقال أبو بكر بن مجاهد في كتابه في النقط: الشُّكْلُ سِمَةٌ للكتاب، كما أن الإعراب سِمَةٌ لكلام اللسان. ولولا الشكل لم تُعَرَف معاني الكتاب؛ كما لولا الإعراب لم تُعَرَف معاني الكلام، والشكل لما أَشْكَل. وليس على كل حرف يقع الشكل، إنما يقع على ما إذا لم يُشْكَل التيسر، ولو شُكِّل الحرف من أوله إلى آخره، أعني الكلمة، لأَظْلَم، ولم تكن فائدة؛ إذ كان بعضه يُؤَدِّي عن بعض.

والشكل والنقط شيء واحد، غير أن فهم القارئ يسرع إلى الشكل أقرب مما يسرع إلى النقط؛ لاختلاف صورة الشكل، واتفاق صورة النقط؛ إذ كان النقط كُلُّهُ مُدَوَّرًا، والشكل فيه الضم والكسر والفتح، والهمز، والتشديد بعلامات مختلفة. وذلك عامته مجتمع في النقط، غير أنه يحتاج أن يكون الناظر فيه قد عرف أصوله، ففي النقط الإعراب، وهو الرفع والنصب والخفض، وفيه علامات [١٢ أ] الممدود، والمهموز، والتشديد في الموضع الذي يجوز أن يكون مُحَقَّقًا، والتخفيف في الموضع الذي يجوز أن يكون مُشَدَّدًا.

ثم ذكر أصولاً من النقط، ثم قال: ففي نقط المصاحف المُدَوَّرُ الرُّفْعُ والنَّصْبُ والخَفْضُ، والتشديدُ، والتنوينُ، والمدُّ والقَصْرُ. ولولا أن ذلك كُلُّهُ فيه ما كان له معنى، قال: وقد كان بعض من يحب أن يزيد في بيان النقط، ممن يستعمل المصحف لنفسه، ينقط الرفع والخفض والنصب بالحمرة، وينقط الهمز مجرداً بالخضرة، وينقط المشدد بالصفرة، كل ذلك بقلم مُدَوَّر، وهذا أسرع إلى فهم القارئ من النقط بلون واحد، بقلم مُدَوَّر. قال: وفي النقط عِلْمٌ كبير، واختلاف بين أهله، ولا يقدر أحد على القراءة في مصحف منقوط، إذا لم يكن عنده علم بالنقط، بل لا ينتفع به إن لم يعلمه.

قال أبو عمرو: جميع ما أورده ابن مجاهد في هذا الباب صحيح بَيِّنٌ لطيف حسن، وبالله التوفيق.

باب

ذكر القول في حروف التهجي، وترتيب رسمها في الكتابة

٤٣ - حَدَّثَنَا عَبْد الرَّحْمَنُ بْنُ عَثْمَانَ، قَالَ: نَا قَاسِمُ بْنُ أَصْبَغٍ، قَالَ: نَا أَحْمَدُ بْنُ زَهِيرٍ، قَالَ: نَا الْفَضْلُ بْنُ دُكَيْنٍ، قَالَ: نَا إِسْرَائِيلُ عَنْ جَابِرٍ، عَنْ عَامِرٍ، عَنْ سَمُرَةَ بْنِ جَنْدَبٍ، قَالَ: نَظَرْتُ فِي كِتَابِ الْعَرَبِيَّةِ، فَوَجَدْتُهَا قَدْ مَرَّتْ بِالْأَنْبَارِ قَبْلَ أَنْ تَمُرَّ بِالْحِيرَةِ.

٤٤ - حَدَّثَنَا ابْنُ عَفَانَ، قَالَ: نَا قَاسِمٌ، قَالَ: نَا أَحْمَدُ، قَالَ: نَا الزَّيْبِرُ بْنُ بَكَّارٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْمُنْذِرِ، قَالَ: حَدَّثَنِي عَبْد الْعَزِيزُ بْنُ عِمْرَانَ، قَالَ: حَدَّثَنِي [١٢ ب] إِبْرَاهِيمُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ عَنْ دَاوُدَ بْنِ حَصِينٍ، عَنْ عِكْرَمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: أَوَّلُ مَنْ نَطَقَ بِالْعَرَبِيَّةِ، فَوُضِعَ الْكِتَابُ عَلَى لَفْظِهِ وَمَنْطَقِهِ، ثُمَّ جَعَلَهُ كِتَابًا وَاحِدًا مِثْلَ (بِسْمِ اللَّهِ) الْمَوْصُولِ، حَتَّى فُرِّقَ بَيْنَهُ وَلَدُهُ: إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

٤٥ - أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ فِرَاسٍ الْمَكِّيُّ، قَالَ: نَا عَبْد الرَّحْمَنُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي جَدِّي، قَالَ: نَا سَفْيَانُ بْنُ عَيْنَةَ عَنْ مَجَالِدٍ، عَنْ الشَّعْبِيِّ، قَالَ: سَأَلْنَا الْمَهَاجِرِينَ: مَنْ أَيْنَ تَعَلَّمْتُمْ الْكِتَابَ؟ قَالُوا: مِنْ أَهْلِ الْحِيرَةِ، وَقَالُوا لِأَهْلِ الْحِيرَةِ: مَنْ أَيْنَ تَعَلَّمْتُمْ الْكِتَابَ؟ قَالُوا: مِنْ أَهْلِ الْأَنْبَارِ.

قَالَ أَبُو عَمْرٍو: وَفِي كِتَابِ مُحَمَّدِ بْنِ سَحْنُونٍ:

٤٦ - حَدَّثَنَا أَبُو الْحَجَّاجِ، وَاسْمُهُ سَكَنُ بْنُ ثَابِتٍ، قَالَ: نَا عَبْد اللَّهِ بْنُ فَرُوحٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ زِيَادٍ بْنِ أَنْعَمٍ الْمَعَاوِرِيِّ، عَنْ أَبِيهِ زِيَادٍ بْنِ أَنْعَمٍ قَالَ: قُلْتُ لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ: مَعَاشِرَ قَرِيشٍ، هَلْ كُنْتُمْ تَكْتُبُونَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ بِهَذَا الْكِتَابِ الْعَرَبِيِّ، تَجْمَعُونَ فِيهِ مَا اجْتَمَعَ، وَتَفَرِّقُونَ فِيهِ مَا افْتَرَقَ هَجَاءً بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ وَالْمِيمِ، وَالشَّكْلِ وَالْقَطْعِ، وَمَا يَكْتُبُ بِهِ الْيَوْمَ، قَبْلَ أَنْ يَبْعَثَ اللَّهُ تَعَالَى النَّبِيَّ ﷺ؟ قَالَ: نَعَمْ. قُلْتُ: فَمَنْ عَلَّمَكُمْ الْكِتَابَ؟ قَالَ: حَرْبُ بْنُ أُمَيَّةَ. قُلْتُ: فَمَنْ عَلَّمَ حَرْبُ بْنُ أُمَيَّةَ؟ قَالَ: عَبْدُ اللَّهِ بْنُ جُدْعَانَ. قُلْتُ: فَمَنْ عَلَّمَ عَبْدَ اللَّهِ بْنُ جُدْعَانَ؟ قَالَ: أَهْلُ الْأَنْبَارِ. قُلْتُ: فَمَنْ عَلَّمَ أَهْلَ الْأَنْبَارِ؟ قَالَ: طَارِئٌ طَرَأَ عَلَيْهِمْ مِنْ أَرْضِ [١٣ أ] الْيَمَنِ، مِنْ كَنْدَةَ.

قلت: فمن علم الطاريء؟ قال: الجُلجان بن المُوهم، كان كاتب هُوْدِ نبي الله ﷺ بالوحي عن الله عز وجل.

٤٧ - حَدَّثَنَا ابْنُ عَفَانَ، قَالَ: نَا قَاسِمٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ أَبِي خَيْثَمَةَ، قَالَ: حُرُوفُ أَلْفِ ب ت ث تِسْعَةٌ وَعِشْرُونَ حَرْفًا، عَلَيْهَا يَدُورُ الْكَلَامُ كُلُّهُ، وَالْكِتَابُ الْعَرَبِيُّ.

٤٨ - حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْخَطَّابِ اللَّمَّائِيُّ، قَالَ: نَا أَحْمَدُ بْنُ خَالِدٍ، قَالَ: نَا سَلْمَةُ بْنُ الْفَضْلِ، قَالَ: نَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نَاجِيَةَ، قَالَ: نَا أَحْمَدُ بْنُ مُوسَى بْنِ إِسْمَاعِيلِ الْأَنْبَارِيِّ، قَالَ: نَا مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمِ الْمُؤَدَّبِ، قَالَ: نَا أَحْمَدُ بْنُ غَسَّانٍ، قَالَ: نَا حَامِدُ الْمَدَائِنِيِّ، قَالَ: نَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ، قَالَ: بَلَّغْنَا أَنَّهُ لَمَّا عُرِضَتْ حُرُوفُ الْمَعْجَمِ عَلَى الرَّحْمَنِ، تَبَارَكَ اسْمُهُ، وَتَعَالَى جَدُّهُ، وَهِيَ تِسْعَةٌ وَعِشْرُونَ حَرْفًا، تَوَاضَعَ الْأَلْفُ مِنْ بَيْنِهَا، فَشَكَرَ اللَّهُ لَهُ تَوَاضَعَهُ، فَجَعَلَهُ قَائِمًا أَمَامَ كُلِّ اسْمٍ مِنْ أَسْمَائِهِ.

قال أبو عمرو: وقال بعض أهل اللغة: إنما تقدّمت الألف سائر الحروف لأجل أنها صورة للهمزة المتقدّمة في الكلام، وللألف اللينة، ولسائر الهمزات أحيانًا، فلما انفردت بأن تكون صورة الهمزة المتقدّمة في الكلام، وشاركت الواو والياء في أن تكون مرة صورة لنفسها، ومرة صورة للهمزة المتوسطة والمتأخّرة قدّمت.

قال^(١): وإنما وليها الباء والتاء والثاء لأنها أكثر الحروف شبهًا؛ إذ كانت الياء والنون، إذا وقعتا في أول كلمة أو وسطها أشبهتاها، فصارت خمسة مشتبهة، [ب] فأوجبت كثرتها تقديمها، ثم الجيم والحاء والخاء، ثم المزدوجة، وإن تقدّم بعض المتشابهات والمزدوجات وما بعد ذلك إلى آخر الحروف على بعض، على قدر الكثرة في الكلام والقلة، فكل ما كان من ذلك مُقَدِّمًا على غيره في الترتيب فهو في الكلام أكثر دورانًا، إلّا ما له من ذلك صورتان مختلفتان في التطرّف والتقدّم والتوسط، وذلك النون والياء، فإنهما، وإن تأخرتا، كالمتقدّمتين، لتقدّم أشباههما.

قال: ومن الحروف ما لا يتصل به شيء بعده، وهي ستة: الألف والذال والذال والراء والزاي والواو. ويمكن أن تكون كذلك لثلاث تلتبس بغيرها؛ إذ لو اتّصل بالألف شيء بعدها لأشبهت اللام، ولو اتّصل بالواو شيء لأشبهت الفاء والقاف ولو اتّصل بالذال والذال والراء والزاي شيء لأشبهت الياء والتاء وما أشبهها.

(١) أي عبد الله بن سعيد.

قال أبو عمرو: والذي قاله في ترتيب رسم الحروف ترتيب حسن. وأنا أزيد في شرحه وبيانه ما لم أجده لسالف، ولا رأيته لمتقدم؛ فأقول:

إنما تقدمت الألف، وإن كانت منفردة، للمذكور في الخبر والنظر من استحقاقها ذلك، ولتقدمها أيضًا في أول الفاتحة التي هي أم القرآن، ولكثرة دورها في الكلام وترددها في المنطق؛ إذ هي أكثر الحروف دَوْرًا وترددًا.

ثم وليتها الباء والتاء والثاء، لكثرتهم؛ [١٤ أ] إذ هن ثلاث، وكونهن على صورة واحدة، وما كثر عدده، واتفقت صورته فالعادة جارية على تقديمه. وتقدمت الباء لتقدمها في التسمية التي يُسْتَفْتَحُ بها مع التعوذ الذي أوله الألف المتقدمة، ولتقدمها في حروف (أبي جاد) التي هي أصل حروف التهجي، ولأنها أيضًا تُنْقَطُ واحدة، والتاء اثنتين، والثاء ثلاثًا، على ترتيب العدد؛ فوجب أن تكون الباء أولًا، ثم التاء، ثم الثاء لذلك. وقد يكون تقدم التاء لكثرتها، وتأخير الثاء لقلتها؛ إذ الكثير أولى بالتقديم من القليل الدَّوْر.

ثم وليتهن الجيم والحاء والخاء، لكثرتهم أيضًا، واتفق صورتهن؛ إذ هن ثلاث على صورة واحدة، واتصال الجيم بالباء في كلمة (أبي جاد). وتقدمت الجيم الحاء، لتقدمها عليها في ذلك. وتقدمت الحاء الخاء لتقدمها عليها في المخرج من الحلق؛ إذ هي من وسطه، والخاء من أدناه إلى الفم، فلذلك جاءت آخرًا.

ثم وليتهن الدال والذال، وهما على صورة واحدة، لاشتباه صورتها بصورتهم. وتقدمت الدال لتقدمها في حروف (أبي جاد)، ولأنها أقرب إلى الجيم من الدال.

ثم وليتهما الراء والزاي، وهما على صورة واحدة، لقرب صورتها من صورتها. وتقدمت الراء، وإن كانت الزاي متقدمة على الراء في حروف (أبي جاد)، موافقة للحاء والخاء، والدال والذال، من جهة الإعجام؛ إذ كانت الحاء المُتَقَدِّمَةُ على الخاء، والدال [١٤ ب] المُتَقَدِّمَةُ على الذال غَيْرَ منقوطين. فكذا الراء المتقدمة على الزاي مثلها سواء، ليأتي المزدوج كله على طريقة واحدة، ولا يختلف.

إلى ههنا اتفق ترتيب الجميع، من السلف وتابعيهم، من أهل المشرق وأهل المغرب. واختلفوا في ترتيب ما بعد ذلك من المزدوج والمنفرد إلى آخر الحروف.

فرَسَمَ أهل المشرق، بعد الراء والزاي، السينَ والشينَ، وهما على صورة واحدة، لمؤاخاة السين الزاي في الصغير الذي هو زيادة الصوت. وتقدّمت السينُ الشينُ، كما تقدم غيرُ المعجم من المشتبهين في الصورة المعجم؛ لأن الاشتباه وقع بالثاني من المزدوج، لا بالأول، لأن الأول جاء على أصله من التعرية، ففرّق بينهما بأن نُقِطَ الثاني؛ لأن النقط إنما استُعْمِلَ لِيُفَرَّقَ به بين المُشْتَبِه من الحروف في الصورة لا غير. ولولا ذلك لم يُخْتَجِ إليه، ولا استُعْمِلَ، فهو فرع، والتعرية أصل، والأصل يُقدّم على الفرع، فلذلك تقدّم غير المنقوط من المزدوج.

ثم الصاد والضاد، وهما على صورة واحدة، لمشاركة الصاد السين في الصغير والهمس جميعاً. وتقدّمت الصادُ الضادُ كما تقدّمت السينُ الشينُ، ولم يرسموهما قبل السين والشين، وإن كانتا متقدّمتين عليهما في حروف (أبي جاد)؛ لمؤاخاة السين الزاي في الصوت، ومشاركة الشين الجيم في المخرج، فُقدّما لذلك عليهما.

ثم الطاء والظاء، [١٥ أ] وهما على صورة واحدة، لمشاركتهما الصاد والضاد في الإطباق والاستعلاء، فوليّاهما لذلك. وتقدّمت الطاءُ الطاء كما تقدّمت الصادُ الضادُ، ولتقدّمها أيضاً في حروف (أبي جاد)، ومؤاخاتها الدال في المخرج.

ثم العين والغين، وهما على صورة واحدة، لكونهما آخر ما بقي من المزدوج، فلذلك رُسمَا آخرًا. وتقدّمت العينُ الغينُ كما تقدّمت الحاءُ الخاءُ، من طريق المخرج، وجهة الإعجام.

ثم رسموا المنفرد، فرسموا بعد العين والغين الفاء والقاف، وفُقدّما لاتّفاق صورتها في غير الأطراف من الكلّم، فأشبهها المزدوج بذلك، فُقدّما على سائر المنفرد؛ إذ الفاء متّصلة بالعين، ومرسومة بعدها، في حروف (أبي جاد). وتقدّمت الفاء القاف لتقدّمها عليها في حروف (أبي جاد)، ولتعاقبها مع الشاء المتقدّمة في حروف التهجي، في نحو جَدَتْ وجَدَفَ، وتُومَ وتُومَ.

ثم الكاف، ثم اللام، ثم الميم، ثم النون، مُوافقةً لترتيب رسمهن في كلمة (كلمن). وتقدّمت الكاف لتقدّمها في ذلك، ولاشترائها مع القاف التي وليّتها في مخرج أقصى اللسان. وتقدّمت اللامُ الميمُ والنونُ لاشتباه صورتها بصورة الألف المتقدّمة في حروف التهجي. وتقدّمت الميمُ النونُ لقوتها، ولزوم صوتها؛ إذ كان غيرَ زائل عنها، من حيث امتنع إدغامها في مُقَارِبِها، وكان صوت النون قد يزول عنها بالإدغام، ويذهب لفظها من الفم [١٥ ب] أيضاً، فلا يبقى منها إلا غنة من الخيشوم،

ولأن الميم من مخرج الباء المتقدمة في حروف (أبي جاد)، ولأنها تُبدل من النون إذا لقيت باء.

ثم الواو، ثم الهاء، ثم الياء، وهنّ آخر ما بقي من المنفرد. وتقدّمت الواو لقرب صورتها من صورة القاف الموافقة للفاء في الصورة. وتقدّمت الهاء الياء لتقدمها عليها في حروف (أبي جاد). وصارت الياء آخر الحروف للتعريف بصورتها إذا وقعت آخر الكلمة؛ إذ صورتها هناك مخالفة لصورتها إذا وقعت أولاً ووسطاً. وكذلك آخروا اللام ألف، ورُسِمَتْ قبلها لاختلاف صورتها في الانفراد والاختلاط.

ورَسَمَ أهلُ المغرب بعد الراء والزاي الطاء والظاء، لكون الطاء من مخرج الدال، وكون الظاء من مخرج الذال، وتقدّمت الطاء الظاء كما تقدّمت الدالُ الذال.

ثم الكاف، واللام، والميم، والنون، موافقةً لرسمهنّ في (كلمن)، ولتقدمهنّ على سائر المزدوج في حروف (أبي جاد)، ولإتيانهنّ بعد الطاء في ذلك أيضًا.

ثم الصاد والضاد لكونهما مرسومين بعد كلمة (كلمن) في قولهم (صعفض)، وتقدّمت الصاد لتقدمها في ذلك، ولكون غير المنقوط من المزدوج مُقدّمًا على المنقوط، ليميّز بذلك الثاني من الأوّل، والمؤخّر من المقدم.

ثم العين والغين، لكون العين بعد الصاد في حروف (أبي جاد)، وشبه الغين بها في الصورة. وتقدّمت العين لتقدمها هناك، وفي المخرج من الحلق، لأنها من وسطه، والغين [١٦ أ] من أدناه إلى الفم، ولخلوها أيضًا من النقط.

ثم الفاء والقاف، لكون الفاء في حروف (أبي جاد) بعد العين، وشبه القاف بها في الصورة، وتقدّمت الفاء لتقدمها هناك.

ثم السين والشين، لكونهما آخر المزدوج، وتقدّمت السينُ الشينُ كما تقدّمت الصادُ الضاد.

ثم الهاء والواو والياء، وهنّ آخر حروف التهجي. وتقدّمت الهاء الواو لتقدمها عليها في حروف (أبي جاد)، في قولهم: (هوز)، وتقدّمت الواو الياء لتقدم (هوز) على (حطي).

قال أبو عمرو: فهذه علل ترتيب الحروف في الكتاب، على الاتفاق والاختلاف، والله وليّ التوفيق.

٤٩ - حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ خُطَّابٍ، قَالَ: نَا أَحْمَدُ بْنُ خَالِدٍ، قَالَ: نَا سَلْمَةُ بْنُ الْفَضْلِ، قَالَ: نَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نَاجِيَةٍ، قَالَ: نَا أَحْمَدُ بْنُ بَدِيلِ الْأَيَّامِيِّ، قَالَ: نَا عَمْرُو بْنُ حَمِيدٍ قَاضِي الدِّينُورِ، قَالَ: نَا فِرَاتُ بْنُ السَّائِبِ عَنْ مَيْمُونِ بْنِ مِهْرَانَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: إِنَّ لِكُلِّ شَيْءٍ تَفْسِيرًا، عَلِمَهُ مَنْ عَلِمَهُ، وَجَهِلَهُ مَنْ جَهِلَهُ، ثُمَّ فَسَّرَ (أَبُو جَادٍ): أَبِي آدَمَ الطَّاعَةَ، وَجَدَّ فِي أَكْلِ الشَّجَرَةِ. وَ(هَوَازُ): زَلَّ فَهَوَى مِنَ السَّمَاءِ إِلَى الْأَرْضِ، وَ(حَطِي): حُطِّتْ عَنْهُ خَطَايَاهُ. (كَلَمَنُ): أَكَلَ مِنَ الشَّجَرَةِ، وَمَنْ عَلَيْهِ بِالتَّوْبَةِ. (صَعْفُضُ): عَصَى فَأَخْرَجَ مِنَ النَّعِيمِ إِلَى التَّكْدِ، (قَرِيسِيَّاتُ): أَقْرَ بِالذَّنْبِ، فَأَمَّنَ الْعُقُوبَةَ.

٥٠ - أَخْبَرَنَا عَبْدُ بْنُ أَحْمَدَ الْهَرَوِيُّ فِي كِتَابِهِ، قَالَ: نَا عَمْرُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ شَاهِينَ، قَالَ: نَا مُوسَى [١٦ ب] بْنُ عَبِيدِ اللَّهِ، قَالَ: نَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي سَعِيدٍ، قَالَ: نَا مُحَمَّدُ بْنُ حَمِيدٍ، قَالَ: نَا سَلْمَةُ بْنُ الْفَضْلِ، قَالَ: نَا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْبَجَلِيُّ، قَالَ: (أَبُو جَادٍ) وَ(هَوَازُ) وَ(حَطِي) وَ(كَلَمَنُ) وَ(صَعْفُضُ) وَ(قَرِيسِيَّاتُ) أَسْمَاءُ مُلُوكٍ مَدِينٍ، وَكَانَ مُلْكُهُمْ يَوْمَ الظُّلَّةِ، فِي زَمَانِ شُعَيْبٍ، كَلَمُونُ.

قَالَ أَبُو عَمْرٍو: وَذَكَرَ بَعْضُ النَّحْوِيِّينَ أَنَّ قَوْلَهُمْ (أَبُو جَادٍ) وَ(هَوَازُ) وَ(حَطِي) عَرَبِيَّةٌ، وَهِيَ تَجْرِي مَجْرَى زَيْدٍ وَعَمْرُو فِي الْإِنْصِرَافِ، وَ(كَلَمَنُ) وَ(صَعْفُضُ) وَ(قَرِيسِيَّاتُ) أَعْجَمِيَّةٌ لَا يَنْصَرِفْنَ، إِلَّا أَنَّ (قَرِيسِيَّاتُ) تُصَرَفُ كَعَرَفَاتٍ وَأَذْرِعَاتٍ.

وَقَالَ قَطْرِب: إِنَّمَا كَتَبُوا (أَبْجَد) بِلا أَلْفٍ وَلَا وَاوٍ؛ لِأَنَّ هَذَا إِنَّمَا وَضَعَ فِي الْكِتَابِ لِدَلَالَةِ الْمُتَعَلِّمِ عَلَى الْحُرُوفِ، فَكَرِهُوا أَنْ يُطَوَّلُوا عَلَيْهِ، فَلَمْ يَعِيدُوا الْمَثَالَ مَرَّتَيْنِ. فَكَتَبُوا (أَبْجَد) بِلا وَاوٍ وَلَا أَلْفٍ، لِأَنَّ مَعْنَى الْأَلْفِ فِي (أَبْجَد)، وَالْوَاوُ فِي (هَوَازٍ) قَدْ أُثْبِتَتْ، فَوُضِّحَتْ صَوْرَتُهُمَا وَكَلَّمَا مُثِّلَ الْحَرْفُ مَرَّةً اسْتُغْنِيَ عَنْ إِعَادَتِهِ. وَإِنَّمَا أُثْبِتَتْ يَاءُ (حَطِي) مَعَ يَاءِ (قَرِيسِيَّاتٍ) لِاخْتِلَافِ الصَّوْرَتَيْنِ، يَعْنِي صَوْرَتَهَا فِي الطَّرْفِ، وَصَوْرَتَهَا فِي غَيْرِهِ، وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ.

باب

ذكر البيان عن إعجام الحروف، ونقطها بالسَّواد

٥١ - حَدَّثَنَا أَبُو الْفَتْحِ شَيْخُنَا، قَالَ: نَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ، قَالَ: نَا أَحْمَدُ بْنُ عَثْمَانَ، قَالَ: نَا الْفَضْلُ بْنُ شَاذَانَ، قَالَ: نَا مُحَمَّدُ بْنُ عِيْسَى، قَالَ: نَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى، قَالَ: نَا الْوَلِيدُ بْنُ [١٧ أ] مُسْلِمٍ، قَالَ: نَا الْأَوْزَاعِيُّ، قَالَ: سَمِعْتُ يَحْيَى بْنَ

أبي كثير يقول: كان القرآن مجرداً في المصاحف، فأول ما أحدثوا فيه النقطة على الياء والتاء، وقالوا: لا بأس به، هو نور له.

قال أبو عمرو: النقطة عند العرب إعجام الحروف في سمتها، وقد روي عن هشام الكلبي أنه قال: أسلم بن خدره أول من وضع الإعجام والنقطة.

وروي عن الخليل بن أحمد أنه قال: الألف ليس عليها شيء من النقطة، لأنها لا تلابسها صورة أخرى، والباء تحتها واحدة، والتاء فوقها اثنتان، والشاء ثلاث، والجيم تحتها واحدة، والخاء فوقها واحدة، والذال فوقها واحدة، والشين فوقها ثلاث، والضاد فوقها واحدة، والفاء إذا وُصِلَتْ فوقها واحدة، وإذا انفصلت لم تُنْقَطْ؛ لأنها لا يلبسها شيء من الصورة، والقاف إذا وُصِلَتْ فتحتهما واحدة، وقد نُقِطَها ناس من فوقها اثنتين، فإذا فُصِلَتْ لم تُنْقَطْ؛ لأن صورتها أعظم من صورة الواو، فاستغنوا بعظم صورتها عن النقطة. والكاف لا تنقط؛ لأنها أعظم من الدال والذال. واللام لا تنقط، لأنها لا يشبهها شيء من الحروف. والميم لا تنقط أيضاً، لأنها لا تشبه شيئاً من الحروف، وقصتها قصة اللام، والنون إذا وصلت فوقها واحدة، لأنها تلتبس بالباء والتاء والشاء، فإذا فُصِلَتْ لم تُنْقَطْ، استغنوا بعظم صورتها، لأن صورتها أعظم من الراء والزاي. والواو [١٧ ب] لا تنقط، لأنها أصغر من القاف، فلم تشبه بشيء من الحروف. والهاء لا تنقط، لأنها لا تشبه شيئاً من الحروف، وقصتها قصة الواو. ولام ألف حرفان قرناً، فليس واحد منهما ينقط. والياء إذا وُصِلَتْ نُقِطَتْ تحتها اثنتين، لثلاً تلتبس بما مضى، فإذا فُصِلَتْ لم تُنْقَطْ.

وقال غير الخليل: حروف المعجم ثمانية وعشرون حرفاً مختلفة منفردة في التهجي، وهي سواكن، وقد دخل فيها لام ألف موصولين، لانفرادهما في الصورة، وهي أربعة أصناف:

صنّف منها ستة أحرف متباينة، لا تحتاج إلى الفصل بينها وبين غيرها بشيء من النقطة: (ا ك ل م و ه)، وصنّف منها سبعة أحرف متلاسة مُخَلَاة: (ح د ر س ص ط ع). وصنّف منها أحد عشر حرفاً متلاسة، يُفصل بينها وبين ما قبلها من المتلاسين بالنقطة: (ب ت ث ج خ ذ ز ش ض ظ غ). وصنّف منها أربعة أحرف تُخَلَّى إذا لم يُوصَلْ بها شيء، وتُنْقَطْ إذا وُصِلَ بها غيرها: (ف ق ن ي)، فجميع ما ينقط منها لالتباسها بغيرها خمسة عشر حرفاً، منها ثمانية أحرف، كل حرف منها بنقطة واحدة: (خ ذ ز ض ظ غ ف ن)، واثنان بنقطتين من فوقهما: (ت ق)، واثنان

بثلاث نقط من فوقهما: (ث ش)، واثنان بواحدة من تحتها: (ب ج)، وحرف واحد بنقطتين من تحته: (ي).

قال أبو عمرو: أهل المشرق ينقُطون الفاء بواحدة من فوقها، والقاف [١٨ أ] باثنتين من فوقها. وأهل المغرب ينقُطون الفاء بواحدة من تحتها، والقاف بواحدة من فوقها، وكلهم أراد الفرق بينهما بذلك.

ورأيت بعض العلماء قد علَّلَ النقط، فقال: اعلم أن الباء والتاء والثاء والنون والياء خمسة أحرف متشابهة الصور في الكتابة، فلأجل ذلك احتيج أن يُفَرَّقَ بالنقط المختلف بينها، فواخُوا بين الباء والنون، وبين التاء والياء، فنقَطُوا الباء واحدة من تحت، والنون واحدة من فوق، ونقَطُوا التاء اثنتين من فوق، والياء اثنتين من تحت، وبقيت الثاء منفردة، لا أخت لها، فنقَطُوهَا ثلاثًا من فوق، إذ خَلَّتْ من أخت، ولم تخلُ من شبه.

ثم جاؤوا إلى الجيم والحاء والخاء، وهنّ ثلاثة أحرف متشابهة الصور، ليس في حروف المعجم ما يشبههنّ، فابتدؤوا بالأولى، وهي الجيم، فنقَطُوهَا بواحدة من تحت، واختاروا أن يجعلوا النقطة من تحت لأن الجيم مكسورة، وأخلوا الحاء من النقط فرقًا بينها وبين الجيم. وأمّا الخاء فاختاروا لها النقط من فوق؛ لأن اللفظ بالحاء مفتوح.

ثم جاؤوا إلى الدال والذال، وهما حرفان متشابهان، فأخلوا الدال من النقط، فرقًا بينها وبين أختها، ولأن ما قبلها منقوط، ونقَطُوا الدال واحدة من فوق لأن اللفظ بها مفتوح.

ثم فعلوا بالراي والزاي كما فعلوا في الدال والذال.

ثم جاؤوا إلى السين والشين، [١٨ ب] وهما حرفان مشتبهان، فأخلوا السين، وهو الحرف الأول، من النقط، فرقًا بينها وبين أختها. ونقَطُوا الشين بثلاث من فوق؛ لأنه حرف واحد، صورته صورة ثلاثة أحرف. واختاروا النقط لها من فوق، ولفظها مكسور؛ لأنها من بين الحروف المزدوجة كثيرة النقط، مخالفةً في ذلك سائر المنقوطة من المزدوج والمنفرد، إلا الثاء فإن علّتها مخالفةً لعلّة الشين.

ثم جاؤوا إلى الصاد والضاد، ففعلوا فيهما كما فعلوا في الدال والذال؛ إذ العلّة فيهما وفي الدال والذال واحدة.

وفعلوا في الطاء والظاء، والعين والغين كفعلهم في الدال والذال أيضًا. والعلة في الكلّ علة واحدة.

ثم جاؤوا إلى الفاء والقاف، وهما حرفان، في الانفراد تختلف صورتها، وفي أول الكلام ووسطه يشتبهان، فإذا وقع أحدهما في آخر كلمة، متصلاً بما قبله، عاد إلى صورته في الانفراد، فلما اختلفت صورتها في موضع، واتفقت في موضع اختاروا لهما جميعاً النقط. وخولف بين نقطتهما لِيُفَرَّقَ به بينهما، فنقطوا الفاء واحدة من فوق، ونقطوا القاف اثنتين من فوق، وجعلوا نقط الجميع من فوق؛ لأن مخرج لفظهما مفتوح.

ثم جاؤوا إلى الكاف، فوجدوا صورتها مفردة، لا تشبه بصورة حرف من حروف المعجم، فأخلّوهُ من النقط، لانفراده بصورته، [١٩ أ] لأنه يتصل بأوائل الكلام وأواسطه وأواخره، لا ينفرد بذاته إلا في أواخر الكلام، ولا يقع في أوائل الكلام كوقوع الألف، وهو في انفراده بشكله مثله، فأجروه في الإخلاء من النقط مُجَرَّاه.

ثم جاؤوا إلى اللام، وهو حرف منفرد الشكل، علته علة الكاف، فأجروه في الإخلاء من النقط مُجَرَّى الألف والكاف.

ثم جاؤوا إلى الميم، وهو حرف منفرد، لا شبيه له، علته علة الكاف واللام، فأخلّوهُ من النقط، وأجروه مُجَرَّاهُما.

ثم جاؤوا إلى الواو، وهو حرف يشبه القاف في الانفراد، وفي أواخر الكلام، ويخالفه شبيهه في أول الكلام ووسطه، فكانت مُوَافَقَتُهُ للقاف في المواضع التي تخالف القاف فيها الفاء لا غيره، فأخلّوهُ من النقط؛ إذ كان شِبْهُهُ في الانفراد وفي أواخر الكلام، وهو القاف، منقوطة.

ثم جاؤوا إلى الهاء، وهو حرف منفرد، لا شبه له في حروف المعجم، له في الكتابة صورتان مختلفتان، في ابتداء الكلام وفي وسطه مشقوق، وفي آخره مُدَوَّرٌ غير مشقوق، فأخلّوهُ من النقط لخلق شبيهه، واختلاف صورته. وجعلوا الخط الذي يُسَقَّى به إذا وقع في أوائل الكلام ووسطه عَرَضًا من النقط عند اختلاف الصورة.

قال: ولو احتجّ مُخْتَبِجٌ في هذا الحرف، فقال: قد كان يجب أن ينقط هذا، لأنّ [١٩ ب] صورته تختلف في الكتابة، وما اختلف من الحروف المفردة في

موضع، واتفق في موضع احتاج إلى النقط، لِيُسْتَدَلَّ به. قيل له: قد قلنا إن الباء والتاء نُقِطَا بواحدة واثنين، لعلّة شبههما بالياء والنون، ونُقِطَتِ التاء بثلاث نقط؛ لأن لها أربعة أمثلة منقوطة بنقط مختلفة من جنسين، أكثره بنقطتين، فاختر لها ثلاث نقط، لهذه العلة. وليس في حروف المعجم حرف صورته صورة حرف واحد نقط بثلاث نقط غيره، ونقطت الشين بثلاث، لعلّة شبهها بالسين، واختير لها ثلاث نقط؛ لأن صورتها صورة ثلاثة أحرف. وسائر الحروف المزدوجة والمنفردة أكثر نقطها اثنتان. وهذا الحرف، يعني الهاء، صورته صورة حرف واحد، فبطل أن يُنْقَطَ بواحدة، لانفراده، وبطل أن يُنْقَطَ باثنين لعلّة شبهه. وبطل أن يُنْقَطَ بثلاث نقط، فما فوقها، لعلّة صورته، فاحتاج أن يُخْلَى من النقط.

قال أبو عمرو: وكل هذا لطيف حسن.

فإن قال قائل: لِمَ نُقِطَتِ الباء بواحدة من تحتها؟ هَلَّا نُقِطَت من فوقها ونُقِطَتِ النون من تحتها مكان ذلك، فرقاً بينهما؟ قيل له: إنما نُقِطَت بواحدة، لما تقدّم من قولنا: إنها أول الصور الثلاث، وإن التاء ثانيتهما، والتاء ثالثتها. ولذلك نُقِطَتِ التاء اثنتين، والتاء ثلاثاً، وإنما نُقِطَت من تحتها، للزوم الكسر لها، إذا كانت زائدة جازة، كالتي [٢٠ أ] في أول التسمية. وإنما لزمها الكسر اتباعاً لعملها؛ إذ كانت لا تعمل إلا جراً، فجعل نُقِطَها موافقاً لحركتها، وألزمها مكاناً واحداً لذلك. ولهذه العلة نُقِطَ أهل المغرب الفاء من تحتها؛ إذ كان الكسر والياء أيضاً قد يَلْحَقَانِ بها، إذا كانت جازة، وحُمِلَ نقطها على ذلك في كل مكان.

فإن قيل: لِمَ نقطوا الياء باثنين من تحتها؟ قيل: لتمييز بذلك من الباء التي تُنْقَطُ واحدة من تحتها، ومن التاء التي تُنْقَطُ اثنتين من فوقها، ولمؤاخاتها في المخرج الجيم التي تُنْقَطُ بواحدة من تحتها، لكون لفظها مكسوراً، وبالله التوفيق.

باب

ذكر نَقْطِ الحركات المُشْبَعَات،

ومواضعهن من الحروف

اعلم أنّ الحركات ثلاث: فتحة وكسرة وضمة، فموضع الفتحة من الحرف أعلاه؛ لأن الفتح مُسْتَعْلٍ. وموضع الكسرة منه أسفله، لأن الكسر مُسْتَفِيل. وموضع

الضمة منه وسطه أو أمامه، لأن الفتحة لما حصلت في أعلاه، والكسرة في أسفله، لأجل استعلاء الفتح وتسفل الكسر، بقي وسطه، فصار موضعاً للضمة، فإذا نُقِطَ قوله: «الْحَمْدُ لِلَّهِ» جُعِلَتِ الفتحة نقطةً بالحمراء فوق الحاء، وجُعِلَتِ الضمة نقطةً بالحمراء في الدال، أو أمامها إن شاء الناقل. وجُعِلَتِ الكسرة نقطةً بالحمراء تحت اللام والهاء. وكذلك يُفَعَّلُ بسائر الحروف المتحركة بالحركات الثلاث، سواء كنَّ إعراباً أو بناءً، أو كنَّ عوارضَ.

[٢٠ ب] وإنما جعلنا الحركات المُشَبَّعات نُقْطاً مُدَوَّرَةً على هيئة واحدة، وصورة مُتَّفِقَةٍ، ولم يجعل الفتحة ألفاً مُضَجَّعَةً، والكسرة ياءً مردودة، والضمة واواً صُغْرَى، على ما ذهب إليه سلفُ أهل العربية، إذ كُنَّ مأخوذاتٍ من هذه الحروف الثلاثة دلالةً على ذلك، اقتداءً مِنَّا بفعل من ابتدأ النقط من علماء السلف، بحضرة الصحابة، رضي الله عنهم، واتباعاً له، واستمساكاً بِسُنَّتِهِ؛ إذ مخالفته، مع سابقته وتقدمه، لا تسوغ، وتَرْكُ اقتفاء أثره في ذلك، مع مَحَلِّهِ من الدين وموضعه من العلم، لا يَسَعُ أحداً أتى بعده.

٥٢ - حَدَّثَنَا محمد بن علي، قال: نا أبو بكر بن الأنباري، قال: نا أبي، قال: نا أبو عكرمة، قال: قال الغُبَيُّ: قال أبو الأسود للذي أمسك المصحف: إذا فتحت شفتي فانقُطْ واحدةً فوق الحرف، وإذا ضممتُهما فاجعل النقطة إلى جانب الحروف، وإذا كسرتُهما فاجعل النقطة في أسفله.

قال أبو عمرو: فاتَّباع هذا أولى، والعملُ به في نقط المصاحف أحقُّ؛ لأن الذي رآه أبو الأسود ومن بحضرته من الفصحاء والعلماء، حين اتَّفَقُوا على نقطها، أوجه، لا شك، من الذي رآه من جاء بعدهم، لتقدمهم ونَقْاذِ بصيرتهم، فوجب المصير إلى قولهم، ولزم العملُ بفعلهم، دون ما خالفه، وخرج عنه.

على أنَّ اصطلاحهم على جعل الحركات نُقْطاً [٢١ أ] كنقط الإعجام قد يتَحَقَّقُ من حيث كان معنى الإعراب [التفريق] بالحركات. والإعجام من قولهم: أعجمت الشيء، إذا بَيَّنَّته. وكان الإعجام أيضاً يُفَرِّقُ بين الحروف المشتبهة في الرسم. وكان النقط يُفَرِّقُ بين الحركات المختلفة في اللفظ، فلما اشتركا في المعنى أَشْرَكَ بينهما في الصورة، وجُعِلَ الإعجام بالسَّواد، والإعراب بغيره، فَرَّقاً بين إعجام الحروف وبين تحريكها، واقتَصِرَ في الإعجام أولاً على النقط، من حيث أُرِيدَ الإيجاز والتقليل، لأن النقط أقلُّ ما يُبَيِّنُ به، وهذا لطيف جداً، وبالله التوفيق.

باب

ذكر كيفية نقط ما لا يُشَبَّع من الحركات، فيُخْتَلَسُ، أو يُخْفَى، أو يُشَمُّ

اعلم أنَّ الحركة المُخْتَلَسَة والمُخْفَاة والمُرَامَة والمُشَمَّة في الحقيقة والوزن بمنزلة المُشَبَّعة، إلَّا أنَّ الصوت لا يُتَمُّ بتلك، ولا يُمَطَّطُ اللفظ بها، فتُخْفَى لذلك على السَّامع، حتى ربما ظَنَّ أنَّ الحرف المتحرك عارٍ من الحركة، وأنه مُسَكَّنٌ رأساً، لسرعة النطق بالمُخْتَلَسَة، وتضعيف الصوت وتوهينه بالمُخْفَاة والمُرَامَة، والمُشَبَّعة يُمَطَّطُ بها اللفظ، ويُتَمُّ بها الصوت، فتبدو مُحَقَّقةً.

فإذا نُقِطَ مصحف على مذهب من يختلس حركة بعض الحروف طلباً للخفة، وتسهيلاً للفظ، ويُشَبَّع حركة بعضها لِيَذَلَّ [٢١ ب] على جواز الوجهين، واستعمال اللغتين، وأن القراءة سُنَّةٌ تُتَّبَعُ، وهو مذهب أبي عمرو بن العلاء، من رواية البصريين عنه، فَلْتُجْعَلْ علامة الحركة المُخْتَلَسَة، إن كانت فتحةً، نقطةً فوق الحرف. وإن كانت كسرة، نقطةً تحته. وإن كانت ضمةً، نقطةً فيه أو أمامه، وَلْتُجْعَلْ علامة الحركة المُشَبَّعة، إن كانت فتحةً، ألفاً مُضَجَّعةً، وقال سيبويه: بَغَضُ أَلِفٍ مُمَالَة، وإن كانت كسرةً، ياءً مردودة صُغْرَى، وإن كانت ضمةً، واوًا صُغْرَى. قال سيبويه: فأما الذين يُشَبَّعون فيُمَطَّطُونَ، وعلامتهما ياء وواو.

قال أبو عمرو: وهذا عند أهل النقط في المُخْتَلَفِ فيه من الحركات خاصةً دون المُتَّفَقِ عليه منهن.

فأما الفتحة المختلسة في مذهبه، ففي الهاء والخاء، من قوله: ﴿أَمَّنْ لَا يَهْدِي﴾ في يونس [٣٥]، و﴿هُم يَخْضُمُونَ﴾ في يس [٤٩]. وأما الكسرة المختلسة، ففي قوله تعالى: ﴿إِلَى بَارِيكُمْ﴾ [البقرة: ٥٤]، و﴿عِنْدَ بَارِيكُمْ﴾ [البقرة: ٥٤]، وفي قوله: ﴿أَرَأَيْتُمْ﴾ [فصلت: ٢٩]، و﴿أَرَأَيْتُمْ﴾ [البقرة: ٢٦٠] حيث وقعا. وأما الضمة المختلسة، ففي نحو قوله: ﴿يَأْمُرُكُمْ﴾ [البقرة: ٦٧، ٩٣، ١٦٩، ٢٦٨]، و﴿يَأْمُرُهُمْ﴾ [الأعراف: ١٥٧]، و﴿مَا يُشْعِرُكُمْ﴾ [الأنعام: ١٠٩]، و﴿يَنْصُرُكُمْ﴾ [آل عمران: ١٦٠]، [الملك: ٢٠].

وأما الحركة المشبعة في مذهبه ففي ما عدا هؤلاء الكليم، نحو قوله: ﴿يُبَشِّرُهُمْ﴾ [التوبة: ٢١]، و﴿لَا يَخْزِيهِمْ﴾ [الأنبياء: ١٠٣]، و﴿يُحَذِّرُكُمْ﴾ [آل عمران: ٢٨، ٣٠]، و﴿يُسَيِّرُكُمْ﴾ [يونس: ٢٢] وما أشبهه، مما تتوالى فيه الحركات.

ونقط الحركة المخفاة والمُرّامة كنقط المختلّسة سواء، يُجعل في موضعها نقطة [٢٢ أ] فقط، فإذا نقط قوله تعالى: ﴿فَنِعِمَّا﴾ [البقرة: ٢٧١]، و﴿لَا تَعْدُوا﴾ [النساء: ١٥٤]، و﴿يَهْدِي﴾ و﴿يَخْصُمُونَ﴾، على مذهب من أخفى حركة العين والهاء والخاء في هؤلاء الكليم من أئمة القراءة جعل تحت العين من ﴿فَنِعِمَّا﴾ نقطة، وفوق العين والهاء والخاء من ﴿تَعْدُوا﴾ و﴿يَهْدِي﴾ و﴿يَخْصُمُونَ﴾ نقطة.

وإذا نُقِطَ جميع ما تقدّم، مما اختلس الحركة فيه أبو عمرو أو أخفاها أو رامها هو وغيره، على مذهب من أشبعها فيه جعل علامة الفتحة في قوله: ﴿وَلَا تَعْدُوا﴾ و﴿يَهْدِي﴾ و﴿يَخْصُمُونَ﴾ ألفاً صغرى مُضَجَّة فوق العين والهاء والخاء كما ترى. وجعل علامة الكسر في قوله: ﴿بَارِكْكُمْ﴾ و﴿أَرْنَا﴾ و﴿أَرْنِي﴾ و﴿فَنِعِمَّا﴾ ياء صغرى تحت الهمزة والراء والعين كما ترى. وجعل علامة الضمة في قوله: ﴿يَأْمُرُكُمْ﴾ و﴿يَنْصُرُكُمْ﴾ و﴿يُسْعِرُكُمْ﴾ واوا صغرى أمام الراء أو فوقها كما ترى.

فتكون النقط وهذه الحروف الثلاثة فُرْقًا بين ما لم يَتَمَّ الصوت به من الحركات، ولم يُشَبَّح اللفظ به منه، وبين ما أُتِمَّ به الصوت، ومُطَّط به النطق، ويُمَيَّز الجنس، ويُبَيَّن النوعان، وتُذَكَّر حقيقتهما بذلك.

فإن قال قائل: لِمَ جعلتم علامة الحركة المشبعة في هذا الضرب ألفاً وياءً وواوًا، وقد أنكرتم ذلك قبل في سائر الحركات، ودلّتم على صحة ذلك بالخبر الذي رويتموه عن أبي الأسود، مبتدئ النقط؟ قيل له: جعلنا ذلك [٢٢ ب] علامتها فيه، ليمتاز الاختلاف، ويرتفع الإشكال في معرفة الحركة المُشَبَّعة وغير المُشَبَّعة. ألا ترى أننا لم نستعمل ذلك فيما اتَّفَقَ على إشباع الحركة فيه؛ إذ لم يحتج إلى تمييز ولا فُرْقان؟ هذا مع اقتدائنا في ذلك بمن سَنَّهُ من علماء اللغة، ومتقدمي النحاة، وهو الخليل بن أحمد، رحمه الله، وعامة أصحابه؛ إذ عدنا الرواية فيه عمّن تقدّمه، ممّن ابتدأ بنقط المصاحف من التابعين وغيرهم.

فصل

قال أبو عمرو: فأما الحركة المُشَمَّة في نحو قوله: ﴿سِيء﴾ [هود: ٧٧]، العنكبوت: [٣٣]، و﴿سَيِّئٌ﴾ [الملك: ٢٧]، و﴿قِيلَ﴾ و﴿غِيضٌ﴾ [هود: ٤٤] و﴿سَيِّقٌ﴾

[الزمر: ٧١، ٧٣]، و﴿حِيلَ﴾ [سبا: ٥٤]، و﴿جَأَى﴾ [الزمر: ٦٩]، فحقيقتها أن يُنْحَى بكسرة أوائل هذه الأفعال نحو الضمّة يسيرًا، لِيُذَلَّ بذلك على أن الضمّ الخالص أصلها؛ كما يُنْحَى بالفتحة الممالة نحو الكسرة قليلًا، لِيُذَلَّ بذلك أيضًا على انقلاب الألف عن الياء، وليقرب بذلك من كسرة قبلها وبعدها.

فإذا نُقِطَت هذه الحروف على قراءة من أَشَمَّ أولها الضم جُعِلَ أمام السين والقاف والغين والحاء والجيم نقطة بالحمراء لِيُذَلَّ بذلك على إشمائها، وأنه نُجِيَ بكسرتها نحو تلك الضمّة. وإن تُرِكَت الحروف عارية من تلك النقطة، وأُخِذَ ذلك مشافهةً عن القراء كان حسنًا؛ لأن القارئ ربما أشبع تلك الضمّة، وأخلصها، فخرج بذلك عن مذاهب أئمة القراءة، فإن لم يفعل ذلك، ونحا بالكسرة في ذلك نحو الضمّة، كما يجب، فجعلُ النقطة، [٢٣ أ] دلالةً على ذلك أَبَيَّنُّ وأدُلُّ على النطق.

فصل

وأما الفتحة الممالة في نحو قوله: ﴿النَّارُ﴾ و﴿النَّهَارُ﴾ و﴿الكَافِرِينَ﴾ و﴿النَّصَارَى﴾ و﴿أَسَارَى﴾ [البقرة: ٨٥]، وما أشبه ذلك، مما تُمال فتحته، لكسرة تليها، أو لألف تُمال بعدها، لكسرة أو ياء، فإنه إن نُقِطَت هذه الفتحة جُعِلَتْ نقطة تحت الحرف الذي هي عليه، كما تُجَعَلُ الكسرة سواء. وذلك من حيث قربت بالإمالة منها؛ فلذلك جرت في النقط مجراها، كما فُعِلَ بالكسرة المُسَمَّاة المنحوة بها نحو الضمّة، فيما تقدّم، حين جُعِلَتْ ضمّةً لذلك. وإن خِيفَ إخلاص تلك الكسرة تُركَ الحرف عاريًا منها، إلى أن تأتي المشافهة على ذلك، وبالله التوفيق.

باب

ذكر التشديد والسكون وكيفيتهما

اعلم أنّ التشديد ينقط على وجهين:

أحدهما: أن تُجَعَلَ علامته أبدًا فوق الحرف، ويُعَرَّبَ الحرف بالحركات اللائي يلحقنه، فإن كان المشدّد مفتوحًا جُعِلَ على الشدّة نقطة، علامةً للفتح، نحو قوله: ﴿إِنَّ رَبَّكَ﴾ و﴿الصَّادِقِينَ﴾ و﴿الظَّالِمِينَ﴾ و﴿الرَّحْمَنَ الرَّحِيمَ﴾ وشبهه. وإن كان مكسورًا جُعِلَ تحت الحرف نقطة، علامةً للكسر، وجُعِلَتْ الشدّة فوقه، وذلك نحو

قوله: ﴿رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ و﴿لَا آمِينَ﴾ [المائدة: ٢]، و﴿مِنْ عَدُوٍّ﴾ [التوبة: ١٢٠]، و﴿لُجِّي﴾ [النور: ٤٠] وشبهه. وإن كان مضمومًا جُعِلَ أمام الحرف نقطة، علامة للضم، وجُعِلَت الشدة فوقه، نحو: ﴿رَبُّ الْعَرْشِ﴾ و﴿وَلِيَّ الدِّينِ﴾ [البقرة: ٢٥٧] [٢٣ ب]، و﴿غَنِيٍّ حَمِيدٍ﴾ [البقرة: ٢٦٧] وشبهه.

وصورة التشديد على هذا المذهب شين، وهي كما ترى (ث. ب.)، وإنما جُعِلَت الشين علامة له؛ لأنه يراد أوَّل (شديد)، وهذا مذهب الخليل وسيبويه وعامة أصحابهما، وعلى ذلك سائر أهل المشرق من النقطاء وغيرهم.

والوجه الثاني أن تُجْعَلَ علامة التشديد دالًّا؛ فوق الحرف إذا كان مفتوحًا، وتحتة إذا كان مكسورًا، وأمامه إذا كان مضمومًا. وبعض أهل النقط يجعل مع الشدة الحركات، تأكيدًا في الدلالة على حقيقة إعراب الكلِّم وحركات الحروف. وبعضهم لا يجعلهن مع ذلك، لما في صورته ومخالفة جعله في الحروف من الدليل على كيفية الإعراب والتحريك. وبعضهم يجعلهن معها في أطراف الكلِّم خاصة دون حشوهن، لكون الأطراف مواضع الإعراب، وهو مذهب حسن.

وصورة التشديد على هذا المذهب في المفتوح كما ترى (ث. ب.)، وفي المسكور (ب.)، وفي المضموم (ت.). وإلى هذا الوجه ذهب نقات أهل المدينة، من سلفهم وخلفهم. وعلى استعماله وأتباع أهل المدينة فيه عامة أهل بلدنا، قديمًا وحديثًا، وهو الذي أختار، وبه أنقط.

حدَّثنا أحمد بن عمر القاضي، قال: نا محمد بن منير، قال: حدَّثنا عبد الله بن عيسى، قال: نا قالون: أنَّ في مصاحف أهل المدينة ما كان [٢٤ أ] من حرف مشدّد فعليه دال، وفتحة الدال فوق. قال: وإن كان يرجع إلى الكسر فمن تحت الحرف. قال أبو عمرو: ولم يذكر قالون الضم.

وإنما جعل أهل المدينة علامة التشديد دالًّا، من حيث كانت الدال آخر كلمة (شديد)، فدلّوا عليه بآخر حرف من كلمته، كما دلّ عليه النحويون ونقاط المشرق بأول حرف من كلمته. وفي كل واحد من الحرفين، الشين والدال، دلالة عليه. غير أن أتباع أهل المدينة أولى، والعمل بقولهم ألزم.

فأما ما يستعمله ناس من النقات من جعل الشدة في الحرف المفتوح والمكسور قائمة الطرفين تحته أبدًا، وذلك في نحو قوله: ﴿إِيَّاكَ﴾ و﴿رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾

و﴿الضَّالِّينَ﴾ وشبهه، وتعريبهم الحرف بحركته، وصورة ذلك كما ترى في المفتوح (ب)، وفي المكسور (ب)، فخطأ، لا وجه له، مع خروجه عن فعل نقاط السلف، واستعمال عامة الخلف، من أهل المشرق والمغرب.

فصل

فأما السكون فعامة أهل بلدنا، قديمًا وحديثًا، يجعلون علامته جَرَّةً فوق الحرف المُسَكَّن، سواء كان همزة أو غيرها من سائر حروف المعجم، نحو قوله: ﴿إِنْ يَشَأْ﴾ و﴿هَيِّءْ﴾ [الكهف: ١٠]، و﴿تَسْؤُكُمْ﴾ [المائدة: ١٠١]، و﴿أَنْبِئُهُمْ﴾ [البقرة: ٣٣]، و﴿أَرَأَيْتُمْ﴾ وشبهه.

وأهل المدينة يجع [لو] ن علامته دائرة صغيرة فوق الحرف، وكذا يجعلون هذه الدائرة على الحرف [٢٤ ب] الخفيف المُخْتَلَف فيه بالتشديد والتخفيف، والحرف الذي يُخَاف أن يشدّه من لا معرفة له، دلالة على خِفَّتِهِ. حدثنا أحمد بن محفوظ، قال: نا محمد بن أحمد، قال: نا عبد الله بن عيسى، قال: نا قالون: أن في مصاحف أهل المدينة ما كان من حرف مخفّف فعليه دائرة حمرة، وإن كان حرفًا مُسَكَّنًا فكَذَلِكَ أيضًا.

قال أبو عمرو: وأهل العربية من سيبويه وعامة أصحابه يجعلون علامته خاء، يريدون بذلك أول كلمة (خفيف). وذلك أراد نقاط أهل بلدنا، إلا أنهم اختصروها بأن حذفوا رأسها، وبَقُوا مطّتها، فصارت جَرَّةً كَأَلْف مبطوحة، لكثرة استعمال هذا الضرب وتكرّره.

ومن أهل العربية من يجعل علامته هاء، من حيث اختصّ بها الوقف الذي يُلْزَم فيه تسكينُ المتحرك، وذلك في نحو قوله: ﴿كِتَابِيهِ﴾ [الحاقة: ١٩، ٢٥]، و﴿حِسَابِيهِ﴾ [الحاقة: ٢٠، ٢٦]، و﴿مَالِيَةٍ﴾ [الحاقة: ٢٨] وشبهه. ومن حيث كانت أيضًا عند النحويين البصريين حرفًا غير حاجز ولا فاصل، ككون الساكن كذلك سواء، لا اشتراكهما في الخفة والخفاء، فلذلك جُعِلَتْ علامة له، ودلالة عليه.

وإنما اكتفوا في علامة المخفّف والمشدّد بالحاء والشين وحدهما، ودلّوا بهما على (خفيف) و(شديد)، من حيث جرى استعمال العرب لمثل ذلك في كلامهم. فلفظوا بالحرف الواحد من الكلمة، ودلّوا به على سائرهما، إيجازًا واختصارًا. [٢٦ أ] قال الشاعر:

نَادَوْهُمْ، إِذْ أَلْجُمُوا، أَلَا تَأْ؟
قَالُوا جَمِيعًا كُلُّهُمْ: أَلَا فَا

يريد: ألا تركبون؟ وألا فاركبوا، فنُطِقَ من الكلمة الأولى بتاء، ومن الثانية بفاء. ودُلَّ بالحرفين على الركوب، فكذلك دُلَّ بالخاء والشين على (خفيف) و(شديد)، وبالله التوفيق.

باب

ذكر المدّ وموضعه في الحروف

اعلم أن نقاط بلدنا جرت عاداتهم، قديماً وحديثاً، على أن جعلوا على حروف المدّ واللين الثلاثة، الألف والياء والواو، مَطَّةً بالحمراء، دلالة على زيادة تمكينهن. وذلك عند لَقِيَهِنَّ الهمزات والحروف السواكن؛ فالألف نحو: ﴿بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ﴾ و﴿مَا أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ﴾ و﴿خَائِفِينَ﴾ [البقرة: ١١٤]، و﴿الضَّالِّينَ﴾ و﴿الْعَادِينَ﴾ [المؤمنون: ١١٣]، و﴿مَنْ حَادَّ اللَّهَ﴾ [المجادلة: ٢٢]، وما أشبهه. والياء نحو: ﴿يَا بَنِي إِسْرَائِيلَ﴾ و﴿يُضْيِئُ﴾ [النور: ٣٥]، و﴿بَرِيئُونَ﴾ [يونس: ٤١]، وما أشبهه. والواو نحو: ﴿قَالُوا آمَنَّا﴾ و﴿قُوا أَنْفُسَكُمْ﴾ [التحریم: ٦٦]، و﴿ثَلَاثَةٌ قُرُوءٍ﴾ [البقرة: ٢٢٨]، و﴿أَتَحَاجُّونِي﴾ [الأنعام: ٨٠]، و﴿تَأْمُرُونِي﴾ [الزمر: ٦٤]، وما أشبهه.

ولا يجوز أن تُجْعَلَ هذه المَطَّةُ على الحرف المتحرك قبل حرف المدّ، كما يفعل ذلك قوم من جَهْلَةِ النقاط وأغبياء المعلمين؛ لأن الصوت لا يمتدّ بمتحرك، وإنما يمتدّ بالحروف الثلاثة، لكونهنّ مع نداوتهن سواكن.

وكذا لا ينبغي أن يُخَالَفَ بالمطّة في الألف والياء والواو، [٢٥ ب] بل تُجْعَلَ من فوقهنّ أبداً، لكونها صوتاً يَهْوِي إلى الحلق، ويخرج ما [ثلاً] إلى الهمزات والسواكن قليلاً. وذلك من حيث كانت حروف المدّ أصواتاً ينقطعن عند الهمزات، وينتهي تمطيطهن إليهن، ويتصلن أيضاً بالسواكن، فيلزم أن تُقَرَّبَ المطّة في النقط من ذلك، ليكون دليلاً على أن انقطاع الصوت لحرف المدّ عنده.

وهذا إذا كان مرسوماً في الخطّ، ثابتاً في الكتابة.

فإن كان محذوفاً من ذلك لعلّة، أو كان حرفاً زائداً، صِلَةً لهاء ضمير أو لميم

جميع، ففيه وجهان:

أحدهما: أن يُرَسَّمَ بالحمرة، وتُجْعَلَ المَطَّةُ عليه.

والثاني: **أَلَا يُرْسَمَ**، وَتُجْعَلْ تِلْكَ الْمَطَّةُ فِي مَوْضِعِهِ، دَلَالَةً عَلَى حَذْفِهِ مِنَ الرِّسْمِ، وَثَبَاتِهِ فِي اللَّفْظِ، فَالْأَلْفُ الْمَحذُوفَةُ نَحْوُ: ﴿أَوَّلِيكَ﴾ و﴿الْمَلَايِكَةُ﴾ و﴿يَا أَيُّهَا﴾ و﴿يَا أُولِي﴾ [المائدة: ١٠٠]، و﴿هَؤُلَاءِ﴾ [الطلاق: ١٠] وما أشبهه. والياء المحذوفة نحو: ﴿النَّبِيِّينَ﴾ و﴿بِهِ إِنْ كُنْتُمْ﴾ و﴿بِتَأْوِيلِهِ إِنَّا﴾ [يوسف: ٣٦] وما أشبهه. وكذا: ﴿الدَّاعِ إِذَا﴾ [البقرة: ١٨٦]، و﴿لَنْ أَخْزَيْنَ إِلَى﴾ [الإسراء: ٦٢]، و﴿إِنْ تَرَنِ أَنَا﴾ [الكهف: ٣٩] وما أشبهه، على قراءة من أثبت الياء في ذلك، وسوى بين المتصل والمنفصل في حروف المد. والواو المحذوفة نحو: ﴿فَأَوَّا إِلَى الْكَهْفِ﴾ [الكهف: ١٦]، و﴿وَإِنْ تَلَّوْا أَوْ تُعْرَضُوا﴾ [النساء: ١٣٥]، و﴿لَيْسَتْوَا وَجُوهَكُمْ﴾ [الإسراء: ٧]، على قراءة من قرأ ذلك كذلك. وكذا: ﴿آتَاكُمْ﴾ [إِنْ رَبَّكَ] [الأنعام: ١٦٥]، و﴿عَلَيْكُمْ أَنْفُسُكُمْ﴾ [المائدة: ١٠٥]، على قراءة [من] ضَمَّ ميم الجمع ووصلها بواو، ولم يُمَيِّزْ بين المنفصل والمتصل في حروف المد. وكذلك: ﴿تَأْوِيلُهُ إِلَّا اللَّهُ﴾ [آل عمران: ٧] [٢٦ أ]، و﴿إِذْ جَاءَهُ الْيَسْ﴾ [الزمر: ٣٢]، وما أشبه ذلك، حيث وقع.

وعامة نقاط أهل العراق، من السلف والخلف، لا يجعلون في المصاحف علامة للسكون ولا للتشديد ولا للمد، بل يُعْرُونَ الحروف من ذلك كله. والفرق عندهم بين المشدّد والمخفّف جَعْلُ نقطة على الحرف المشدّد، وإعراء الحرف المخفّف منها فقط.

وإذ كان سبب نَقْطِ المصاحف تصحيح القراءة وتحقيق الألفاظ بالحروف، حتى يُتَلَقَّى القرآن على ما نزل من عند الله تعالى، وَتُلَقَّى من رسول الله ﷺ، وَنُقِلَ عن صحابته، رضوان الله عليهم، وأذاه الأئمة، رحمهم الله تعالى، فسبيل كل حرف أن يُوَفَّى حَقُّهُ بِالنَّقْطِ، مما يستحقّه من الحركة والسكون والشّدّ والمدّ والهمز وغير ذلك، ولا يُخَصَّ ببعض ذلك دون كله، وبالله التوفيق.

باب

ذكر التنوين اللاحق الأسماء، وكيفية صورته،

وموضع جعله

اعلم أنّ التنوين حرف من الحروف، وهو ساكن في الخِلْقَةِ، ومخرجه من الخيشوم. ولا يقع أبداً إلا في أواخر الأسماء خاصّة.

والدليل على أنه حرف من الحروف لزوم التغيير الذي يلحق جميع الحروف
السواكن له، من التحريك للساكنين في نحو: ﴿رَحِيمًا النَّبِيُّ﴾ [الأحزاب: ٥ - ٦]،
ومن إلقاء حركة الهمزة عليه في نحو: ﴿كُفُّوا أَعْدَاءَكُمْ﴾ [الإخلاص: ٤]، ومن الحذف في
نحو: ﴿عَزِيزُ ابْنِ اللَّهِ﴾ [التوبة: ٣٠] [٢٦ ب]، و﴿أَحَدُ اللَّهِ﴾ [الإخلاص: ١ - ٢]، على
نحو: ﴿تَأْتِيكَ مِنَ الْبُحْرِ﴾ [الأنعام: ١٠٦]، و﴿غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ و﴿يَوْمَئِذٍ لَا تَنْفَعُ﴾

لَمَّا لَزِمَتْ أوائل الكلام، وَلَزِمَ التنوين أواخرهن، واجتمعا معًا في الثبات في الوصل، والحذف في الوقف، تأكد ما بين الحركة والتنوين بذلك، فُجِعِلَتْ علامته علامتها، دلالة على ذلك التأكيد، وتنبهها على تناسب ما بينهما في أن كل واحد منهما يثبت بثبات الآخر، ويسقط بسقوطه.

فإن قيل: فهل جعلوا علامته علامة السكون، من حيث كان ساكنًا. قيل: لم يفعلوا ذلك لَمَّا عُدِمَتْ صورته في الخط، لزيادته. والسكون والحركة لا يجعلان إلا في حرف ثابت الخط، قائم الصورة.

فإن قيل: فَلِمَ لَمْ يُرَسَمْ نونًا في الخط، على اللفظ؟ قيل: لم يُرَسَمْ نونًا، من حيث كان زائدًا في الاسم الذي يلحق آخره، فَرَقًا بين ما ينصرف وبين ما لا ينصرف من الأسماء، لئلا يشتبه الزائد لمعنى، الذي يلحقه التغيير في بعض الأحوال، بالأصلي اللازم الذي لا يتغير؛ كقوله [٢٧ ب]: ﴿وَأَخْسِنُ كَمَا أَحْسَنَ اللَّهُ إِلَيْكَ﴾ [القصص: ٧٧]، و﴿لَا تَمْنُنْ تَسْتَكْثِرُ﴾ [المدثر: ٦]، و﴿لَا تَحْزَنْ عَلَيْهِمْ﴾ [الحجر: ٨٨]، النمل: ١٧٠، وشبه ذلك. فلو رُسم التنوين نونًا، وهو زائد يتغير في حال الوقف، لاشتبه بالنون الأصلية في هذه المواضع التي لا يلحقها تغيير في وصل ولا وقف، ففُرِقَ بينهما بالحذف، والإثبات لِيَتَمَيَّزَا بذلك. ولأجل الفرق بينهما خولف في التسمية بينهما، فقيل للأصلي نون، وللزائد تنوين، لينفصلا بذلك، وتُغْلَمَ المخالفة بينهما به.

فأما المنصوب المُنَوَّن فإنه يُبَدَّلُ منه في حال الوقف ألفًا لخففته، وكذلك جاء مرسومًا في الكتابة، دلالة على ذلك.

واختلف نقاط المصاحف في كيفية نقطه على أربعة أوجه:

فمنهم من ينقط بأن يجعل نقطتين بالحمراء على تلك الألف المرسومة، ويُعْرِي الحرف المتحرك منهما، ومن إحداهما. وصورة ذلك كما ترى: ﴿عَفُورًا رَحِيمًا﴾ ﴿شَيْقًا﴾ ﴿خَطًّا﴾ [النساء: ٩٢]، ﴿هَزُورًا﴾ و﴿كَلًّا﴾ و﴿غَلًّا﴾ [الحشر: ١٠]. وكذا إن كان الاسم المُنَوَّن مقصورًا، وصُوِّرَتْ لامه ياءً، دلالة على أصله، يجعلون النقطتين أيضًا على تلك الياء؛ لأنها تصير ألفًا في الوقف؛ وذلك في نحو قوله: ﴿هُدًى﴾ و﴿عُزًى﴾ [آل عمران: ١٥٦]، و﴿أَذًى﴾ و﴿مُسْمًى﴾ وشبهه، وهذا مذهب أبي محمد اليزيدي، وعليه نقاط أهل المضرين، البصرة والكوفة، ونقاط أهل المدينة.

ومنهم من يجعل النقطتين معاً على الحرف المتحرك، ويُعْرِي تلك الألف وتلك الياء منهما، ومن إحداهما. وصورة ذلك في الألف كما ترى: [٢٨ أ] ﴿عَلَيْمًا حَكِيمًا﴾ ﴿خَطْنًا﴾ ﴿مُتَكِنًا﴾ [يوسف: ٣١]، ﴿كُفُوا﴾ [الإخلاص: ٤]. وفي الياء: ﴿مُصَلًّى﴾ [البقرة: ١٢٥]، و﴿غَزًى﴾ و﴿مُصَفًّى﴾ [محمد: ١٥] وشبهه، وهذا مذهب الخليل وأصحابه.

ومنهم من يجعل إحدى النقطتين، وهي الحركة، على الحرف المتحرك، ويجعل الثانية، وهي التنوين، على الألف وعلى الياء. وصورة ذلك في الألف كما ترى: ﴿عَذَابًا أَلِيمًا﴾ ﴿مَلَجَنًا﴾ [التوبة: ٥٧]، ﴿جَزَاءً﴾. وفي الياء: ﴿مَوْلًى عَنْ مَوْلًى﴾ [الدخان: ٤١]، و﴿غَزًى﴾ و﴿سُوًى﴾ [طه: ٥٨] وشبهه.

ومنهم من يجعل نقطة واحدة على الحرف المتحرك، ونقطتين على الألف، وصورة ذلك كما ترى: ﴿وَعَادًا وَمُمُودًا﴾ [الفرقان: ٣٨]، العنكبوت: [٣٨]، ﴿مَثَلًا رَجُلًا﴾ [الزمر: ٢٩]، ﴿رِذَاءً﴾ [القصاص: ٣٤]. وفي الياء: ﴿هُدًى﴾ ﴿عَمًى﴾ [فصلت: ٤٤]، ﴿غَزًى﴾ ﴿سُدًى﴾ [القيامة: ٣٦]، وشبهه. وذهب إلى هذين الوجهين قوم من متأخري النقط، ولا إمام لهم فيهما علمناه.

فأما علة من جعل النقطتين معاً على الألف، فإنه لما كان التنوين مُلَازِمًا للحركة، متابعاً لها، غَيْرَ مُنْفَكٍّ منها، ولا منفصلٍ عنها في حال الوصل، ولا منفردٍ دونها في اللفظ، يلزمه ما يلزمها من الثبات في الوصل، ويلحقه ما يلحقها من الحذف في الوقف، وكان النقط، كما قَدَمْنَاهُ، موضوعاً على الوصل دون الوقف، بدليل تعريبيهم أو آخر الكلام وتنوينهم المُنَوَّن منها، وكان ذلك من فعل من ابتدأ بالنقط من السلف الذين مخالفتهم خروج عن الاتباع، ودخول في الابتداع، وكان الذين عُتُوا بكتابة المصاحف من الصحابة، رضي الله عنهم، [٢٨ ب] قد رسموا بعد الحرف المتحرك في جميع ما تقدم ألفاً، وهي التي تُعَوِّضُ من التنوين في حال الوقف، أو ياء تعود ألفاً فيه، ولم يكن بدّ من إثبات علامته في النقط دلالةً على صرف ما ينصرف من الأسماء، جعلَ نقطةً على الحرف المُعَوِّضِ منه، وهو الألف، وعلى الحرف الذي ينقلب إلى لفظها، وهو الياء. وضُمَّ إليها النقطة الأخرى التي هي الحركة، فحصلتا معاً على الألف، فَفُهِمَ بذلك وَكِيدُ حالهما، وعُرفَ به شدة ارتباطهما، وعُلِمَ أنهما لا يفترقان ولا ينفصلان، لا لفظاً ولا نُقْطاً، باجتماعهما على حرفٍ واحد، وملازمتهما مكاناً واحداً.

وصارت الألف بذلك أولى من الحرف المتحرك، من قِبَل أنهما لو جُعِلَتَا عليه لبقيت الألف عاريةً من علامة ما هي عَوْضٌ منه، مع الحاجة إلى معرفة ذلك، فتصير حينئذٍ دَالَّةٌ على معنى، ولا مفيدةٌ شيئاً، فيبطل ما لأجله رُسِمَتْ، وله اختيرت، من بين سائر الحروف، وتكون لا معنى لها في رسم ولا لفظ، إلّا الزيادة لا غير، دون إثارة فائدة، ولا دلالة على معنى يُخْتَأَجُ وَيُضْطَرُّ إِلَيْهِ؛ فلما كانت الألف بخلاف ذلك، وكان رسمها إنما هو للدلالة على الوقف، والإعلام بأنها مُبْدَلَةٌ فيه من التنوين، وجب أن تُجْعَلَ النقطة، التي هي علامته، عليها ضرورةً؛ إذ هي هو. وإذا وجب ذلك لم يكن بدٌّ من ضمّ النقطة الثانية إليها، فتحصلان معاً على الألف، إذ لا تفرقان ولا تنفصلان كما بيّناه.

[٢٩ أ] وهذا المذهب في نَقْط ذلك أختار، وبه أقول، وعليه الجمهور من النُقَاط.

وأما علّة من جعل النقطتين معاً، الحركة والتنوين، على الحرف المتحرك، فإنه لما كانت إحداهما هي الحركة جعلها على الحرف المتحرك، دلالةً على تحريكه بها. ثم ضُمَّ إليها الثانية التي هي التنوين، لامتناعهما من الانفصال والافتراق.

وأما علّة من جعل إحدى النقطتين على الحرف المتحرك، والثانية على الألف، فإنه لما كانت إحداهما هي الحركة جعلها على الحرف المتحرك بها. ولما كانت الثانية هي التنوين جعلها على الحرف المُبْدَلِ منه، وهو الألف، تأديةً لهذا المعنى، وإعلاماً به.

وأما علّة من جعل ثلاث نُقُط، نقطةً على الحرف المتحرك، ونقطتين على الألف، فإنه لما كانت إحدى النقطتين حركةً الحرف المتحرك جعلها عليه، كما تجعل سائر الحركات على الحروف المتحركة بهنّ. ثم أعادها مع التنوين، لارتباطه بها وملازمته إياها، وامتناع كلّ واحدٍ منهما من الانفصال عن صاحبه، أعني التنوين عن الحركة، والحركة عن التنوين، تأكيداً ودلالةً على هذا المعنى. فتحقق له بذلك وجهان: أحدهما: إيفاء المتحرك حقّه من حركته. والثاني: تأدية تأكيد ما بين الحركة والتنوين من المصاحبة والملازمة.

وهذه المذاهب الثلاثة فاسدة، لا تصحّ عند التحقيق. أمّا الأول منها الذي ينفرد الحرف المتحرك فيه بالنقطتين، فإنّ الألف المرسومة بعده بتعريفها [٢٩ ب] من ذلك

تخلو من المعنى الذي لأجل تأديته رُسِمَتْ، فيبطل معنى الرسم بذلك. وأمّا الثاني الذي تُجَعَلُ فيه إحدى النقطتين على الحرف المتحرّك، والثانية على الألف فإنّ ما بين التنوين والحركة من الارتباط والملازمة والاتصال والاشتراك في الإثبات والحذف يذهب ويبطل بذلك. وأمّا الثالث الذي تُجَعَلُ فيه ثلاث نقط، نقطة على الحرف المتحرّك، ونقطتان على الألف، فإنّ الحرف المتحرّك تجتمع له حركتان، حركة عليه، وحركة على الألف، وغير جائز أن يُحرَّكَ حرف بحركتين، وأن تُجمعا له، ويُدَلَّ بهما عليه، هذا مع الخروج بذلك عن فعل السلف، والعدول به عن استعمال الخلف.

وإذا فسدت هذه المذاهب الثلاثة بالوجوه التي بيّناها صحّ المذهب الأول الذي اخترناه، وذهبنا إليه، واختاره وذهب إليه أهل التحقيق والضبط، واستعمله الجمهور من أهل النقط.

قال أبو الحسين أحمد بن جعفر بن المنادي: أخبرنا عبيد الله بن محمد بن يحيى اليزيدي، عن عمّه أبي عبد الرحمن، عن الخليل، قال: قوله: ﴿عَلِيمًا حَكِيمًا﴾ بنقطتين فوق الميم طولًا، واحدة فوق الأخرى. قال: ولا أنقُط على الألف، لأن التنوين يقع على الميم نفسها. قال أبو عبد الرحمن: قال أبو محمد، يعني أباه اليزيدي: ولكنني أنقُط على الألف، لأنني إذا وقفت قلت ﴿عَلِيمًا﴾، فصار أَلَفًا على الكتاب. قال: ولو كان على ما قال الخليل لكان ينبغي إذا وقف أن يقول: ﴿عَلِيمٌ﴾، يعني بغير ألف.

قال [٣٠ أ] ابن المنادي: والعمل في ذلك عند أكثر النقاط نُقُط الألف المنصوبة بنقطتين، إحداها للنصب، والأخرى للتنوين، فإذا صاروا إلى الوقف صاروا إلى الألف.

قال: وذكر أبو عبد الرحمن أن أهل الكوفة وبعض النقاط ينقُطون المنصوب إذا استقبلته الحروف الحلقيّة، فإذا استقبلته غيرها لم ينقُطوا لدلالة الألف على النصب. قال: وكان اليزيدي يذهب إلى أصل هذا القول، وخالفه من قال بقوله من سائر النقاط، فنقُطوا المُتَوْن في حالاته الثلاث، الرفع والنصب والجرّ، استقبلته حروف الحلق أو لم تستقبله، وهو المعمول به حتى الآن عند النقاط، وكذلك هو في المصاحف العتيق، وهو أوثق وأحسن.

قال أبو عمرو: ولم نر شيئًا من المصاحف يختلف في نُقْطه [عن] ذلك، وهو الوجه، وبه العمل، وبالله التوفيق.

فصل

واعلم أن الاختلاف الذي ذكرناه بين أهل النقط، في جعل النقطتين، إنما هو في الكلم الآتي رُسِمَت الألف المُبْدَلَةُ من التنوين فيهنّ، على ما بيّناه. فأما ما لم تُرَسَمْ فيه تلك الألف لعلّة، وذلك إذا وَلِيَهَا همزة قبلها أَلَفٌ؛ كقوله: ﴿مَاءٌ﴾ و﴿غُثَاءٌ﴾ [المؤمنون: ٤١، الأعلى: ٥]، و﴿جُفَاءٌ﴾ [الرعد: ١٧]، و﴿دُعَاءٌ وَنِدَاءٌ﴾ [البقرة: ١٧١]، و﴿أَفِرَاءٌ﴾ [الأنعام: ١٣٨، ١٤٠]، و﴿مِرَاءٌ﴾ [الكهف: ٢٢] وشبهه، وذلك حين كُرِهَ اجتماع ألفين لاتفاق صورتيهما، ككره اجتماع ياءين وواوين لذلك، فإن الاختيار عندي في نُقْط ذلك [٣٠ ب] أن تُجْعَلَ النقطتان معاً على الهمزة؛ لعدم صورة المُبْدَل من التنوين في هذا الضرب؛ لأنه إنما عُدِلَ بهما عن المتحرّك في الضرب الأول لما وُجِدَت تلك الصورة قائمة، فإذا عُدِمَتْ وجب أن تلزما الحرف المتحرّك لا غير.

وقد يجوز عندي في نُقْط هذا الضرب وجهان، سوى هذا الوجه:

أحدهما: أن تُرَسَمْ بالحمرة أَلَف قبل الألف السوداء، وتُوقَع الهمزة نقطة بالصفراء بينهما، وتُجْعَلَ حركتها مع التنوين نقطتين على الألف السوداء؛ لأنها هي المُبْدَلَة من التنوين في ذلك، وهي المرسومة على هذا الوجه.

والثاني: أن تُرَسَمْ أَلَف بالحمرة بعد الألف السوداء، وتُوقَع الهمزة نقطة بالصفراء بينهما أيضاً. وتُجْعَلَ حركتها مع التنوين نقطتين على الألف الحمراء، لأنها هي المُعَوِّضَةُ من التنوين، وهي المحذوفة من الرسم لكرهية اجتماع الألفين، لوقوعها في موضع الحذف والتغيير، وهو الطرف، فكانت بالحذف أولى من التي هي في وسط الكلمة؛ ولأن من العرب من لا يُعَوِّضُ منه في حال الخفض والرفع، حكى ذلك عنها الفراء والأخفش.

وصورة نُقْط هذا الضرب على الوجه الأول الذي اخترناه وقلنا به، كما ترى:

﴿مَاءٌ﴾ و﴿غُثَاءٌ﴾ و﴿جُفَاءٌ﴾ و﴿دُعَاءٌ﴾ و﴿نِدَاءٌ﴾. وعلى الثاني: ﴿مَاءٌ﴾ و﴿غُثَاءٌ﴾ و﴿جُفَاءٌ﴾ و﴿دُعَاءٌ﴾ و﴿نِدَاءٌ﴾. وعلى الثالث: ﴿مَاءٌ﴾ و﴿غُثَاءٌ﴾ و﴿جُفَاءٌ﴾ و﴿دُعَاءٌ﴾ و﴿نِدَاءٌ﴾.

فصل

[٣١ أ] وإذا كان الآخر الاسم الذي يلحقه التنوين في حال نصبه هاء تأنيث، نحو قوله: ﴿وَأَتَانِي رَحْمَةً﴾ [هود: ٢٨]، و﴿بِمَا صَبَرُوا جَنَّةً﴾ [الإنسان: ١٢]، و﴿دَانِيَةً عَلَيْهِمْ﴾ [الإنسان: ١٤] وشبهه، فإن النقطتين معاً تقعان في ذلك على الهاء،

التي هي تاء في الوصل، لا غير؛ لامتناع إبدال التنوين فيه في حال الوقف بامتناع وجود التاء التي يلحقها مع حركة الإعراب هناك. ولذلك بطل تصوير ما يُبدَلُ منه في حال الوقف في هذا النوع.

فصل

فأمّا النون الخفيفة فإنها بمثابة التنوين في الزيادة والبدل والرسم، ولم تأت في القرآن إلّا في موضعين:

أحدهما: في (يوسف) قوله: ﴿وَلْيَكُونَا مِنَ الصَّاغِرِينَ﴾ [٣٢].

والثاني: في (اقرأ) قوله: ﴿لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ﴾ [العلق: ١٥].

والقرءاء مُجْمِعُونَ على إبدال النون فيهما في الوقف ألفًا، كالتنوين الذي يلحق الأسماء المنصوبة؛ لأن قبل كل واحد منهما ما يشبه الألف، وهي الفتحة، ولتأدية كيفية الوقف رُسمًا كذلك. والنقاط مُتَّفَقُونَ أيضًا على جَعْل نقطتين بالحمزة على تلك الألف، لاشتراك ما أُبدِلت منه مع التنوين في المعاني المذكورة من الزيادة والبدل والرسم ومصاحبة الفتحة.

وكذلك اتَّفَقُوا على جَعْلهما على الألف في نحو: ﴿وَإِذَا لَا يَلْبُثُونَ﴾ [الإسراء: ٧٦]، و﴿فَإِذَا لَا يُؤْتُونَ﴾ [النساء: ٥٣]، و﴿إِذَا مَثَلُهُمْ﴾ [النساء: ١٤٠]، و﴿إِذَا لَا دَقْنَاكَ﴾ [الإسراء: ٧٥] وما أشبهه. وذلك من حيث أشبه ذلك النون الخفيفة في اللفظ والرسم والوقف، ووافقها في هذه الأشياء، فجرى بذلك مجراها في اللفظ. وذلك ممّا لا خلاف فيه، وبالله التوفيق والإعانة.

باب

ذكر تراكب التنوين، وتتابعه،

وكيفية نقط ما يُلقَى من الحروف

واعلم أنّ الاسم إذا لحقه التنوين في حال نصبه أو خفضه أو رفعه، وأتى بعده حرف من حروف الحلق، وهي ستّة: الهمزة والهاء والحاء والعين والحاء والغين، فإن النقطتين، من الحركة والتنوين، تُجَعْلان مع ذلك متراكبتين، واحدة فوق أخرى، على ما تقدّم من جَعْل المنصوب والمخفض والمرفوع، فالسُّقْلَى منهما الحركة، لأنها تلي صورة الحرف. والعليا التنوين، لأنه آت بعد الحركة، هذا في حال النصب والرفع.

وفي حال الخفض، العليا الحركة؛ لأنها هي التي تلي الحرف فيه، والسُّفْلَى التنوين، وتُجْعَلُ على حرف الحلق نقطة لا غير، لِيُذَلَّ بذلك على أن التنوين مُظْهَرٌ عنده. وذلك نحو قوله: ﴿عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ و﴿جُرْفٌ هَارٍ﴾ [التوبة: ١٠٩]، و﴿لَعَلِّي حَكِيمٌ﴾ [الزخرف: ٤]، و﴿سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ و﴿عَلِيمٌ خَبِيرٌ﴾ [لقمان: ٣٤، الحجرات: ١٣]، و﴿عَفْوًا غَفُورًا﴾ [النساء: ٤٣، ٩٩] وشبهه.

وهذا مع الهاء والحاء والعين، من حيث انعقد الإجماع على بيان التنوين عندهن. وكذلك الهمزة، أَظْهَرَتْ مُحَقَّقَةً أَوْ أُلْقِيَتْ حركتها على ساكن قبلها؛ لأنها مع ذلك في النية والتقدير. أما الخاء والغين فَمَنْ بَيَّنَّ التنوين عندهما جعل النقطتين قبلهما متراكبتين، على ما تقدّم. ومن أخفاه عندهما جعل النقطتين متتابعتين.

والعلة في تراكب التنوين عند حروف الحلق خاصة أنه [لَمَّا] كان حكمه أن يُبَيَّنَّ عندهن، لبعد المسافة التي بينه وبينهن في المخرج، أُبْعِدَتْ النقطَةُ التي هي علامته عن [٣٢ أ] حرف الحلق بأن جُعِلَتْ فوق الحركة، لِيُؤَدَّنَ بذلك بانقطاعه وانفصاله عنه، وَيُذَلَّ به على تخليصه وبيانته.

وإن أتى بعد الاسم المُنَوَّن في الأحوال الثلاث من النصب والجر والرفع باقي حروف المعجم، سوى حروف الحلق، من [حروف] اللسان والشفيتين جُعِلَتْ النقطتان، من الحركة والتنوين، متتابعتين واحدة أمام أخرى، فالمتقدمة منهما التي تلي الحرف هي الحركة، والمتأخرة هي التنوين لما ذكرناه.

فإن كان الحرف الآتي بعده أحدَ أربعة أحرف، راء أو لام أو نون أو ميم، جُعِلَ على كل واحد منها علامة التشديد، لِيُذَلَّ بذلك على أن التنوين مُدْغَمٌ فيه، قد صار معه، من أجل الإدغام، بمنزلة حرف واحد مشدد، وذلك نحو قوله: ﴿غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ و﴿هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: ٢]، و﴿عَلَى هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ﴾ [البقرة: ٥]، لقمان: ٥، و﴿عَامِلَةٌ نَّاصِبَةٌ﴾ [الغاشية: ٣]، وشبهه.

وإن كان الحرف ياءً أو واوًا، ففيه وجهان:

إن نُقِطَ ذلك على قراءة من أذهب غُنةَ النون والتنوين، مع الإدغام الصحيح الذي لا يبقى للحرف الأول فيه أثر [جُعِلَ على الياء والواو علامة التشديد]، كما فُعِلَ ذلك مع الأربعة الأحرف المتقدمة، من حيث كان إدغام التنوين فيها إدغامًا صحيحًا.

وإن نُقِطَ ذلك على قراءة من بَيَّنَّ العُتَّةَ ولم يُذْهِبْهَا رَأْسًا، جُعِلَ على الياء والواو نقطة لا غير، لِيُفَرَّقَ بذلك بين المذهبين، وَيُذَلَّ به على القراءتين. وذلك في نحو قوله: ﴿يَوْمَئِذٍ يَصْدَعُونَ﴾ [الروم: ٤٣]، و﴿يَوْمَئِذٍ وَاهِيَةٌ﴾ [الحاقة: ١٦] وشبهه، كذا نقطه على الوجه الأول. وعلى الثاني: [٣٢ ب] ﴿يَوْمَئِذٍ يَصْدَعُونَ﴾ و﴿يَوْمَئِذٍ وَاهِيَةٌ﴾.

وإن كان الحرف قافًا أو كافًا أو جيمًا أو شينًا أو غيرها من باقي الحروف التي يُخْفَى التنوين عندها، أو يُقَلَّبُ، نحو الباء، جُعِلَ على كل حرف منها نقطة فقط، وأُعْرِي من علامة التشديد، لعدمه فيه رأسًا، بظهور صوت النون والتنوين عنده، فامتنعنا بذلك من القلب والإدغام اللذين بهما يتحقق التشديد، ويتحصل التثقيب. وذلك في نحو قوله: ﴿مَنْ قَوْمٌ كَافِرِينَ﴾ [النمل: ٤٣]، و﴿عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ و﴿شَيْنًا جَثًّا عَذِنٌ﴾ [مريم: ٦٠ - ٦١]، و﴿غَفُورٌ شَكُورٌ﴾ [فاطر: ٣٠، الشورى: ٢٣]، و﴿يَوْمَئِذٍ زُرْقًا﴾ [طه: ١٠٢]، و﴿سَلَامًا سَلَامًا﴾ [الواقعة: ٢٦]، و﴿رَجَالٌ صَدَقُوا﴾ [الأحزاب: ٢٣]، و﴿قَوْمًا طَاغِينَ﴾ [الصفات: ٣٠]، و﴿حَزَتْ قَوْمٌ ظَلَمُوا﴾ [آل عمران: ١١٧]، و﴿قَوْمًا ضَالِّينَ﴾ [المؤمنون: ١٠٦]، و﴿قَوْمًا فَاسِقِينَ﴾ [التوبة: ٥٣]، والنمل: ١٢]، و﴿جَنَاتٍ تَجْرِي﴾ و﴿شِهَابٌ ثَاقِبٌ﴾ [الصفات: ١٠]، و﴿ظَلُمَاتٌ بَعْضُهَا﴾ [النور: ٤٠]، وما أشبهه ذلك، حيث وقع.

والعلة في تتابع التنوين عند جميع ما تقدّم من الحروف أنه لما كان لا يخلو عندها من أحد ثلاثة أوجه، إمّا أن يُدْغَمَ وإمّا أن يُخْفَى وإمّا أن يُقَلَّبَ، وهذه الأوجه الثلاثة تجب بالقرب أو بمعنى يرجع إليه، وكان الإدغام بابه أن يُدْخَلَ الأول من المثلين والمتقاربين في الثاني إدخالًا شديدًا، لا فرجة بينهما ولا فصل، لأجل القلب والتشديد، وكان الإخفاء قد شارك الإدغام من طريق اشتقاق كلمة (أدغمت) و(أخفيت) من حيث كان معنى (أدغمت الشيء) غيبته، و(أخفيت) سترته، فكلا الكلمتين معناهما [٣٣ أ] السترة التي ضدّ الظهور والبيان، فلمّا كان التنوين لا يخلو ممّا ذكرناه، وكان معنى الإدغام والإخفاء ما بَيَّنَّاهُ، قُرِبَتِ النقطة التي هي علامة التنوين من الحروف المتقدمة، دلالة على اتّصاله بها ودخوله فيها، وإعلامًا بالتقارب الموجب للإدغام والمحقق للإخفاء. وإن تباينا في اللفظ، وتفاصلا في الحقيقة فقد اجتمعا في أن عِدَلَ بكل واحد منهما عن البيان. والعرب قد تحكّم للشيء بحكم الشيء إذا اجتمعا في بعض المعاني، والفرق عند النحويين بينهما في اللفظ أن المُدْغَمَ مشدّد والمُخْفَى مخفّف.

وهذا الذي ذكرناه من تراكب التنوين عند حروف الحلق، وتتابعه عند غيرها من سائر حروف المعجم إجماع من السلف الذين ابتدؤوا النُقْطَ وابتدعوه، وعليه جرى استعمال سائر الخلف. قال الخليل، رحمه الله: كلُّ ما استقبله من حروف الحلق حرف، وهو مُنَوَّنٌ، نحو: ﴿عَفُوًّا غَفُورًا﴾ [النساء: ٤٣، ٩٩]، فالنُقْطَ على الطول. و[في نحو: ﴿غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ و﴿حَبْلٌ مِّن مَّسَدٍ﴾ [المسد: ٥]، النُقْطَ على العرض، يريد بالطول التراكب، وبالعرض التتابع.

قال أبو عمرو: ولم أرَ أحدًا ممن عُنِيَ بصناعة النُقْطَ في القديم والحديث وَجَّةً معنى إجماعهم، ولا عَلَلَّ حقيقة مذهبهم في تخصيص حروف الحلق بالتراكب، وما عداها بالتتابع. وقد سألت عن ذلك غيرَ واحد من شيوخهم، وذاكرت به جماعة من علمائهم، فكلَّهم زعم أن ذلك اصطلاح من السلف لَزِمَ أتباعهم عليه، لا وجه له، [٣٣ ب] ولا علة فيه. وأنهم لو أجمعوا على تتابعه عند حروف الحلق، وتراكمه عند ما عداها لكان كإجماعهم الأوَّل المعمول به، وذلك بخلاف ما قالوه، وعلى غير ما ظنَّوه، لِمَا أوضحناه من صحة معنى ما أجمعوا عليه، وبالله التوفيق.

باب

ذكر حكم النون الساكنة وما بعدها في حال البيان والإدغام والإخفاء

اعلم أنَّ النون الساكنة إذا أتى بعدها حروفُ الحلق الستة فإنه تُجْعَلُ عليها علامةُ السكون جَرَّةً صغيرة، أو دارةً لطيفة، كما مضى في نُقْطَ الساكن من الحروف. وتُجْعَلُ على حرف الحلق بعدها نقطة فقط، فيدلُّ بذلك على أن النون مُبَيَّنَةٌ عنده، وأن مخرجها معه من طرف اللسان. وذلك في نحو قوله: ﴿مَنْ ءَامَنَ﴾ و﴿مِنْ هَادٍ﴾ [الرعد: ٣٣، والزمر: ٢٣، ٣٦، وغازي: ٣٣]، و﴿مَنْ حَادَّ اللَّهَ﴾ [المجادلة: ٢٢]، و﴿مَنْ عَمِلَ﴾ و﴿مِنْ خَيْرٍ﴾ و﴿مِنْ غِلٍّ﴾ [الأعراف: ٤٣، والحجر: ٤٧]، وشبهه.

فإن أتى بعدها ما تُدْعَمُ فيه إدغامًا صحيحًا، وتُدْخَلُ فيه إدخالًا شديدًا، وهو الراء واللام والنون والميم، وكذلك الياء والواو، على مذهب من أذهب غُنة النون عندهما، ولم يبق لها أثرًا مع الإدغام، عُرِيتِ النون من علامة السكون، وجُعِلَ على الحروف الستة علامة التشديد، فيدلُّ بذلك على الإدغام التام الذي يذهب لفظُ النون

فيه. وذلك نحو قوله: ﴿مِنْ رَبِّهِمْ﴾ و﴿فَإِنْ لَّمْ تَفْعَلُوا﴾ [البقرة: ٢٤، ٢٧٩]، و﴿مِنْ ثَوْرٍ﴾ [النور: ٤٠]، و﴿مِنْ مَاءٍ﴾ و﴿مَنْ يَقُولُ﴾ و﴿مِنْ وَآلٍ﴾ [الرعد: ١١]، وشبهه.

وإن نُقِطَ ذلك على مذهب من [٣٤ أ] بَيَّنَّ غُنَّةَ النون عند الراء واللام والياء والواو مع الإدغام، ففي النون وهذه الحروف وجهان:

أحدهما: أن تُعَرَّى النون من علامة السكون، ويُعَرَّى الحرف بعدها من علامة التشديد، فتُجْعَلُ عليه نقطة لا غير، فيُدَلُّ بذلك على أنَّ النون لم تنقلب إلى لفظ ذلك الحرف قلبًا صحيحًا، ولا أُدْغِمَتْ فيه إدغامًا تامًّا. وهذا كان مذهب شيخنا أبي الحسن علي بن محمد بن بشر، نَصَرَ الله وجهه، في نُقِطَ ذلك، من حيث كان ضربًا من الإخفاء الذي يُعْذَمُ القلب والتشديد فيه رأسًا، ولم يكن إدغامًا صحيحًا. والوجه الثاني أن تُجْعَلَ على النون علامة السكون، لظهور غُنَّتِهَا، وتُجْعَلَ على الحرف بعدها علامة [التشديد]، لاندغام صوت النون الذي لها من الفم فيه، وحصول شيء من التشديد فيه بذلك، فيُدَلُّ بذلك على الإدغام الذي يبقى فيه للنون صوتها الذي لها من الخيشوم، وهو الغُنَّةُ، ولا يُقْلَبُ الحرف فيه قلبًا تامًّا، وهذا المذهب في الاستعمال أولى، وفي القياس أصح، لِمَا ذكرناه.

فإن أتى بعد النون باقي حروف المعجم، مما حكمها أن تُخْفَى عنده، عُرِّيت النون من علامة السكون، وعُرِّيَ ما بعدها من علامة التشديد، فجُعِلَ عليه نقطة لا غير، فدلَّ بذلك على الإخفاء الذي هو حال بين البيان والإدغام. وذلك من حيث كان تعرية النون من علامة السكون دليلًا على الإدغام، وكان تعرية ما بعدها من علامة التشديد دليلًا على البيان.

وكذا حكم الخاء والغين معها، [٣٤ ب] في مذهب من أخفاها عندهما، ولم يُبَيِّنْهَا. ومخرج النون في حال الإخفاء من الخيشوم، ولا عمل للسان فيها. وذلك في نحو قوله: ﴿وَلَيْسَ قُلْتُ﴾ [هود: ٧]، و﴿إِنْ كُنْتُمْ﴾ و﴿مِنْ جَهَنَّمَ﴾ [الأعراف: ٤١]، و﴿مِنْ شَيْءٍ﴾ و﴿أَنْ صَدُّوكُمْ﴾ [المائدة: ٢]، و﴿فَإِنْ زَلَلْتُمْ﴾ [البقرة: ٢٠٩]، و﴿لَيْسَ سَأَلْتَهُمْ﴾ و﴿قُلْ: إِنْ ضَلَلْتُ﴾ [سبا: ٥٠]، و﴿إِنْ فَاتَكُمُ﴾ [المتحنة: ١١]، وشبهه.

وكذا حكم النون، إذا لَقِيََت الباء، وَقُلِّتْ مِيمًا في اللفظ، لمؤاخاة الميم النون في الغُنَّةِ، وقُرْبِهَا من الباء في المخرج، نحو قوله: ﴿مِنْ بَعْدٍ﴾ و﴿أَنْ بُورِكَ﴾ [النمل: ٨]، و﴿فَاتَبَجَسْتُ﴾ [الأعراف: ١٦٠] وشبهه، أن تُعَرَّى النون من علامة السكون،

وَتُعْرَى الباء بعدها من علامة التشديد، وإن جُعِلَ على النون ميم صغرى بالحمرة، لِيُذَلَّ بذلك على انقلابها إلى لفظها، كان حسناً. غير أن الأول هو الذي اختار، وبه أقول، وبالله التوفيق.

باب

ذكر أحكام نَقْطِ الْمُظْهِرِ من الحروف

اعلم أن حكم ما أظْهِرَ من الحروف السواكن، عند مُقَارِبِهَا في المخرج باختلاف، وعند المُتْبَاعِ عَلَيْهَا بإجماع، أن يُجْعَلَ على الحرف المُظْهِرِ علامة السكون جَرَّةً صغرى أو دارةً لطيفة، وَيُجْعَلَ على الحرف المتحرك بعده نقطة، فَيُؤَدَّنُ بذلك بالإظهار الذي حَقَّه أن يُقْطَعَ الحرف الأول فيه من الحرف الثاني، وَيُفْصَلُ منه. وذلك نحو قوله: ﴿وَلَقَدْ جَاءَكُمْ﴾ [البقرة: ٩٢، وغافر: ٣٤]، و﴿قَدْ سَمِعَ اللَّهُ﴾ [المجادلة: ١]، و﴿إِذْ جَعَلْنَا﴾ [البقرة: ١٢٥]، و﴿إِذْ زَيْنَ﴾ [الأنفال: ٤٨]، و﴿إِذَا تَبَرَّأَ﴾ [البقرة: ١٦٦]، و﴿أَنْبَتَتْ سَبْعَ﴾ [البقرة: ٢٦١]، و﴿كَذَّبَتْ ثَمُودُ﴾ [الشعراء: ١٤١، والقمر: ٢٣، والحاقة: ٤، والشمس: ١١]، و﴿خَبَتْ زِدْنَاهُمْ﴾ [الإسراء: ٩٧] [٣٥ أ]، و﴿حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾ [النساء: ٩٠]، و﴿أَوْ يَغْلِبَ فَسَوْفَ﴾ [النساء: ٧٤]، و﴿نَخِيفُ بِهِمْ﴾ [سبا: ٩]، و﴿هَلْ تَعْلَمُ﴾ [مريم: ٦٥]، وشبهه، من المختلف فيه. وكذا: ﴿لَقَدْ لَقِينَا﴾ [الكهف: ٦٢]، و﴿لَقَدْ رَأَوْا﴾ [النجم: ١٣، التكويد: ٢٣]، و﴿قَدْ نَرَى﴾ [البقرة: ١١٤]، و﴿قُلْ: صَدَقَ اللَّهُ﴾ [آل عمران: ٩٥]، و﴿قُلْ: سَأْتَلُوا﴾ [الكهف: ٨٣]، و﴿هُمْ فِيهَا﴾ و﴿هُمْ وَأَزْوَاجُهُمْ﴾ [يونس: ٥٦]، وشبهه، من المُتَّفِقِ عليه، وبالله التوفيق.

باب

ذكر أحكام نَقْطِ الْمُدْغَمِ

واعلم أن ما أَدْغَمَ من الحروف في مثله أو مُقَارِبِهِ بإجماع، أو ما أَدْغَمَ في مُقَارِبِهِ فقط باختلاف، فحكمه أن يُعْرَى الحرف الأول من المُدْغَمِ من علامة السكون، وأن يُجْعَلَ على الحرف الثاني المُدْغَمِ فيه علامة التشديد، فَيُؤَدَّنُ بذلك بالإدغام الذي بابَه أن ينقلب لفظ الحرف الأول فيه إلى لفظ الحرف الثاني، ويرتفع اللسان بهما ارتفاعاً واحدة، ويلزم موضعاً واحداً.

فَالْمُجْمَعُ عَلَيْهِ مِنَ الْإِدْغَامِ، نحو قوله: ﴿فَمَا رَبِحْتَ تَجَارَتَهُمْ﴾ [البقرة: ١٦]، و﴿فَقُلْنَا: اضْرِبْ بَعْصَاكَ﴾ [البقرة: ٦٠]، و﴿مَا لَمْ تَسْتَطِعْ عَلَيْهِ﴾ [الكهف: ٧٨]، و﴿فَلَا يُسْرِفُ فِي الْقَتْلِ﴾ [الإسراء: ٣٣]، و﴿قَالَتْ طَائِفَةٌ﴾ [آل عمران: ٧٢]، و﴿هَمَّتْ طَائِفَتَانِ﴾ [آل عمران: ١٢٢]، و﴿فَتَأَمَّنَتْ طَائِفَةٌ﴾ [الصف: ١٤]، و﴿أَمْ أَرَدْتُمْ﴾ [طه: ٨٦]، و﴿رَأَوْدَتُنِ﴾ [يوسف: ٥١]، و﴿أَلَمْ تَخْلُقْكُمْ﴾ [المرسلات: ٢٠] وشبهه.

وَالْمُخْتَلَفُ فِيهِ نَحْوُ قَوْلِهِ: ﴿اتَّخَذْتُمْ﴾ و﴿أَخَذْتُمْ﴾ [آل عمران: ٨١]، وَالْأَنْفَالُ: ٦٨، و﴿يُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ﴾ و﴿قَدْ جَعَلَ﴾ [مريم: ٢٤]، وَالطَّلَاقُ: ٣، و﴿قَدْ سَمِعَ﴾ [المجادلة: ١]، و﴿إِذْ رَاغَتْ﴾ [الأحزاب: ١٠]، وشبهه.

فصل

فَأَمَّا مَا أَجْمَعَ عَلَيْهِ أئِمَّةُ الْقِرَاءَةِ مِنْ إِدْغَامِ الطَّاءِ السَّاكِنَةِ فِي التَّاءِ، وَتَبْقِيَةِ صَوْتِ الطَّاءِ مَعَ الْإِدْغَامِ، لِثَلَا يُخْلَّ بِالطَّاءِ، وَذَلِكَ فِي نَحْوِ قَوْلِهِ: ﴿لَيْسَ بَسْطَتْ﴾ [المائدة: ٢٨]، [٣٥ ب] و﴿أَحَطْتُ﴾ [النمل: ٢٢]، و﴿فَرَطْتُ﴾ [الزمر: ٥٦]، وشبهه. فَحَقِيقَةُ نَقْطِ ذَلِكَ أَنْ يُجْعَلَ عَلَى الطَّاءِ عِلَامَةُ السَّكُونِ، وَعَلَى التَّاءِ بَعْدَهَا عِلَامَةُ التَّشْدِيدِ، فَيُعْلَمُ بِعِلَامَةِ السَّكُونِ أَنَّ الطَّاءَ لَمْ تَنْقَلِبْ قَلْبًا خَالِصًا، وَأَنَّ الْإِطْبَاقَ الَّذِي هُوَ صِيغَتُهَا بَاقٍ عَلَى حَالِهِ، وَبَيَانُهُ امْتِنَاعُ الْقَلْبِ، وَيُعْلَمُ بِعِلَامَةِ التَّشْدِيدِ أَنَّ الطَّاءَ غَيْرُ مُبَيَّنَةٍ.

وَفِي نَقْطِ ذَلِكَ وَجْهٌ آخَرٌ، وَهُوَ أَنَّ تُعْرَى الطَّاءُ مِنْ عِلَامَةِ السَّكُونِ، وَتُعْرَى التَّاءُ مِنْ عِلَامَةِ التَّشْدِيدِ، فَيُجْعَلُ فِيهَا نَقْطَةٌ فَقَطْ، فَيُعْلَمُ أَيْضًا بِتَعْرِيةِ الطَّاءِ مِنْ عِلَامَةِ السَّكُونِ أَنَّهَا مُدْغَمَةٌ فِي التَّاءِ، وَيُعْلَمُ بِتَعْرِيةِ التَّاءِ مِنْ عِلَامَةِ التَّشْدِيدِ أَنَّ الطَّاءَ لَمْ تَنْقَلِبْ إِلَى لَفْظِهَا انْقِلَابًا صَحِيحًا؛ لِأَنَّهَا لَوْ انْقَلَبَتْ إِلَى لَفْظِهَا لَذَهَبَ صَوْتُهَا الَّذِي خُصَّتْ بِهِ دُونَ التَّاءِ، وَلَمْ يَبْقَ لَهُ أَثَرٌ.

وَالْوَجْهَ الْأَوَّلَ أَدْلُّ عَلَى اللَّفْظِ، وَهُوَ الَّذِي أَخْتَارَ، وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقَ.

باب

ذكر أحكام نَقْط ما يُخْفَى من المُدْغَم

اعلم أن ما أُذْغِمَ مِنَ الْحَرْفَيْنِ الْمُتَمَائِلَيْنِ فِي اللَّفْظِ وَالْمُتَقَارِبَيْنِ فِي الْمَخْرَجِ، وَكَانَا مُتَحَرِّكَيْنِ، وَأُضْعِفَ الصَّوْتُ بِحَرَكَةِ الْحَرْفِ الْأَوَّلِ، وَلَمْ يُسَكَّنْ رَأْسًا، فَإِنَّهُ عِنْدَ الْقِرَاءَةِ وَالنَّحْوِيِّينَ مُخْفَى غَيْرُ مُدْغَمٍ؛ لِأَنَّ زِنَةَ الْحَرَكَةِ فِي ذَلِكَ الْحَرْفِ ثَابِتَةٌ، فَهِيَ

بذلك تَفْصِلُ بين المُدْغَم والمُدْغَم فيه، كما تفصل بينهما الحركة التامة المُحَقَّقة. وإذا كانت كذلك امتنع الإدغام الصحيح والتشديد التام في هذا الضرب. وذلك في نحو قوله: ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ﴾ [البقرة: ١٨٥]، و﴿مِنَ الرِّزْقِ﴾ [٣٦ أ] قُلْ: هِيَ ﴿الأعراف: ٣٢﴾، و﴿يَقُولُ لَهُ﴾ و﴿الصَّافَاتِ صَفًا﴾، فَالزَّاجِرَاتِ زَجْرًا، فَالتَّالِيَاتِ ذِكْرًا ﴿الصافات: ١ - ٣﴾، وما أشبه ذلك. على مذهب أبي عمرو في إدغام ذلك، سواء سَكَنَ ما قبله أو تحرَّك.

فإن نُقِطَ مصحف على مذهبه ففي أحكام نُقْط ذلك وجهان:

أحدهما: أن يُجْعَلَ على الحرف الأول حركته نقطة، ويُجْعَلَ على الحرف الثاني علامة التشديد، فَيُسْتَدَلُّ بذلك على أن الأول لم يَخْلُصْ له السكون بحصول تلك الحركة عليه، ولا خَلَصَتْ له الحركة بتشديد الحرف الذي بعده، وذلك حقيقة الإخفاء الذي هو حال بين حالتين، من البيان والإدغام.

والوجه الثاني: أن يُعْرَى الحرف الأول من الحركة والسكون، ويُعْرَى الحرف الذي بعده من التشديد، فَيُجْعَلَ عليه نقطة لا غير. فيتحقق بذلك أن الأول لم يَخْلُصْ له السكون؛ إذ قد أُعْرِيَ من علامته، وأنه لم يُدْغَم إدغامًا تامًا، إذ قد أُعْرِيَ ما بعده من التشديد.

وغير جائز في هذا الضرب أن يُجْعَلَ على الأول علامة السكون، وعلى الثاني علامة التشديد، كما جاز ذلك في المُدْغَم الذي يبقى معه صوته المركَّب فيه، من العُنَّةِ أو الإطباق؛ لأن الحرف الأول هَاهُنَا متحرَّك في الحقيقة، وإن لم يُتِمَّ الصوت، ولا أَشْبَعَ اللفظ بحركته، لِما ذكرناه من فصله في ذلك الحال بين المُدْغَم والمُدْغَم فيه. والحرف الأول هناك ساكن محض، فجاز جَعْلُ علامة السكون فيه كذلك.

فأما قوله في سورة (يوسف): ﴿مَا لَكَ لَا تَأْمَنَّا؟﴾ [١١]، فإنه جاء مرسومًا في جميع المصاحف بنون [٣٦ ب] واحدة على لفظ الإدغام الصحيح. وأجمع أئمة القراءة على الإشارة إلى النون الأولى المُدْغَمَة في الثانية. واختلف أهل الأداء وعلماء العربية في كيفية تلك الإشارة، فقال بعضهم: هي الإشارة بالعضو، وهو الشفتان، إلى ضَمَّة النون التي كانت لها في الأصل قبل الإدغام. وقال آخرون، وهم الأكثر: هي الإشارة بالحركة إلى النون، لتأكيد دلالة ذلك على أصل الكلمة.

فالأولون يجعلون النون الأولى مُدْغَمَةً في النون الثانية إدغامًا تامًّا؛ لأن الإشارة بالشفيتين ليست بصوت خارج إلى اللفظ، وإنما هي تهيئة العضو للدلالة على كيفية الحركة لا غير. والآخرين يجعلون النون الأولى مُخَفَّاةً غير مُدْغَمَةٍ؛ لأن الإشارة بالحركة إليها هي تضعيف الصوت بها. وقد قلنا: إن ما ضَعَفَ الصوت بحركته، فالإدغام التام يبطل معه، من حيث كان بمنزلة المتحرّك.

فإن نُقِطَ ذلك على مذهب من جعله إدغامًا صحيحًا جُعِلَ على النون السوداء علامة التشديد، وجُعِلَ قبلها نقطة علامة للإشارة التي هي الإشمام. ويجوز أن تُجْعَلَ تلك النقطة الدالة عليه بعد النون؛ لأن من علماء العربية من يقول: إن العضو يُهَيَّأ للإشمام بعد إخلاص السكون للنون الأولى، وقبل حصول إدغامها. ومنهم من يقول: إنه يُهَيَّأ لها بعد الفراغ من الإدغام، وصورة نُقْطَ ذلك على الوجهين: «تَأْمَنَّا» «تَأْمَنَّا». وإذا جُعِلَت النقطة قبل النون جُعِلَ قبلها بعد الميم علامة السكون جرّةً، لِيُذَلَّ بذلك على أن الإشمام بعد خلوص [٣٧ أ] السكون، وإن لم يُجْعَلْ له علامة فحسن. ولا يجوز أن تُلْحَقَ النون المُدْغَمَةُ بالحمرة بعد الميم، على مذهب هؤلاء؛ لأنها تذهب في قولهم بالإدغام رأسًا.

وإن نُقِطَ ذلك على مذهب من جعله إخفاءً، ففيه وجهان:

أحدهما: أن تُلْحَقَ نون بالحمرة بين الميم والنون السوداء، وهي النون التي هي آخر الفعل المُعَلَّةُ بالإخفاء، لأنها كالظاهرة، لكون حركتها في زِنَةِ المُحَقَّقة. وتُجْعَلُ أمامها نقطة، وتُجْعَلُ على النون السوداء علامة التشديد. والثاني: ألا تُلْحَقَ النون، وتُجْعَلَ النقطة في موضعها، وتُشَدَّدَ النون السوداء، فَيُسْتَدَلُّ بالوجهين على الإخفاء الذي حكمه أن يُضَعَّفَ الصوت بحركته، ولا يَمُطَّط، فيمتنع الحرف الأول من الحرفين بذلك من أن ينقلب إلى لفظ الثاني. وصورة نُقْطَ ذلك على الوجهين كما ترى: «تَأْمَنَّا» «تَأْمَنَّا».

والقول بالإخفاء في ذلك أَوْجَهُ، وعليه أكثر العلماء، وبالله التوفيق.

باب

ذكر أحكام الصّلات لألفات الوصل

اعلم أن ما قبل ألف الوصل يتحرّك بالحركات الثلاث: بالفتح والكسر والضّم، فإذا وُصِلَ الساكن الذي بعدها بهنّ سقطت من اللفظ لأجلهنّ، فإذا تحرك ما قبلها

بالفتح جُعِلَ على رأسها جَرَّةٌ لطيفة، دلالة على انفتاح ما قبلها، وعلى سقوطها من اللفظ. وذلك نحو قوله: ﴿تَتَقَوَّنَ الَّذِي﴾ [البقرة: ٢١ - ٢٢]، و﴿فَاسِقُونَ اعْلَمُوا﴾ [الحديد: ١٦ - ١٧]، و﴿هَرُونَ اخْلُقْنِي﴾ [الأعراف: ١٤٢]، و﴿مِنَ اللَّهِ﴾ وشبهه. وإن تحرك بالكسر جُعِلَتِ الجَرَّةُ تحتها، دلالة [٣٧ ب] على انكسار ما قبلها، وذلك نحو قوله: ﴿رَبِّ الْعَالَمِينَ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ [الفاتحة: ٢ - ٣]، و﴿إِنِ اسْتَطَعْتَ﴾ [الأنعام: ٣٥]، و﴿لِلْإِنْسَانِ أَكْفَرُ﴾ [الحشر: ١٦] وشبهه. وإن تحرك بالضم جُعِلَتِ الجَرَّةُ في وسطها، دلالة على انضمام ما قبلها. وذلك في نحو قوله: ﴿اشْتَرَوْا الضَّلَالَةَ﴾ [البقرة: ١٦]، و﴿نَسْتَعِينُ اهْدِنَا﴾ [الفاتحة: ٥ - ٦]، و﴿عَلَى أَلَّا تَعْدِلُوا اغْدِلُوا﴾ [المائدة: ٨]، و﴿يَأَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُوا﴾ [البقرة: ٢١]، وشبهه، وسواء كانت الحركات الثلاث لوازم أو عوارض.

فإن لحقهن تنوينٌ جُعِلَتْ علامته مع الحركة نقطتين، فوق الحرف في حال النصب، وتحت في حال الخفض، وأمامه في حال الرفع. وجُعِلَتِ الجَرَّةُ أبداً مع ذلك تحت ألف الوصل؛ لأن التنوين يُكسّر في ذلك؛ لأجل سكونه وسكون ما بعد الألف. وذلك نحو قوله: ﴿رَجِيمَا النَّبِيِّ﴾ [الأحزاب: ٥ - ٦]، و﴿حَسِبَا اللَّهَ﴾ [النساء: ٨٦ - ٨٧]، و﴿مُرِيبِ الَّذِي﴾ [ق: ٢٥ - ٢٦]، و﴿يُعْلَمُ اسْمُهُ﴾ [مريم: ٧]، و﴿حَكِيمِ الطَّلَاقِ﴾ [البقرة: ٢٢٨ - ٢٢٩]، و﴿حَكِيمِ انْفِرُوا﴾ [التوبة: ٤٠ - ٤١]، وشبهه.

وهذا ما لم يأت بعد الساكن الذي اجْتَلِيَتْ همزة الوصل للابتداء به ضَمَّةً لازمة، فإن أتت بعده فالقرءاء مختلفون في تحريك التنوين قبل الساكن في ذلك؛ فمنهم من يكسره للساكنين كسائر ما تقدّم. ومنهم من يضمّه، إنباعاً للضمّة التي بعد الساكن، ودلالة على أن ألف الوصل الفاصلة بينهما في الخطّ تُبْتَدَأُ بالضم لا غير. وذلك نحو قوله: ﴿فَتَيْلَا انْظُرْ﴾ [النساء: ٤٩ - ٥٠]، و﴿مُبِينِ اقْتُلُوا﴾ [يوسف: ٨ - ٩]، و﴿عُيُونِ ادْخُلُوهَا﴾ [الحجر: ٤٥ - ٤٦]، وشبهه. فعلى مذهب من كسر تُجْعَلُ الجَرَّةُ تحت الألف كما تقدّم. وعلى مذهب من ضَمَّ تُجْعَلُ في وسطها، لِيُذَلَّ بذلك على المذهبين من الكسر والضم.

وأهل النقط [٣٨ أ] يُسمّون هذه الجَرَّةَ صَلَّةً؛ لأن الكلام الذي قبل الألف التي هي علامته يوصل بالذي بعده، فيتصّلان، وتذهب هي من اللفظ بذلك.

وإنما جعلها نقاط أهل بلدنا، قديمًا وحديثًا، جَرَّةً كالجَرَّة التي هي علامة السكون، من حيث اجتمعت ألف الوصل مع الساكن في عدم الحركة في حال الوصل. والتَّقَطُّ كما قَدَمْنَا مَبْنِيٌّ عليه، فلذلك جمعوا بينهما في العلامة، ولو جُعِلَ علامتها دَاوَرَةً صغرى لكان حسنًا، وذلك من حيث كانت الدارة عند أهل المدينة ونقاطهم علامةً للسكون، وللحرف الساقط من اللفظ. وهذا من الأشياء اللطيفة التي تعزّب حقائقها عن الفهماء، فضلًا عن الأغبياء.

فأما أهل المشرق، فإنهم يخالفون أهل المغرب في ذلك، فيجعلون صِلَةً ألف الوصل في الكسر على رأس الألف أبدًا، ولا يعتبرون ما قبلها ولا ما بعدها من الحركات، مع التنوين وغيره، ولا يجعلونها جَرَّةً، بل يجعلونها دالًّا مقلوبة كالتي يُحَلَّقُ بها على الكلام الزائد في الكتب، دلالةً على سقوطه وزيادته. وقد يُجَرُّ أيضًا عليه، فتقتضي الجَرَّة التي يستعملها أهل بلدنا المعنى الذي اقتضته الدالّ المقلوبة من الزيادة والسقوط.

ومذهب أهل بلدنا أَوْجَهُ، لِمَا فيه مع ذلك من البيان عن كَيْفِيَّة الحركات، وحال التنوين قبلها، في حال الوصل.

وقد جرى استعمال نقاط بلدنا على الدلالة على كيفية الابتداء بهمزة الوصل؛ لاضطرار القارئ إلى معرفة ذلك إذا هو [٣٨ ب] قَطَعَ على الكلمة التي قبلها، فيجعلون فوق الألف نقطة بالخضراء أو بالألأزورد، فَرَقًا بين حركتها التي لا توجد إلّا في حال الابتداء فقط، وبين حركات الهمزات وسائر الحروف اللائي يَثْبُتْنَ في الحالين، من الوصل والابتداء، وَيُجَعَلْنَ نُقْطًا بالحمرة. وذلك إذا ابْتَدِئَتْ بالفتح، فإن ابْتَدِئَتْ بالكسر جعلوا تلك النقطة تحت الألف، وإن ابْتَدِئَتْ بالضمّ جعلوها أمامها.

ونقاط أهل المشرق لا يفعلون ذلك.

ورأيت في مصحف كتبه وَتَقَطَّه حكيم بن عمران الناقط، ناقت أهل الأندلس، في سنة سبع وعشرين ومائتين، الحركات نُقْطًا بالحمرة، والهمزات بالصُّفْرة، وألفات الوصل المُبْتَدَأُ بهنّ بالخضرة، والصّلات والسكون والتشديد بقلم دقيق بالحمرة، على نحو ما حكيناه عن نقاط أهل بلدنا، والصِّلَةُ فوق الألف إذا انفتح ما قبلها، وتحتها إذا انكسر ما قبلها، وفي وسطها إذا انضمّ ما قبلها، والألفات المحذوفات من الرسم

اختصارًا مُثَبَّاتٍ بالحمرة، وعلى الحروف الزوائد، والحروف المُخَفَّفَة نحو: ﴿أَنَا﴾ و﴿لَا أَوْضَعُوا﴾ [التوبة: ٤٧]، و﴿أَفَايِن مَّتَّ﴾ [الأنبياء: ٣٤]، و﴿أُولَئِكَ﴾ و﴿أَمَنْ هُوَ قَانِتٌ﴾ [الزمر: ٩]، وشبهه دائرة صغرى بالحمرة، على ما رويناها عن أهل المدينة، وما جرى عليه استعمال أهل بلدنا.

ووصل إليّ مصحف جامع عتيق كُتِبَ في أول خلافة هشام بن عبد الملك سنة عشر ومائة، كان تاريخه في آخره، كتبه مغيرة بن مينا في رجب سنة مائة وعشر، وفيه الحركات والهمزات والتنوين والتشديد نُقِطَ بالحمرة، [٣٩ أ] على ما رويناها عن السالفين من نقاط أهل المشرق.

فصل

وإن نُقِطَ مصحف على قراءة نافع من رواية ورش عنه جُعِلَ على الساكن الذي يُلْقَى عليه حركة الهمزة المُبْتَدَأَة نقطة بالحمراء، فإن كانت تلك الحركة فتحةً جُعِلَتْ النقطة فوق الحرف الساكن؛ لأنه متحرك بها. وإن كانت كسرةً جُعِلَتْ النقطة تحته، وإن كانت ضمةً جُعِلَتْ النقطة أمامه. وجُعِلَ في موضع الهمزة جرّةً، علامةً لسقوطها من اللفظ كسقوط همزة الوصل منه، فإن كانت الهمزة مفتوحة جُعِلَتْ الجرّة في أعلى الألف التي هي صورتها، وإن كانت مكسورة جُعِلَتْ الجرّة تحتها، وإن كانت مضمومة جُعِلَتْ الجرّة في وسطها، دلالةً على كيفية حركتها المنقولة إلى الحرف الساكن قبلها. وذلك في نحو قوله: ﴿هَلْ أَتَاكَ﴾ [طه: ٩]، و﴿قَدْ أَفْلَحَ﴾ [طه: ٦٤]، والمؤمنون: ١، والأعلى: ١٤، والشمس: ٩، و﴿مَنْ أَتَى اللَّهَ﴾ [الشعراء: ٨٩]، و﴿قُلْ: تَعَالَوْا أَتْلُ﴾ [الأنعام: ١٥١]، و﴿مِنْ إِلَهٍ﴾ و﴿مِنْ اسْتَبْرَقٍ﴾ [الرحمن: ٥٤]، و﴿اذْكُرِ اسْمَاعِيلَ﴾ [ص: ٤٨]، و﴿إِذَا خَلَوْا إِلَيَّ﴾ [البقرة: ١٤]، و﴿قَالَتْ أُولَهُمْ﴾ [الأعراف: ٣٩]، و﴿فَمَنْ أَوْتِي﴾ [الإسراء: ٧١]، و﴿ذَوَاتِي أَكُلِ﴾ [سبا: ١٦]، و﴿مِنْ أُولَئِكَ﴾ [القمر: ٤٣]، وشبهه.

فإن كان بعد الهمزة المنقول حركتها إلى الساكن ألف، سواء كانت مُبْتَدَأَة من همزة أو غير مُبْتَدَأَة، وذلك نحو قوله: ﴿مَنْ أَمَنْ﴾ و﴿لَقَدْ آتَيْنَاكَ﴾ [الحجر: ٨٧]، و﴿نَبَأَ ابْنِي آدَمَ﴾ [المائدة: ٢٧]، و﴿كُلُّ آثُو﴾ [النمل: ٨٧]، وشبهه، جُعِلَتْ الصلّة في موضع الهمزة عن يمين الألف. وبعض أهل بلدنا يجعل على رأس الألف علامة السكون، لِيَذَلَّ بذلك على أن بعد الهمزة المنقول حركتها إلى الساكن ألف، بخلاف ما تقدّم من النوع [٣٩ ب] الذي لا ألف بعد الهمزة فيه، وذلك حسن. وإن أُعْرِيت

الألف المصوّرة من ذلك فحسن أيضًا؛ لأن في وقوع الصلّة التي هي دليل الهمزة قبل الألف دليل على ذلك، وبالله التوفيق.

باب

ذكر أحكام نَقْطِ الهمزة المفردة اللينة

اعلم أن الهمزة المفردة التي تقع حَشْوًا في الكلمة، وَيُخْتَلَفُ في تحقيقها وتليينها تَرُدُّ على ثلاثة أضرب: فالأول منها أن تتحرك وما قبلها بالفتح، وذلك في نحو قوله: ﴿هَآئِنْتُمْ﴾ [آل عمران: ٦٦، ١١٩]، و﴿أَرَأَيْتَ﴾ [النساء: ١٠٩، ومحمد: ٣٨]، و﴿أَرَأَيْتُمْ﴾ [الأنعام: ٤٦]، و﴿أَفَرَأَيْتَ﴾ [مریم: ٧٨]، و﴿أَفَرَأَيْتُمْ﴾ [الشعراء: ٧٥]، و﴿كَأَنَّهُمْ﴾ و﴿أَفَأَنْتَ﴾ [يونس: ٤٣]، و﴿إِذَا رَأَيْتَ ثُمَّ رَأَيْتَ﴾ [الإنسان: ٢٠]، وشبهه، مما ورد الاختلاف فيه عن أئمة القراءة، على نحو ما ذَكَرَ في كتاب الحروف. والضرب الثاني: [أن] تتحرك بالفتح وما قبلها بالكسر، وذلك نحو قوله: ﴿لَيْلًا﴾ و﴿يَانَّهُ﴾ و﴿يَانَّهُمْ﴾ و﴿يَاْنَ اللَّهِ﴾ و﴿خَاسِيَا﴾ [الملك: ٧٤]، و﴿بِالْحَاطِيَةِ﴾ [الحاقة: ٩]، و﴿رِيَاءَ النَّاسِ﴾ [البقرة: ٢٦٤، والنساء: ٣٨، والأنفال: ٤٧]، وشبهه، مما يُخْتَلَفُ فيه. والضرب الثالث أن تتحرك بالفتح وما قبلها بالضم، وذلك نحو قوله: ﴿فَلْيُودَ﴾ [البقرة: ٢٨٣]، و﴿يُودُو﴾ [آل عمران: ٧٥]، و﴿مُودُنْ﴾ [الأعراف: ٤٤، ويوسف: ٧٠]، و﴿مُوجَلَا﴾ [آل عمران: ١٤٥]، و﴿المُؤَلَّفَةِ﴾ [التوبة: ٦٠]، وشبهه، مما اُخْتَلَفَ فيه.

فإذا نُقِطَ ذلك كله على مذهب من لَيِّنَ الهمزة المتوسطة فيه من القراء جُعِلَ في موضع التي صورتها ألف، لانفتاح ما قبلها، نقطة بالحمراء على رأس الألف، وفي موضع التي صورتها ياء، لانكسار ما قبلها، نقطة بالحمراء على رأس الياء، [٤٠ أ] وفي موضع التي صورتها واو، لانضمام ما قبلها، نقطة بالحمراء على رأس الواو، فيُذَلُّ بذلك على تليينها وتسهيلها، وَيَتَحَقَّقُ أيضًا بإثبات الحركة وإسقاط النبرة أنها في زِنَةِ المتحركة.

فأما قوله: ﴿آلِي﴾ [الأحزاب: ٤]، حيث وقع، على قراءة من لَيِّنَ الهمزة، ففي نَقْطِ الياء التي هي خَلْفٌ من الهمزة وجهان: إن شاء الناقط جعل تحتها نقطة بالحمراء، وجعل فوقها دارة، علامة لتخفيفها، ودلالة على أنها همزة مُلَيَّنَةٌ، وإن شاء أَعْرَها من النقطة؛ إذ كَسَرُها ليس بخالص، وجَعَلَ الدارة وحدها عليها.

فإن قال قائل: من أين جُعِلَتْ علامةٌ لتليين الهمزة، فيما تقدّم، نقطةٌ لا غير، وتليينها يختلف في ذلك، من حيث كانت المفتوح ما قبلها مجعولةً في التليين بينَ بينَ، وكانت المكسور ما قبلها، والمضموم ما قبلها مُبْدَلَتَيْنِ فيه حرفًا صحيحًا، ياءٌ أو واوًا؟ قلتُ: جُعِلَتْ ذلك، من حيث عُدِلَ بالمجعولة بينَ بينَ، والمُبدَلَةُ حرفًا خالصًا، عن حال التحقيق، طلبًا للخفة وتسهيل اللفظ، وحصلتا معًا في حال التخفيف. وإن اختلف حكمهما فيه، فقد جمعهما الخروج عن الأصل الذي هو التحقيق إلى الفروع الذي هو التخفيف، فلذلك سُوِيَ بين علامتيهما، دلالةٌ على ذلك، وإشعارًا به، وبالله التوفيق.

باب

ذكر أحكام الهمزتين اللتين في كلمة

اعلم أن الهمزتين تلتقيان في كلمة واحدة على ثلاثة أضرب: فالضرب الأول أن تتحرّكا معًا بالفتح، وذلك نحو قوله: ﴿أَنْذَرْتَهُمْ﴾ [البقرة: ٦، يس: ١٠]، و﴿أَنْتُمْ أَعْلَمُ﴾ [البقرة: ١٤٠]، و﴿أَسْجُدْ﴾ [الإسراء: ٦١]، و﴿أَلِدْ﴾ [هود: ٧٢]، و﴿أَتَّخِذْ﴾ [يس: ٢٣] وشبهه. [٤٠ ب] والضرب الثاني: أن تتحرّك الأولى بالفتح، والثانية بالكسر؛ وذلك نحو قوله: ﴿أَعْدَا﴾ [الصفات: ٥٣، وق: ٣]، و﴿أَئِلَّةُ﴾ و﴿أَعْنَكُ لَأَنْتَ﴾ و﴿أَنَا لَمَرْدُودُونَ﴾ [النازعات: ١٠]، وشبهه. والضرب الثالث: أن تتحرّك الأولى بالفتح، والثانية بالضم، وذلك نحو قوله: ﴿أَنْزَلَ عَلَيْهِ﴾ [ص: ٨]، و﴿أَلْقَى الذُّكْرُ﴾ [القمر: ٢٥]، و﴿أَشْهَدُوا خَلْقَهُمْ﴾ [الزخرف: ١٩] على قراءة نافع.

فأما الهمزة الأولى في هذه الأضرب الثلاثة فلا خلاف بين أئمة القراءة في تحقيقها، لكونها مُبْتَدَأَةً، والمبتدأة لا تُلَيَّنُ، من حيث كان التليين يُقَرِّبُهَا من الساكن، والابتداء بالساكن ممتنع؛ فلذلك انعقد الإجماع على تحقيقها، فإن وُصِلَتْ بساكن جامد قبلها فنافع من رواية ورش يُلْقِي حركتها على ذلك الساكن، وَيُسْقِطُهَا من اللفظ تخفيفًا؛ كقوله: ﴿رَجِيمٌ أَشْفَقْتُمْ﴾ [المجادلة: ١٢ - ١٣]، و﴿قُلْ أَأَنْتُمْ﴾ [البقرة: ١٤٠]، و﴿عَجِبْتَ أَعْدَا﴾ [ق: ٢ - ٣]، و﴿إِلَّا اخْتِلَافٌ أُنْزِلَ﴾ [ص: ٧ - ٨]، وشبهه.

وأما الهمزة الثانية فاختلَفوا في تحقيقها على الأصل، وفي تليينها، وفي إدخال ألف فاصلة في حال التحقيق والتليين بين الهمزتين، وذلك بعد إجماع كتّاب

المصاحف على حذف الصورة إحدى الهمزتين من الرسم، كراهة للجمع بين صورتين متفتحتين، واكتفاء بالواحد منهما.

واختلف علماء العربية في أيهما هي المحذوفة، فقال الكسائي: المحذوفة من الهمزتين همزة الاستفهام، من حيث كانت حرفاً زائداً داخلاً على الكلمة، والثابتة همزة الأصل أو القطع، من حيث كانت لازمة للكلمة، وعلى هذا القول عامة أصحاب المصاحف.

وقال الفراء، وأحمد بن يحيى، وأبو الحسن بن كيسان: [٤١ أ] المحذوفة منهما همزة الأصل أو القطع، والمرسومة همزة الاستفهام؛ وذلك من جهتين: إحداهما: أن همزة الاستفهام مُبْدَأَةٌ، والمُبْدَأَةُ لا تُحذف صورتها في نحو: ﴿أَمَرَ﴾ و﴿إِمْرًا﴾ [الكهف: ٧١]، و﴿أَنْزَلَ﴾ وشبهه بإجماع، وذلك من حيث لم يجز تخفيفها في تلك الحال، لا بحذف ولا بتسهيل، لعدم ما ينوب عنها هناك. والثانية أنها داخلة لمعنى، وهو الاستخبار، فوجب رسمها وإثبات صورتها، لِيَتَأَدَّى بذلك المعنى الذي دخلت له، واجْتُنِبَتْ لأجله.

وكذا اختلافهم في همزة الاستفهام إذا دخلت على همزة الوصل التي معها لام التعريف؛ نحو قوله: ﴿قُلْ: ءَالَّذِينَ﴾ [الأنعام: ١٤٣]، و﴿ءَالله أَدْنَى لَكُمْ﴾ [يونس: ٥٩]، و﴿ءَالْتَنَّى وَقَدْ عَصَيْتَ﴾ [يونس: ٩١]، وشبهه.

والوجهان في ذلك صحيحان.



فأما نَقْطُ الضرب الأول، على قراءة من سهّل الهمزة الثانية، ولم يَفْصِلْ بينهما وبين الهمزة الأولى بألف، فهو أن تُجْعَلَ نقطة بالصفراء، وحركتها عليها نقطة بالحمراء، قبل الألف المصوّرة. وتُجْعَلَ على الألف المصوّرة نقطة بالحمراء فقط، فَيَدُلُّ بذلك على تحقيق الهمزة الأولى، وتسهيل الهمزة الثانية. هذا [على] قول من قال: إن الهمزة الأولى هي المحذوف صورتها، وصورة ذلك كما ترى: ﴿ءَأَنْذَرْتَهُمْ﴾ و﴿ءَأَنْتُمْ﴾ و﴿ءَالِدُ﴾ و﴿ءَأَسْفَقْتُمْ﴾، وشبهه.

وعلى قول من قال: إن الهمزة الثانية هي المحذوفة صورتها تُجْعَلُ النقطة الصفراء، وحركتها نقطة بالحمراء، في الألف المصوّرة، وتُرْسَمُ بعدها ألف بالحمراء، وتُجْعَلُ على رأسها نقطة بالحمراء، علامة للتسهيل. وإن شاء الناقط لم يرسم ذلك،

وجعل النقطة بالحمراء في [٤١ ب] موضعها. وصورة ذلك كما ترى: ﴿أَنْذَرْتَهُمْ﴾ و﴿أَنْتُمْ﴾ و﴿أَلِدْ﴾ و﴿أَشْفَقْتُمْ﴾، وشبهه.

وأما نُقْط ذلك على قراءة من سَهَل وفَصَلَ بالالف، على المذهبين جميعًا، فكما تقدّم سواء. وتُجْعَلُ الفاصلة بالحمراء بين الهمزة المُحَقَّقة التي علامتها نقطة بالصفراء، وبين الهمزة المُسَهَّلة التي علامتها نقطة بالحمراء. وإن شاء الناطق لم يجعل ألفًا، وجعل في موضعها مَطَّة؛ إذ في ذلك إعلام بالفصل. وصورة ذلك على القول الأول كما ترى: ﴿أَنْذَرْتَهُمْ﴾ و﴿أَنْتُمْ﴾ و﴿أَلِدْ﴾ و﴿أَشْفَقْتُمْ﴾، وعلى الثاني: ﴿أَنْذَرْتَهُمْ﴾ و﴿أَنْتُمْ﴾ و﴿أَلِدْ﴾ و﴿أَشْفَقْتُمْ﴾.

وأما نُقْط هذا الضَرْب على قراءة من حَقَّق الهمزتين معًا، فهو أن تُجْعَلَ الهمزة الأولى نقطة بالصفراء، وحركتها عليها نقطة بالحمراء، قبل الألف المصوّرة. وتُجْعَلُ الهمزة الثانية نقطة بالصفراء، وحركتها عليها، في الألف المصوّرة. هذا على قول من قال إن الهمزة الأولى هي المحذوف صورتها، وصورة ذلك كما ترى: ﴿أَنْذَرْتَهُمْ﴾ و﴿أَنْتُمْ﴾ و﴿أَلِدْ﴾ و﴿أَشْفَقْتُمْ﴾، وشبهه.

وعلى قول من قال إن الهمزة الثانية هي المحذوف صورتها تُجْعَلُ الهمزة الأولى وحركتها في الألف المصوّرة، وتُجْعَلُ الهمزة الثانية وحركتها بعد تلك الألف. وإن شاء الناطق جعل لها صورة بالحمراء، وإن شاء لم يجعل لها صورة، واكتفى بالهمزة والحركة منها، وصورة ذلك كما ترى: ﴿أَنْذَرْتَهُمْ﴾ و﴿أَنْتُمْ﴾ و﴿أَلِدْ﴾ و﴿أَشْفَقْتُمْ﴾، وشبهه.

وتُجْعَلُ بين الهمزتين، في مذهب من فَصَلَ بينهما بآلف، آلف أو مَطَّة بالحمراء [٤٢ أ] على القولين جميعًا. وصورة ذلك على الأول: ﴿أَنْذَرْتَهُمْ﴾ و﴿أَنْتُمْ﴾ و﴿أَلِدْ﴾ و﴿أَشْفَقْتُمْ﴾، وعلى الثاني: ﴿أَنْذَرْتَهُمْ﴾ و﴿أَنْتُمْ﴾ و﴿أَلِدْ﴾ و﴿أَشْفَقْتُمْ﴾.

فصل

فأما ما تدخل فيه همزة الاستفهام على همزة الوصل التي معها لام التعريف، فليس أحد من القراء يحقق همزة الوصل، ولا يفصل بينها وبين همزة الاستفهام بآلف في ذلك، وهو إجماع من العرب أيضًا. وذلك من حيث لم تَقَوْ همزة الوصل قوّة غيرها من الهمزات، وإنما شُبِّهَتْ هاهنا بهنّ لَمَّا احتيج إلى إثباتها فيه، لِيَتَمَيَّزَ بإثباتها الاستفهام من الخبر لا غير، فلذلك لم تتحقّق نبرتها، ولم يُفَصَّلْ بآلف بينها وبين همزة الاستفهام.

فإذا نُقِطَ ذلك على مذهب الجميع جُعِلَتْ نقطة بالصفراء، وحركتُها عليها نقطة بالحمراء، قبل الألف السوداء. وجُعِلَ في رأس الألف السوداء نقطة بالحمراء فقط، هذا على قول من قال إن همزة الاستفهام هي المحذوف صورتُها، وصورة ذلك كما ترى: ﴿أَلَذَّكَرَيْنِ﴾ [الأنعام: ١٤٣]، ﴿أَللَّهُ﴾ [يونس: ٥٩]، ﴿أَلُتْنِ﴾ [يونس: ٩١]، وشبهه.

وعلى قول من قال: إن همزة الوصل هي المحذوف صورتُها تُجْعَلُ النقطة الصفراء وحركتُها في الألف السوداء. وتُجْعَلُ النقطة الحمراء التي هي علامة التسهيل بعد الألف السوداء. وإن شاء الناقط جعل لها صورة بالحمراء كما تقدّم. وصورة ذلك كما ترى: ﴿أَلَذَّكَرَيْنِ﴾ ﴿أَللَّهُ﴾ ﴿أَلُتْنِ﴾، وشبهه.

وأكثر النحويين والقراء يزعمون أن همزة الوصل في هذا النوع تُبَدَلُ إبدالاً محضاً، ولا تُجْعَلُ بَيْنَ بَيْنٍ، فتصير في مذهبهم مَدَّةٌ مُشَبَّعَةٌ [٤٢ ب]، فإذا نُقِطَ ذلك على هذا المذهب جُعِلَ مكانَ النقطة الحمراء التي هي علامة التسهيل مَطَّةٌ بالحمراء، لِيُبدَلْ بذلك على البدل المحض. وصورة ذلك على القولين كما ترى: ﴿أَلَذَّكَرَيْنِ﴾ ﴿أَللَّهُ﴾ ﴿أَلُتْنِ﴾ ﴿أَلَذَّكَرَيْنِ﴾ ﴿أَللَّهُ﴾ ﴿أَلُتْنِ﴾.

فصل

وأما ما تدخل فيه همزة الاستفهام على همزتين، الأولى: همزة القطع، والثانية: همزة الأصل، وهو مُتَّصِلٌ بالضرب الأول، وجملة ما جاء في كتاب الله تعالى من ذلك أربعة مواضع، في (الأعراف) و(طه) و(الشعراء) ﴿أَمْأَتُمْ﴾ [الأعراف: ١٢٣]، و(طه: ٧١) و(الشعراء: ٤٩)، وفي (الزخرف): ﴿أَلِهَتُنَا﴾ [٥٨]، فإن القراء اختلفوا في ذلك على ثلاثة أوجه: منهم من يقرأ هذه المواضع بالاستفهام، وتحقيق الهمزتين، همزة الاستفهام وهمزة القطع بعدها. ومنهم من يقرأها بالاستفهام وتحقيق همزته، وتسهيل همزة القطع بعدها. ومنهم من يقرأها على لفظ الخبر، وكلُّهم أبدل همزة الأصل في ذلك ألفاً، من حيث كانت ساكنة، ولم يفصل بين همزة الاستفهام وبين همزة القطع بألف مَنْ حَقَّقَ الهمزتين منهم، وَمَنْ سَهَّلَ إحداهما، كراهةً لتوالي أربع ألفات في ذلك.

وأتَّفَقَ كُتَّابُ المصاحف على رسم هذه المواضع بألف واحدة، لِمَا ذكرنا من كراهتهم لاجتماع صور متَّفَقَةٍ، واكتفائهم بواحدة منهن. وتحتل تلك الألف المرسومة ثلاثة أوجه: أن تكون همزة الاستفهام، من حيث كانت داخلة لمعنى لا بُدَّ من تأديته.

وأن تكون همزة القطع، من حيث كانت كاللازمة. وأن تكون همزة الأصل، من حيث كانت من نفس الكلمة.

فإذا نُقِطَ [٤٣ أ] ذلك على قراءة من حَقَّقَ همزة الاستفهام، وسَهَّلَ همزة القطع بعدها، وَجِعِلْتَ الألف المَصَوَّرَةَ همزة الاستفهام، جُعِلَ على تلك الألف نقطة بالصفراء، وحركتها عليها نقطة بالحمراء، وَجِعِلَ بعد الألف نقطة بالحمراء فقط، ورُسِمَ بعدها ألف بالحمراء، لِيَدُلَّ بذلك على أن بعد الهمزة المسهَّلة ألفًا ساكنة، هي بَدَلٌ من همزة فاء الفعل الساكنة، ولا بُدَّ من رسم هذه الألف في هذا الوجه، لِمَا ذكرنا. وصورة ذلك كما ترى: ﴿أَمَنْتُمْ﴾ ﴿أَلِهْتَنَا﴾.

فإن جُعِلَتِ الألف المَصَوَّرَةُ همزة القطع الزائدة على فاء الفعل جُعِلَتِ النقطة بالصفراء، وحركتها عليها، قبل الألف السوداء، وَجِعِلَ على الألف نقطة بالحمراء، ورُسِمَ بعدها ألف بالحمراء، لِيَدُلَّ على فاء الفعل بذلك، وصورة ذلك كما ترى: ﴿أَمَنْتُمْ﴾ ﴿أَلِهْتَنَا﴾.

وإن جُعِلَتِ الألف المَصَوَّرَةُ همزة الأصل المُبْدَلَةُ ألفًا جُعِلَتِ النقطة بالصفراء، وحركتها عليها، قبل تلك الألف المَصَوَّرَةَ في السطر، ورُسِمَ بعدها ألف بالحمراء، وَجِعِلَ عليها نقطة بالحمراء فقط. فتحصل هذه الألف بين الهمزة التي علامتها نقطة بالصفراء، وبين الألف السوداء. وإن شاء الناظر لم يرسم تلك الألف، وجعل النقطة بالحمراء في موضعها لا غير، وصورة ذلك كما ترى: ﴿أَمَنْتُمْ﴾ ﴿أَلِهْتَنَا﴾.

والوجه الثاني الذي تُجْعَلُ فيه الألف المرسومة همزة القطع أَوْجَهُ عِنْدِي، من قِبَلِ أن الحرف لا يتوالى فيه كما يتوالى في الوجهين الآخرين. وعلى ذلك أصحاب المصاحف، وهو اختياري، وإليه [٤٣ ب] أذهب، وبه أنقُط.

وإذا نُقِطَ ذلك على قراءة من حَقَّقَ الهمزتين، همزة الاستفهام وهمزة القطع، فُعِلَ فيه كما فُعِلَ في مذهب من سَهَّلَ الهمزة الثانية، إلا أنه تُجْعَلُ مكانَ النقطة الحمراء الدالة على التسهيل نقطة بالصفراء، وحركتها عليها نقطة بالحمراء. وصورة ذلك على الوجه الأول كما ترى: ﴿أَمَنْتُمْ﴾ ﴿أَلِهْتَنَا﴾. وعلى الثاني: ﴿أَمَنْتُمْ﴾ ﴿أَلِهْتَنَا﴾، وعلى الثالث: ﴿أَمَنْتُمْ﴾ ﴿أَلِهْتَنَا﴾.

وإن نُقِطَتْ هذه المواضع على قراءة من قرأها على لفظ الخبر جُعِلَ قبل الألف المَصَوَّرَةُ نقطة بالصفراء، وحركتها عليها نقطة بالحمراء لا غير؛ لأن تلك الألف

المُصَوَّرَة على هذه القراءة ألف الأصل، من حيث كانت مُبْدَلَةً من همزة فاء الفعل لا غير؛ كما هي في نظائر ذلك، نحو قوله: ﴿ءَامَنَ الرَّسُولُ﴾ [البقرة: ٢٨٥] و﴿ءَالِهَتُكَ﴾ [الأعراف: ١٢٧]، و﴿ءَامَنَهُمْ﴾ [قريش: ٤]، و﴿ءَاتَى الْمَالَ﴾ [البقرة: ١٧٧] وشبهه، وصورة نقط ذلك كما ترى: ﴿ءَامَنْتُمْ﴾ و﴿ءَالِهَتَنَا﴾.

وقد روى القواس أحمد بن محمد بن عون عن أصحابه، عن ابن كثير أنه يسهل همزة الاستفهام وهمزة القطع في قوله في (الأعراف): ﴿قَالَ فِرْعَوْنُ: ءَامَنْتُمْ بِهِ﴾، فَيُبْدِلُ همزة الاستفهام واوا مفتوحة لانضمام ما قبلها، ويجعل همزة القطع بين الهمزة والألف، طلباً للتخفيف وتسهيل اللفظ بذلك.

فإذا نُقِطَ ذلك على هذه القراءة جُعِلَ على الألف المُصَوَّرَة نقطة بالحمراء، ورُسِمَ قبلها واو بالحمراء، وجُعِلَ عليها نقطة؛ لأنها مُبْدَلَةٌ بدلاً خالصاً. ورُسِمَ أيضاً بعد تلك الألف ألف بالحمراء، لِيُؤَدَّنَ بأنها بعدها في الأصل واللفظ، وصورة ذلك كما ترى: ﴿فِرْعَوْنُ وَءَامَنْتُمْ﴾.

وقد يجوز في نُقِطَ ذلك ما جاز [٤٤ أ] في نقطة على قراءة من حقق همزة الاستفهام، وسهل همزة القطع، إلا أنه تُجْعَلُ مكانَ النقطة الصفراء التي هي علامة همزة الاستفهام المحققة نقطة بالحمراء فقط.

فصل

وأما نُقِطَ الضرب الثاني من الثلاثة الأضرب، على قراءة من سهل الهمزة الثانية، ولم يفصل بينها وبين الهمزة الأولى المحققة بألف، فهو أن تُجْعَلَ نقطة بالصفراء، وحركتها عليها، على الألف المُصَوَّرَة، وتُجْعَلَ بعدها في السطر نقطة بالحمراء لا غير، فَيُبْدِلُ بذلك على تحقيق همزة الاستفهام، وتسهيل همزة الأصل.

وإن شاء الناظر جعل في موضع النقطة الحمراء التي هي علامة التسهيل ياء بالحمراء، وألحقها بالحرف، من حيث قُرِبَتِ الهمزة المسهلة في هذا الضرب منها، إلا أنها إذا أُلْحِقَتْ أُغْرِيتْ من الحركة، لأنها ليست بياء مكسورة خالصة، وإنما هي بين الهمزة المحققة والياء الساكنة.

وإنما أطلقنا للنقاط إلحاق ياء بعد همزة الاستفهام، من حيث رسمها كتاب المصاحف بالسواد في مواضع كثيرة من هذا الضرب، دلالة على التسهيل، ليأتي

الضرب كله على صورة واحدة، والذي اختاره ألا تُلْحَقَ الياء في ذلك، وأن تُجْعَلَ النقطة في موضعها.

وهذا الذي حكيناه من جَعَلَ النقطة بالصفراء على الألف، وجَعَلَ نقطة أو ياء بعدها بالحمراء، وهو قول من زعم أن همزة الاستفهام من إحدى الهمزتين هي المرسومة، وصورة ذلك كما ترى: ﴿أَإِنَّا﴾ ﴿أَإِلَهُ﴾ ﴿أَإِنَّا﴾ ﴿أَإِنَّا﴾، وشبهه.

فأما مَنْ زعم أن المرسومة همزة الأصل، فإن النقطة الصفراء وحركتها تُجْعَلَانِ، على قوله، قبل الألف السوداء، [٤٤ ب] وتُجْعَلُ تحت تلك الألف نقطة بالحمراء فقط. ولا يجوز أن تُجْعَلَ في موضع النقطة ياء، كما جاز ذلك في الوجه الأول، من حيث كانت تلك الألف صورة للهمزة المحققة في الأصل، قبل التسهيل. وصورة ذلك كما ترى: ﴿إِنَّا﴾ ﴿إِنَّا﴾ ﴿إِنَّا﴾ ﴿إِنَّا﴾، وشبهه.

وتُلْحَقُ ألف بالحمراء بين الهمزة المحققة التي علامتها نقطة بالصفراء وبين الهمزة المسهلة التي علامتها نقطة بالحمراء، أو ياء الحمراء، في مذهب من فَصَّلَ بين المحققة والمسهلة بالألف. وإن شاء الناظر لم يُلْحَقْ ألفاً، وجعل في موضعها مَطَّةً فقط. وصورة ذلك على قول من جعل الألف المصورة همزة الاستفهام كما ترى: ﴿أَإِنَّا﴾ ﴿أَإِنَّا﴾ ﴿أَإِنَّا﴾ ﴿أَإِنَّا﴾. وصورته على قول من جعل الألف المصورة همزة الأصل كما ترى: ﴿إِنَّا﴾ ﴿إِنَّا﴾ ﴿إِنَّا﴾ ﴿إِنَّا﴾.

ورأيت جماعة من علماء أهل النقط يجعلون الهمزة المحققة في هذا الضرب، في مذهب مَنْ فصل، قبل الألف السوداء، ويجعلون الهمزة المسهلة نقطة بالحمراء بعدها، ويجعلون على الألف السوداء مَطَّةً، فيحققون بذلك أن الفاصلة التي قد يُخَذَفُ من الرسم ما هو أوكَدُ منها وأولى هي المرسومة؛ وذلك خطأ لا شك فيه، لأن من القراء مَنْ لا يفصل في حال تحقيق ولا تسهيل، ولأن همزة الاستفهام الداخلة لمعنى، وهمزة الأصل التي هي لازمة للكلمة، ومن نفسها، أولى بالرسم من ألف تُجْتَلَبُ لتحقيق النطق لا غير، هذا ما لا تُخْفَى صحته والخطأ في خلافه على مَنْ له أدنى فهم، وأقل تمييز.

فأما [٤٥ أ] نُقُطَ هذا الضرب على قراءة من حَقَّقَ الهمزتين معاً فكُنُقْطَ على قراءة من سَهَّلَ الهمزة الثانية. إلا أنه تُجْعَلُ في موضع الهمزة المسهلة التي علامتها نقطة بالحمراء فقط نقطة بالصفراء، وحركتها تحتها نقطة بالحمراء، لِيُؤَدَّنَ بذلك بتحقيقها. وصورة ذلك على قول من زعم أن همزة الاستفهام هي المصورة كما ترى:

﴿أَءِذَا﴾ ﴿أَءِلَّه﴾ ﴿أَءِنَّكَ﴾ ﴿إِئِنَّا﴾. وصورته على قول من زعم أن همزة الأصل هي المصوّرة كما ترى: ﴿أَءِذَا﴾ ﴿أَءِلَّه﴾ ﴿أَءِنَّكَ﴾ ﴿إِئِنَّا﴾. وتُجْعَلُ بين الهمزتين، في مذهب مَنْ فصل بينهما ألف، ألف أو مَطَّةٌ بالحمراء، على القولين جميعاً. وصورة ذلك على الأول: ﴿أَءِذَا﴾ ﴿أَءِلَّه﴾ ﴿إِئِنَّكَ﴾ ﴿أَءِنَّا﴾، وعلى الثاني: ﴿أَءِذَا﴾ ﴿أَءِلَّه﴾ ﴿إِئِنَّكَ﴾ ﴿أَءِنَّا﴾.

فأما ما جاءت الهمزة المسهّلة فيه، من هذا الضرب، مرسومة ياءً بالسواد، كقوله: ﴿أَئِنَّكُمْ﴾ في [الأنعام: ١٩] وفي [النمل: ٥٥]، وفي الثاني من [العنكبوت: ٢٩]، وفي [فصلت: ٩]، و﴿أَئِنَّا﴾ في [النمل: ٦٧]، و[الصافات: ١٦]، و﴿أَئِنَّ لَنَا﴾ في [الشعراء: ٤١]، و﴿أَئِذَا﴾ في [الواقعة: ٤٧]، و﴿أَئِنَّ دُكْرْتُمْ﴾ في [يس: ١٩]، و﴿أَئِفْكَ﴾ في [الصافات: ٨٦]، فإنَّ الألف المصوّرة في ذلك هي همزة الاستفهام لا غير؛ لأن الهمزة المسهّلة قد صُوِّرَتْ بعدها، على نحو حركتها، إعلاماً بتسهيلها، وإن لم تكن ياءً خالصة في الحقيقة، فإنها مُقَرَّبَةٌ منها، والمُقَرَّبُ من الشيء قد يُحْكَمُ له بحكم الشيء، وإن لم يكن كهو في الحقيقة. ألا ترى أن الهمزة المفتوحة لا تُجْعَلُ بَيْنَ بَيْنٍ قبل ضمة أو كسرة؛ بل تُبَدَّلُ مع الضمة واوًا، ومع الكسرة ياءً. وذلك أنها لو جُعِلَتْ بَيْنَ بَيْنٍ لصارت بين الهمزة والألف. والألف [٤٥ ب] لا يكون ما قبلها مضمومًا ولا مكسورًا، كذلك لا يكون قبل ما قُرِبَ بالتسهيل منها، فكما حُكِمَ هاهنا للمُقَرَّبِ من الألف بحكم الألف، فكذلك حُكِمَ هناك للهمزة المجعولة بين الهمزة والياء في الصورة حكمُ الياء الخالصة، فصُوِّرَتْ ياءً.

فإذا نُقِطَ ذلك على قراءة من سهّل جُعِلَتْ الهمزة نقطةً بالصفراء، وحركتها عليها نقطة بالحمراء، على الألف المصوّرة، وأُغْرِيتِ الياء السوداء بعدها من الحركة، من حيث كانت خَلْفًا من همزة مكسورة، ولم تكن ياءً مكسورة خالصة الكسر. ومن أهل النَّقْطِ من يجعل تحتها كسرة، ويجعل معها دارة صغرى، علامةً لتخفيفها، وأنها ليست بِمُشَبَّعَةِ الكسرة، وذلك على سبيل التقريب على القارئ، وهو عندي حسن. وصورة نُقْطِ ذلك على الوجه الأول كما ترى: ﴿أَئِنَّكُمْ﴾ ﴿أَئِنَّا﴾ ﴿أَئِنَّ لَنَا﴾ ﴿أَئِفْكَ﴾ ﴿أَئِنَّ دُكْرْتُمْ﴾. وعلى الوجه الثاني: ﴿أَئِنَّكُمْ﴾ ﴿أَئِنَّا﴾ ﴿أَئِنَّ لَنَا﴾ ﴿أَئِفْكَ﴾ ﴿أَئِنَّ دُكْرْتُمْ﴾.

وإن نُقِطَ على قراءة من حَقَّقَ الهمزتين جُعِلَتْ الهمزة الأولى وحركتها في الألف، وجُعِلَتْ الهمزة الثانية في الياء، وحركتها تحتها. وصورة ذلك كما ترى: ﴿أَئِنَّكُمْ﴾ ﴿أَئِنَّا﴾ ﴿أَئِنَّ﴾ ﴿أَئِفْكَ﴾ ﴿أَئِنَّ دُكْرْتُمْ﴾.

وَتُجْعَلُ الألف الفاصلة في حال التحقيق والتسهيل، بين الألف والياء.

فصل

وأما نُقْط الضرب الثالث من الأضرب الثلاثة، على قراءة من سهّل الهمزة الثانية، ولم يفصل بينها وبين الهمزة الأولى المحققة بالألف فهو أن تُجْعَلَ نقطة بالصفراء، وحركتها عليها نقطة بالحمراء، في الألف المصوّرة، وتُجْعَلَ بعدها في السطر نقطة بالحمراء لا غير، فيُذَلُّ بذلك على تحقيق الهمزة الأولى، وتسهيل [٤٦ أ] الهمزة الثانية، وأنه نُجِيَ بها نحو الواو، وهذا على قول من جعل الألف المصوّرة همزة الاستفهام. وصورة ذلك كما ترى: ﴿أَنْزَلَ﴾ ﴿أَلْقَى﴾ ﴿أَشْهَدُوا﴾.

وإن شاء الناقط جعل في موضع النقطة الحمراء التي هي علامة التسهيل واوًا صغرى بالحمراء، ويُعْرِيها من الحركة، من حيث كانت خَلْفًا من همزة، ولم تكن واوًا مُشَبَّعَةً الحركة، كما جُعِلَ في موضع المكسورة المسهّلة ياء؛ إذ قد رسم كُتَاب المصاحف الهمزة المسهّلة واوًا بالسواد في موضع واحد من هذا الضرب، وهو قوله في [آل عمران: ١٥]: ﴿قُلْ: أَوْبِئُكُمْ﴾، ليأتي الباب كلّ على مذهب واحد من التسهيل.

والمذهب الأول اختار، لِمَا قَدَّمْتُهُ قَبْلُ.

فإن قيل: فما وجه رسمهم الهمزة الثانية في الضربين الأخيرين بالحرف الذي منه حركتها في بعض المواضع، وترك رسمهم إياها أصلًا في بعضها؟ قيل: وجه ذلك إرادتهم التعريف بالوجهين من التحقيق والتسهيل في تلك الهمزة، فالموضع الذي جاءت الياء والواو فيه مرسومين دليل على التسهيل. والموضع الذي جاءت فيه غير مرسومين دليل على التحقيق. وذلك من حيث كرهوا أن يجمعوا بين صورتين متفقتين، فلذلك حذفوا إحدى الصورتين، واكتفوا بالواحدة منهما، إيجازًا واختصارًا.

ومن جعل الألف المصوّرة همزة القطع جعل النقطة بالصفراء، وحركتها عليها قبل الألف، وجعل في الألف أو أمامها النقطة بالحمراء، وصورة ذلك كما ترى: ﴿أَنْزَلَ﴾ ﴿أَلْقَى﴾ ﴿أَشْهَدُوا﴾. وجعل بين الهمزة المحققة، وبين الهمزة المليّنة، في مذهب من فصل بينهما [٤٦ ب] بألف، ألفًا بالحمراء، أو مَطَّةً في موضعها. وصورة ذلك على قول من جعل همزة الاستفهام هي المصوّرة كما ترى: ﴿أَنْزَلَ﴾ ﴿أَلْقَى﴾ ﴿أَشْهَدُوا﴾. وصورته على قول من جعل همزة القطع هي المصوّرة كما ترى: ﴿أَنْزَلَ﴾ ﴿أَلْقَى﴾ ﴿أَشْهَدُوا﴾.

فأما نُقَطَ هذا الضرب على قراءة من حَقَّق الهمزتين معًا فكُنْطَه على قراءة من سهل الهمزة الثانية، غير أنه يُجْعَلُ في مكان الهمزة المسهلة، التي علامتها نقطة بالحمراء فقط، نقطة بالصفراء، وحركتها نقطة بالحمراء أمامها. وصورة ذلك على القول الذي تُجْعَلُ فيه همزة الاستفهام هي المصوَّرة كما ترى: ﴿أَأُنْزِلَ﴾ ﴿أَأُلْقِيَ﴾. وعلى القول الذي تُجْعَلُ فيه همزة القطع هي المصوَّرة كما ترى: ﴿أَأُنْزِلَ﴾ ﴿أَأُلْقِيَ﴾. وتُجْعَلُ بين الهمزتين، في مذهب من فصل بينهما بألف، ألف أو مَطَّة بالحمراء. وصورة ذلك على القول الأول: ﴿أَأُنْزِلَ﴾ ﴿أَأُلْقِيَ﴾، وعلى الثاني: ﴿أَأُنْزِلَ﴾ ﴿أَأُلْقِيَ﴾.

فأما الموضع الذي رُسِمَتْ فيه الهمزة الثانية واوًا، على مُراد التسهيل، وهو قوله في [آل عمران]: ﴿قُلْ: أَوْبَيْتُكُمْ﴾، فإنَّ الألف المصوَّرة قبلها هي همزة الاستفهام لا غير. وذلك من حيث صَوَّرُوا الهمزة الثانية بالحرف الذي منه حركتها.

فإذا نُقِطَ ذلك على قراءة من سهل جُعِلَتْ الهمزة نقطة بالصفراء، وحركتها عليها نقطة بالحمراء، في الألف. وأُغْرِبَت الواو بعدها من الحركة؛ لأنها ليست بواو مُشْبَعَةٍ الحركة. وإنما هي خَلْف من همزة مضمومة، وصورة ذلك كما ترى: ﴿أَوْبَيْتُكُمْ﴾. [٤٧ أ] ومن أهل النَّقْط من يجعل أمام الواو نقطة، وعلى الواو دائرة، علامة لتخفيفها، وهو وجه، والأوَّل أحسن. وصورة ذلك كما ترى: ﴿أَوْبَيْتُكُمْ﴾.

وإن نُقِطَ ذلك على قراءة من حَقَّق الهمزتين جُعِلَتْ الهمزة الأولى وحركتها على الألف. وجُعِلَتْ الهمزة الثانية في الواو، وحركتها أمامها. وصورة ذلك كما ترى: ﴿أَوْبَيْتُكُمْ﴾.

وتُجْعَلُ الألف الفاصلة، في مذهب من سهل أو حَقَّق، بين الألف والواو. وصورة ذلك في التسهيل: ﴿أَوْبَيْتُكُمْ﴾، وفي التحقيق: ﴿أَوْبَيْتُكُمْ﴾.

ما ورد من هذا الضرب والذي قبله مرسومًا بالواو والياء، بعد الألف المصوَّرة، فهو على مُراد التسهيل، وتقدير الاتصال. وما ورد فيهما مرسومًا بغيرهما، فهو على مُراد التحقيق، وتقدير الانفصال؛ إلا أن إحدى الألفين حُدِفَتْ اختصارًا، لِمَا قَدَّمْنَاهُ.

وقد اختلف أهل النَّقْط في جعل الهمزة المحقَّقة في الألف والياء والواو، إذا كنَّ صَوْرًا لها، فمنهم من يجعلها في أنفُس هذه الحروف. ويجعل حركة المفتوحة

فوق الألف إن صُوِّرَتْ أَلْفًا، وحركة المكسورة تحت الياء إن صُوِّرَتْ يَاءً، وحركة المضمومة أمام الواو إن صُوِّرَتْ وَاوًا. ومنهم من يخالف بها، فيجعل المفتوحة وحركتها على الألف، والمكسورة وحركتها تحت الياء، والمضمومة وحركتها في الواو؛ ويجمع بين الهمزة وبين حركتها، ولا يُفَرِّقُ بينهما، كما لا يُفَرِّقُ بين سائر الحروف وبين حركاتهن.

والقول الأول أَوْجَهُ، وذلك من حيث كانت [٤٧ ب] الهمزة حرفًا من حروف المعجم، فكما تلزم الحروف غيرها موضعًا واحدًا من السطر، كذلك ينبغي أن تلزم الهمزة أيضًا موضعًا واحدًا، وأن تُجْعَلَ لها في الكتابة صورة، وتكون الحركات دالة على ما تستحقه منهن، كما تدلُّ على سائر الحروف.

وإن اكتفى الناقط في الهمزات المُبْتَدَآت والمتوسّطات بجعل الهمزة وحدها دون حركتها، من حيث كانت حركة بناء لازمة، فحسن. وأمّا الهمزات المتطرّفات فلا بدّ من جعل الحركة معهنّ، من حيث كانت حركة إعراب تتغيّر وتنتقل، فاعلم ذلك، وبالله التوفيق.

باب

ذكر أحكام الهمزتين اللتين من كلمتين

اعلم أن الهمزتين تلتقيان من كلمتين على ثمانية أضرب.

فالضرب الأول: أن تتحرّكا بالفتح، وذلك نحو قوله: ﴿جَاءَ أَحَدَهُمْ﴾ [المؤمنون: ٩٩]، و﴿السُّفْهَاءُ أَمْوَالُكُمْ﴾ [النساء: ٥]، و﴿شَاءَ أَنْشُرَهُ﴾ [عبس: ٢٢]، وشبهه.

والضرب الثاني: أن تتحرّكا بالكسر، وذلك نحو قوله: ﴿هَؤُلَاءِ إِنْ كُنْتُمْ﴾ [البقرة: ٣١]، و﴿مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا﴾ [النساء: ٢٢]، و﴿عَلَى الْبَغَاءِ إِنْ أَرَدْتَ﴾ [النور: ٣٣]، وشبهه.

والضرب الثالث: أن تتحرّكا بالضم، وذلك في موضع واحد، وهو قوله في (الأحقاف): ﴿أُولَئِكَ أُولَئِكَ﴾ [٣٢].

والضرب الرابع: أن تتحرك الأولى بالضم، والثانية بالفتح، وذلك نحو قوله: ﴿السُّفْهَاءُ إِلَّا﴾ [البقرة: ١٣]، و﴿سُوءِ أَعْمَالِهِمْ﴾ [التوبة: ٣٧]، و﴿مَا يَشَاءُ أَلَمْ تَرَ﴾ [إبراهيم: ٢٧ - ٢٨]، وشبهه.

والضرب الخامس: [٤٨ أ] أن تتحرك الأولى بالكسر، والثانية بالفتح، وذلك نحو قوله: ﴿مِنْ [خُطْبَةٍ] النِّسَاءِ أَوْ أَكْتَنُتُمْ﴾ [البقرة: ٢٣٥]، و﴿هَؤُلَاءِ أَهْدَى﴾ [النساء: ٥١]، و﴿مِنْ الْمَاءِ أَوْ مِمَّا﴾ [الأعراف: ٥٠]، وشبهه.

والضرب السادس: أن تتحرك الأولى بالفتح، والثانية بالكسر. وذلك نحو قوله: ﴿شُهَدَاءُ إِذْ﴾ [البقرة: ١٣٣]، و﴿أُولِيَاءَ إِنْ اسْتَحَبُّوا﴾ [التوبة: ٢٣]، وشبهه.

والضرب السابع: أن تتحرك الأولى بالضم، والثانية بالكسر؛ وذلك نحو قوله: ﴿مَنْ يَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ﴾ [البقرة: ١٤٢]، ويونس: ٢٥، والنور: ٤٦]، و﴿السُّوءِ إِنْ أَنَا﴾ [الأعراف: ١٨٨]، و﴿شُهَدَاءَ إِلَّا أَنفُسُهُمْ﴾ [النور: ٦]، وشبهه.

والضرب الثامن: أن تتحرك الأولى بالفتح، والثانية بالضم؛ وذلك في قوله في (المؤمنين): ﴿كُلَّمَا جَاءَ أُمَّةٌ﴾ [المؤمنون: ٤٦].

فأما الضرب الأول فاختلفت القراءة فيه على ثلاثة أوجه، منهم من يحقق الهمزتين فيه، ومنهم من يسقط الأولى منهما إسقاطاً، ويحقق الثانية، ومنهم من يحقق الأولى، ويسهل الثانية.

فأما نقط ذلك على مذهب من حقق الهمزتين فهو أن تُجَعَلَ الهمزة الأولى نقطة بالصفراء، وحركتها نقطة بالحمراء عليها، بعد الألف التي هي آخر الكلمة الأولى. وتُجَعَلَ الهمزة الثانية نقطة بالصفراء، وحركتها نقطة بالحمراء عليها، في الألف التي هي أول الكلمة الثانية. وصورة ذلك كما ترى: ﴿جَاءَ أَحَدَهُمْ﴾ ﴿السُّفْهَاءُ أَمْوَالُكُمْ﴾ ﴿تِلْقَاءَ أَصْحَابِ النَّارِ﴾ [الأعراف: ٤٧]، وشبهه.

وأما نقطه على مذهب من أسقط الهمزة الأولى، وحقّق الهمزة الثانية، فهو أن يُعْرَى ما بعد الألف التي هي [٤٨ ب] آخر الكلمة الأولى من علامة التحقيق التي هي نقطة بالصفراء، ومن علامة التسهيل التي هي نقطة بالحمراء؛ لأنها تذهب من اللفظ رأساً، ولا يبقى لها أثر. وتُجَعَلَ الهمزة الثانية نقطة بالصفراء، وحركتها نقطة بالحمراء، في الألف التي هي أول الكلمة الثانية. وصورة ذلك كما ترى: ﴿جَا أَجْلُهُمْ﴾ [الأعراف: ٣٤]، ويونس: ٤٩، والنحل: ٦١، وفاطر: ٤٥]، ﴿تِلْقَاءَ أَصْحَابِ﴾ ﴿شَا أَنْشَرَهُ﴾ [عبس: ٢٢]، وشبهه.

وأما نقطه على مذهب مَنْ حَقَّقَ الهمزة الأولى، وسَهَّلَ الهمزة الثانية فهو أن تُجْعَلَ المحققة نقطة بالصفراء، وحركتها عليها، بعد الألف الأولى، وتُجْعَلَ المسهلة نقطة بالحمراء فقط في رأس الألف الثانية. وصورة ذلك كما ترى: ﴿جَاءَ أَجْلُهُمْ﴾ ﴿السُّفَهَاءُ أَمْوَالُكُمْ﴾ ﴿شَاءَ أَنْشُرَهُ﴾ وشبهه.

فإن أتى بعد الهمزة الثانية في هذا الضرب ألف، وذلك في قوله في (الحجر): ﴿جَاءَ آلَ لُوطٍ﴾ [الحجر: ٦١]، وفي (القمر) ﴿جَاءَ آلَ فِرْعَوْنَ﴾ [٤١]، جُعِلَت الهمزة الثانية في مذهب من حَقَّقَهَا نقطة بالصفراء، وحركتها عليها، قبل تلك الألف. وجُعِلَت في مذهب من سَهَّلَهَا نقطة بالحمراء قبلها أيضًا. وصورة التَّنْقُط على مذهب من حَقَّقَهَا والتي قبلها كما ترى: ﴿جَاءَ آلَ﴾. وعلى مذهب من حَقَّقَهَا وأسقط التي قبلها: ﴿جَاءَ آلَ﴾، وعلى مذهب من سَهَّلَهَا، وحَقَّقَ التي قبلها: ﴿جَاءَ آلَ﴾.

وأما الضرب الثاني، فاختلفت القراءة فيه على أربعة أوجه. منهم من يَحَقِّق الهمزتين فيه، ومنهم من يسقط الأولى رأسًا، ويَحَقِّق الثانية، ومنهم من يَحَقِّق الأولى، ويسهل الثانية، ومنهم من يسهل الأولى، [٤٩ أ] ويَحَقِّق الثانية.

فأما نُقْط ذلك على مذهب من حَقَّقَ الهمزتين، فهو أن تُجْعَلَ الهمزة الأولى نقطة بالصفراء، وحركتها نقطة بالحمراء تحتها، بعد الألف التي هي آخر الكلمة الأولى. وتُجْعَلَ الهمزة الثانية نقطة بالصفراء، وحركتها تحتها، في الألف التي هي أول الكلمة الثانية. وصورة ذلك كما ترى: ﴿هَؤُلَاءِ إِنْ كُنْتُمْ﴾ و﴿مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا﴾، وشبهه.

وأما نقطه على مذهب من أسقط الهمزة الأولى، وحَقَّقَ الهمزة الثانية فهو أن يُعْرَى ما بعد الألف من علامة التحقيق والتسهيل، وتُجْعَلَ الهمزة الثانية نقطة بالصفراء، وحركتها نقطة بالحمراء، في الألف الثانية. وصورة ذلك كما ترى: ﴿هَؤُلَاءِ إِنْ كُنْتُمْ﴾ و﴿مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا﴾، وشبهه.

وأما نُقْطه على مذهب من يَحَقِّق الأولى، ويسهل الثانية فهو أن تُجْعَلَ الهمزة الأولى المحققة نقطة بالصفراء، وحركتها من تحتها نقطة بالحمراء، بعد الألف الأولى. وتُجْعَلَ الهمزة الثانية المسهلة نقطة بالحمراء تحت الألف الثانية. وصورة ذلك كما ترى: ﴿هَؤُلَاءِ إِنْ﴾ و﴿مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا﴾، وشبهه.

وأما نقطه على مذهب من سَهَّلَ الأولى، وحَقَّقَ الثانية فهو أن تُجْعَلَ المسهلة نقطة بالحمراء بعد الألف الأولى، وتُجْعَلَ المحققة نقطة بالصفراء، وحركتها تحتها

نقطة بالحمراء، تحت الألف الثانية. وصورة ذلك كما ترى: ﴿هَؤُلَا إِنْ كُنْتُمْ﴾ و ﴿مِنْ النَّسَا إِلَّا﴾، وشبهه. وإن شاء الناقط جعل الهمزة المسهلة بعد الألف في هذا المذهب ياء [٤٩ ب] صغرى بالحمرة، من حيث قُرِبَتْ بالتسهيل منها، ويُغريها من الحركة؛ لأن كسرتها ليست بخالصة، لِمَا ذكرناه قبل. وصورة ذلك كما ترى: ﴿هَؤُلَا إِنْ كُنْتُمْ﴾ و ﴿مِنْ النَّسَا إِلَّا﴾، وشبهه.

وأما الضرب الثالث، فاختلفت القراءة فيه على أربعة أوجه أيضًا. منهم من يحقق الهمزتين فيه، ومنهم من يسقط الأولى، ويحقق الثانية. ومنهم من يحقق الأولى، ويسهل الثانية. ومنهم من يسهل الأولى، ويحقق الثانية.

فأما نقط ذلك على مذهب من حقق الهمزتين، فهو أن تُجْعَلَ الأولى نقطة بالصفراء، وحركتها أمامها نقطة بالحمراء، بعد الألف التي هي آخر الكلمة الأولى. وتُجْعَلَ الهمزة الثانية نقطة بالصفراء في الألف التي [هي] أول الكلمة الثانية. وتُجْعَلَ حركتها نقطة بالحمراء بعدها، على قول النحويين، لأنهم يزعمون أن الواو التي بعد الهمزة زائدة للفرق. وعلى قول أصحاب المصاحف تُجْعَل تلك الحركة في الواو نفسها، لأنها صورة لها. وصورة نقط ذلك على قول النحويين كما ترى: ﴿أُولَئِكَ﴾ و ﴿أُولَئِكَ﴾، وعلى قول أصحاب المصاحف: ﴿أُولَئِكَ﴾ و ﴿أُولَئِكَ﴾.

وأما نقطه على مذهب من أسقط الهمزة الأولى، وحقّق الهمزة الثانية، فهو أن يُغَرَى ما بعد الألف الأولى من علامة التحقيق والتسهيل، وتُجْعَلَ الهمزة الثانية نقطة بالصفراء في الألف الثانية، وتُجْعَلَ حركتها بعدها أو في الواو. وصورة ذلك كما ترى: ﴿أُولَئِكَ﴾ و ﴿أُولَئِكَ﴾.

وأما نقطه على مذهب من حقق الهمزة الأولى، وسهل الهمزة الثانية، فهو أن تُجْعَلَ [٥٠ أ] المحققة نقطة بالصفراء، وحركتها أمامها، بعد الألف الأولى، وتُجْعَلَ المسهلة نقطة بالحمراء فقط في الألف الثانية أو في الواو، على ما ذكرناه. وصورة ذلك كما ترى: ﴿أُولَئِكَ﴾ و ﴿أُولَئِكَ﴾.

وأما نقطه على مذهب من سهل الأولى، وحقّق الثانية، فهو أن تُجْعَلَ المسهلة نقطة بالحمراء بعد الألف. وإن شاء الناقط جعلها واوًا صغرى بالحمرة، وأعراها من الحركة. وتُجْعَلَ المحققة نقطة بالصفراء في الألف الثانية، وحركتها أمامها أو في الواو. وصورة ذلك كما ترى: ﴿أُولَئِكَ﴾ و ﴿أُولَئِكَ﴾.

ومتى جُعِلَتْ حركة الهمزة الثانية، في حال تحقيقها أو تسهيلها، بعد الهمزة أو في موضعها، ولم تُجْعَلْ في الواو، جُعِلَ على الواو دائرة صغرى، علامة لزيادتها، وسنيتين فيما بعد، إن شاء الله.

وأما الأضرب الخمسة الباقية، فاختلفت القراءة فيها على وجهين لا غير. منهم من يحقق الهمزتين معاً، ومنهم من يحقق الأولى، ويسهل الثانية.

فإذا نُقِطَ ذلك على مذهب أهل التحقيق جُعِلَتْ الهمزتان معاً نقطة بالصفراء، الأولى منهما بعد الألف، والثانية في الألف، وجُعِلَ مع كل واحدة منهما حركتها نقطة بالحمراء.

وإذا نُقِطَ على مذهب أهل التسهيل جُعِلَتْ الهمزة الأولى نقطة بالصفراء بعد الألف في السطر، وحركتها نقطة بالحمراء، من فوقها إن كانت مفتوحة، ومن تحتها إن كانت مكسورة، وأماها إن كانت مضمومة، وجُعِلَتْ الهمزة المسهلة بعدها، سواء [٥٠ ب] أُبْدِلَتْ حرفاً خالصاً أو جُعِلَتْ بَيْنَ بَيْنَ، نقطة بالحمراء في رأس الألف إن كانت مفتوحة، وتحتها إن كانت مكسورة، وفي وسطها إن كانت مضمومة.

وصورة التحقيق كما ترى: ﴿السَّفْهَاءُ أَلَا﴾ ﴿مِنْ [خُطْبَةٍ] النَّسَاءِ أَوْ﴾ ﴿مَنْ يَشَاءُ إِلَى﴾ ﴿شَهْدَاءَ إِذْ﴾ ﴿جَاءَ أُمَّةٌ﴾. وصورة التسهيل: ﴿السَّفْهَاءُ أَلَا﴾ ﴿مِنْ السَّمَاءِ أَوْ﴾ [الأنفال: ٣٢]، ﴿مَنْ يَشَاءُ إِلَى﴾ ﴿شَهْدَاءَ إِذْ﴾ ﴿جَاءَ أُمَّةٌ﴾.

وقد روي عن ابن كثير من طريق عبد الوهاب بن فليح عن أصحابه عنه أنه يسهل الأولى، ويحقق الثانية في بعض هذه المواضع، فإذا نُقِطَ ذلك على هذا المذهب جُعِلَ في موضع الهمزة المسهلة نقطة بالحمراء فقط.

وروي عن أبي جعفر يزيد بن القعقاع القارىء أنه كان يسهل الهمزتين معاً في الأضرب الثمانية، فإذا نُقِطَ ذلك على مذهب جُعِلَتْ الهمزتان معاً نقطة بالحمراء فقط، الأولى بعد الألف، والثانية في رأس الألف إن كانت مفتوحة، ومن تحتها إن كانت مكسورة، وفي وسطها إن كانت مضمومة.

وأهل المدينة، فيما رويانا عن مصاحفهم، ورأيانه فيها، ينقُطون الهمزتين في الأضرب الثمانية على التحقيق، فيجعلونهما معاً نطتين بالصفراء. وكذلك وجدنا ذلك في مصاحف أهل بلدنا القديمة. وحدثنا أحمد بن عمر، قال: نا محمد بن منير،

قال: نا عبد الله بن عيسى، قال: نا قالون: أن في مصاحف أهل المدينة ﴿بِالسُّوءِ إِلَّا﴾ [يوسف: ٥٣]، بهمزتين في الكتاب، يعني في النَّقْط، وفي القراءة بهمزة واحدة، يريد: وقبلها أو بعدها همزة أخرى مسهلة تُنْقَطُ بالحمزة.

قال أبو عمرو: والذي قدّمناه أدلُّ على حقيقة اللفظ، وطريق [٥١ أ] القراءة، وتخليص المذهب، وبالله التوفيق.

باب

ذكر الألف وموضع الهمزة منها

اعلم أن الهمزة تقع من الألف المرسومة في الخط على ثلاثة أضرب: تقع قبلها، وذلك إذا تقدّمتها الهمزة، ولُفِظ بالألف بعدها، وتقع فيها نفسها، وذلك إذا كانت صورة لها. وتقع بعدها، وذلك إذا تأخّرت الهمزة، ولُفِظ بالألف قبلها.

فأما وقوع الهمزة قبلها فعلى ضربين، مُبْتَدَأَةٌ وحشَوًا، وتتحرك بالفتح لا غير، وتكون هي إمّا مُبْدَلَةٌ من همزة ساكنة هي فاء من الفعل، وإمّا مُبْدَلَةٌ من ياء متحركة هي لام الفعل، وإمّا زائدة للبناء، وإمّا علامة للتثنية، وإمّا مُعَوِّضَةٌ من التنوين في حال الوقف.

فأما المُبْدَلَةُ من الهمزة، فنحو قوله: ﴿ءَامَنَ النَّاسُ﴾ [البقرة: ١٣]، و﴿ءَامَنَ الرَّسُولُ﴾ [البقرة: ٢٨٥]، و﴿ءَاتَى الْمَالَ﴾ [البقرة: ١٧٧]، و﴿ءَاتَكُمْ مَا لَمْ يُؤْتِ﴾ [المائدة: ٢٠]، و﴿ءَاتَيْنَاهُ مِنَ الْكُنُوزِ﴾ [القصص: ٧٦]، و﴿ءَامَنَهُمْ﴾ [قريش: ٤]، و﴿ءَامَنْتُمْ بِهِ﴾ [الأعراف: ٧٦، ١٢٧، ويونس: ٥١]، و﴿فَتَّامَنَ لَهُ﴾ [العنكبوت: ٢٦]، و﴿ءَالِهَةٌ﴾ [الأعراف: ١٣٧]، و﴿ءَالِهَتِكَ﴾ [الأعراف: ١٢٧]، و﴿ءَالِهَتُهُمْ﴾ [هود: ١٠١]، و﴿ءَادَمَ﴾ و﴿ءَارَزَ﴾ [الأنعام: ٧٤]، وشبهه.

وأما المُبْدَلَةُ من الياء، فنحو قوله: ﴿رَءَا كَوْكَبًا﴾ [الأنعام: ٧٦]، و﴿رَءَا أَيْدِيَهُمْ﴾، و﴿فَرَّءَاهُ حَسَنًا﴾ [فاطر: ٨]، و﴿فَلَمَّا رَءَاهَا﴾ [النمل: ١٠]، و﴿نَنَا بِجَانِيهِ﴾ [الإسراء: ٨٣، وفصلت: ٥١]، و﴿رَءَا الْقَمَرَ﴾ [الأنعام: ٧٧]، و﴿رَءَا الشَّمْسُ﴾ [الأنعام: ٧٨] وشبهه، مما لم تُصَوِّر الهمزة فيه، استغناء بها عن الصورة، واكتفاء بها منها، من حيث كانت حرفًا من حروف المعجم.

وأما الزائدة للبناء، فنحو قوله: ﴿وَلَا ءَامِينَ﴾ [المائدة: ٢]، و﴿إِلَّا ءَاتِي الرِّحْمَنِ﴾ [مريم: ٩٣]، و﴿كُلُّ ءَاثُوهُ﴾ [النمل: ٧٨]، و﴿كُلُّهُمْ ءَاتِيهِ﴾ [مريم: ٩٥]، و﴿كَانَتْ ءَامِنَةً﴾ [النحل: ١١٢]، و﴿غَيْرَ ءَاسِينَ﴾ [محمد: ١٥]، و﴿ءَانِفًا﴾ [محمد: ١٦]، و﴿سَيِّئَاتٍ﴾ و﴿السَّيِّئَاتِ﴾ و﴿الْمُنْشَأَتِ﴾ [الرحمن: ٢٤]، على قراءة من فتح الشين، و﴿لَقَاتِ﴾ [الأنعام: ١٣٤]، والعنكبوت: ٥، و﴿سَنَنَاتٍ﴾ [المائدة: ٢، ٨]، و﴿مَثَارِبٍ﴾ [طه: ١٨]، وشبهه.

وأما التي للتثنية، فنحو قوله: ﴿أَنْ تَبَوَّءَا لِقَوْمِكُمَا﴾ [يونس: ٨٧]، ولا أعلم في كتاب الله غيره.

وأما المَعْوَضَةُ من التنوين في حال الوقف، فنحو قوله: ﴿خَطَا﴾ [النساء: ٩٢]، و﴿مَلَجَتْ﴾ [التوبة: ٥٧]، و﴿مُتَكِّنًا﴾ [يوسف: ٣١] وشبهه، ممَّا حُذِفَتْ فيه صورة الهمزة، كراهةً لاجتماع صورتين متفتحتين.

فإذا نُقِطَ هذا الضرب جُعِلَتِ الهمزة فيه نقطةً بالصفراء، وحركتها عليها نقطة بالحمراء، قبل الألف المصوّرة. إلّا ما لحق الهمزة فيه تنوين فإن الحركة والتنوين يُجْعَلَانِ معًا على الألف نفسها دون الهمزة، لِمَا قَدَّمْنَاهُ من العلة في ذلك.

وأما وقوع الهمزة في الألف نفسها فعلى ثلاثة أضرب، مُبْتَدَأَةٌ وحشَوًا وطرفًا. وتتحرك في حال الابتداء بالحركات الثلاث، من الفتح والكسر والضمّ، وتتحرك في الطرف بذلك أيضًا، وتكون ساكنة للبناء أو الجزم، وتتحرك في الحشو بالفتح لا غير، وتكون ساكنة أيضًا.

فأما المُبْتَدَأَةُ المفتوحة فنحو قوله: ﴿مَا أَمَرَ اللَّهُ﴾ [البقرة: ٢٧]، والرعد: ٢١، [٢٥]، و﴿أَخَذْنَا مِنْهُمْ﴾ [النساء: ١٥٤]، و﴿آتَيْنَا بِهَا﴾ [الأنبياء: ٤٧]، و﴿أَتَى أَمْرُ اللَّهِ﴾ [النحل: ١]، و﴿فَأَنَّهُمُ اللَّهُ﴾ [الحشر: ٢]، و﴿أَفِيْمُوا الصَّلَاةَ﴾ و﴿بِمَا أَرَاكَ اللَّهُ﴾ [النساء: ١٠٥] وشبهه، مما لا ألف بعدها.

وأما المكسورة، فنحو قوله: ﴿إِيْمَانِكُمْ﴾ و﴿إِخْدَى﴾ و﴿إِخْدَاهُنَّ﴾ [النساء: ٢٠]، و﴿إِزْصَادًا﴾ [التوبة: ١٠٧]، و﴿إِضْرَهُمْ﴾ [الأعراف: ١٥٧]، و﴿إِمْرًا﴾ [الكهف: ٧١]، و﴿إِخْرَاجُهُمْ﴾ [البقرة: ٨٥]، و﴿إِخْوَانُكُمْ﴾ [التوبة: ٢٣، ٢٤]، والنور: ٦١، و﴿إِيلَافِهِمْ﴾ [قريش: ٢]، وشبهه.

وأما المضمومة، فنحو قوله: ﴿بِمَعَا أَنْزَلَ إِلَيْكَ وَمَا أَنْزَلَ مِنْ قَبْلِكَ﴾ [البقرة: ٤، والنساء: ١٦٢]، و﴿أَتُوا بِهِ﴾ [البقرة: ٢٥]، و﴿أَنْبِئُكُمْ﴾ [آل عمران: ٤٩، والمائدة: ٦٠، ويوسف: ٤٥، والشعراء: ٢٢١]، و﴿يَوْمَ أُبْعِثُ﴾ [مريم: ٣٣]، و﴿أَوْتُوا الْعِلْمَ﴾ [البقرة: ٢٣]، [٥٢ أ] و﴿أَوْحِي إِلَيَّ﴾ [الأنعام: ١٩، ٩٣، ١٤٥، والجن: ١]، و﴿أَوْدُوا﴾ [آل عمران: ١٩٥، والأنعام: ٣٤].

وسواء كان بعد المكسورة ياءً، وبعد المضمومة واوً في اللفظ والخط، أو لم يكن، وسواء دخل عليها حرف زائد، فصارت بذلك كالمتوسطة في الخط، أو لم يدخل؛ كقوله: ﴿فَبِأَيِّ﴾ و﴿أَفَأَمِنتُمْ﴾ [الإسراء: ٦٨]، و﴿فَإِخْوَانُكُمْ﴾ [البقرة: ٢٢٠، والتوبة: ١١، والأحزاب: ٥]، و﴿لِإِخْوَانِنَا﴾ [الحشر: ١٠]، و﴿فَلَأْمُمِهِ﴾ [النساء: ١١]، و﴿سَأَنْزِلُ﴾ و﴿سَأَنْبِئُكَ﴾ [الكهف: ٧٨]، وشبهه.

وأما المتوسطة المفتوحة، فنحو قوله: ﴿سَأَلْتُمْ﴾ [البقرة: ٦١]، و﴿سَأَلْتُمُوهُ﴾ [إبراهيم: ٣٤]، و﴿يَدْعَاكُمْ﴾ [الأعراف: ٢٩]، و﴿ذَرَأْتُمْ﴾ [المؤمنون: ٧٩، والملك: ٢٤]، و﴿أَمْرَاتُهُ﴾ و﴿أَمْرَاتُ عِمْرَانَ﴾ [آل عمران: ٣٥]، و﴿أَنْ تُبْرَأَهَا﴾ [الحديد: ٢٢]، وشبهه.

وأما الساكنة، فنحو قوله: ﴿الْبَاسَاءِ﴾ [البقرة: ١٧٧، ٢١٤، والأنعام: ٤٢، والأعراف: ٩٤]، و﴿كَأَسَا﴾ [الطور: ٢٣، والإنسان: ١٧، والنبا: ٣٤]، و﴿يَأْسُنَا﴾ و﴿شَأْنِهِمْ﴾ [النور: ٦٢]، و﴿الضَّانِ﴾ [الأنعام: ١٤٣]، و﴿رَأْيِي الْعَيْنِ﴾ [آل عمران: ١٣]، و﴿كَذَّابٍ﴾ [آل عمران: ١١، والأنفال: ٥٢، ٥٤]، و﴿ذَأْبًا﴾ [يوسف: ٤٧]، وشبهه.

وأما المتطرقة المفتوحة، فنحو قوله تعالى: ﴿أَنْ لَا مَلْجَأَ﴾ [التوبة: ١١٨]، و﴿أَمْرًا سَوْءَ﴾ [مريم: ٢٨]، و﴿كَيْفَ بَدَأَ الْخَلْقَ﴾ [العنكبوت: ٢٠]، و﴿مِمَّا ذَرَأَ﴾ [الأنعام: ١٣٦]، و﴿إِنَّ الْمَلَأَ﴾ [القصص: ٢٠]، و﴿مِنْ سَبَأٍ﴾ [النمل: ٢٢]، على قراءة من لم يصرفه، و﴿أَسْوَأَ﴾ [الزمر: ٣٥، وفصلت: ٢٧]، وشبهه.

وأما المكسورة، فنحو قوله: ﴿مِنْ نَبِيٍّ مُوسَى﴾ [القصص: ٣]، و﴿بِالْمَلَأِ﴾ [ص: ٦٩]، و﴿مِنْ حَمَلٍ﴾ [الحجر: ٢٦، ٢٨، ٣٣]، و﴿مِنْ سَبِيٍّ بَنِيٍّ﴾ [النمل: ٢٢]، و﴿مِنْ مَلَجٍ﴾ [الشورى: ٤٧]، وشبهه.

وأما المضمومة، فنحو قوله: ﴿وَيُسْتَهْزَأُ بِهَا﴾ [النساء: ١٤٠]، و﴿قَالَ الْمَلَأُ الَّذِينَ﴾ [الأعراف: ٦٦، ٧٥، ٨٨، ٩٠]، و﴿تَتَّبِعُوا مِنَ الْجَنَّةِ﴾ [الزمر: ٧٤]، و﴿يَتَّبِعُوا

مِنْهَا ﴿يوسف: ٥٦﴾، وَلَا يُصِيبُهُمْ ظَمَأٌ ﴿التوبة: ١٢٠﴾، وَمَلَأَ مِنْ قَوْمِهِ ﴿هود: ٣٨﴾، وشبهه.

ولا يكون ما قبل الهمزة في هذا الضرب الثالث إلا مفتوحاً لا غير، بأي حركة تحركت هي.

وأما الساكنة، فنحو قوله: ﴿أَقْرَأُ﴾ [الإسراء: ١٤، والفلق: ١، ٣]، و﴿إِنْ يَشَأْ﴾ و﴿مَنْ يَشَأْ﴾ [الأنعام: ٣٩]، وشبهه.

فإذا نُقِطَ هذا الضرب جُعِلَتِ الهمزة نقطةً بالصفراء في الألف، وجُعِلَتِ حركتها نقطةً بالحمراء [٥٢ ب] فوقها إذا كانت مفتوحة، وتحتها إذا كانت مكسورة، وأمامها إذا كانت مضمومة. وجُعِلَ علامة السكون عليها جرّةً لطيفة، أو دائرةً صغيرة، إذا كانت ساكنة.

ومن أهل النقط من يجعل المُبْتَدَأَةَ خاصّةً نقطةً بالصفراء فقط، دون حركة معها. ويخالف بها في الألف، فتُجْعَلُ المفتوحة في رأس الألف، وتُجْعَلُ المكسورة تحت الألف، وتُجْعَلُ المضمومة في وسط الألف، ويكتفى بذلك من تحريمها، وهو مذهب حسن قريب.

وأما وقوع الهمزة بعد الألف فعلى ضربين، حشواً وطرفاً لا غير، وتتحرك فيهما بالحركات الثلاث، بالفتح والكسر والضم، وتكون الألف قبلها حرف مدّ ولين، إمّا مُبْدَلاً من حرف أصلي، وإمّا زائداً للبناء.

فأما المتوسطة المفتوحة، فنحو قوله: ﴿جَاءَكُمْ﴾ و﴿جَاءَتْهُ﴾ [البقرة: ٢١١، وهود: ٧٤]، و﴿سَاءَتْ﴾ و﴿فَاءَتْ﴾ [الحجرات: ٩]، و﴿أَبْنَاءَنَا وَأَبْنَاءَكُمْ وَنِسَاءَنَا وَنِسَاءَكُمْ﴾ [آل عمران: ٦١]، وشبهه. ولم تُصَوِّرْ هذه الهمزة في حال انفتاحها وتوسطها، كراهة الجمع بين ألفين في الرّسم، واكتفاءً بالواحدة منهما، كما تقدّم. فإن انكسرت أو انضمت صُوِّرَتِ المكسورة ياءً والمضمومة واواً، وذلك من حيث تُقَرَّبُ في التسهيل من هذين الحرفين.

وأما المكسورة، فنحو قوله: ﴿كَبَائِرُ﴾ [النساء: ٣١، والشورى: ٣٧، والنجم: ٣٢]، و﴿شُعَائِرُ﴾ [البقرة: ١٥٨، المائدة: ٢، والحج: ٣٢، ٣٦]، و﴿طَرَائِقُ﴾ [المؤمنون: ٧، والجن: ١١]، و﴿حَدَائِقُ﴾ [النمل: ٦٠، والنبأ: ٣٢، وعيس: ٣٠]، و﴿خَزَائِنُ﴾

و﴿خَائِفِينَ﴾ [البقرة: ١١٤]، و﴿الصَّائِمِينَ﴾ [الأحزاب: ٣٥]، و﴿الْمَلَائِكَةَ﴾ و﴿لِقَائِهِ﴾ [الكهف: ١٠٥]، والعنكبوت: ٢٣، والسجدة: ٢٣. و﴿مِنْ آبَائِهِمْ﴾ [الأنعام: ٨٧]، والرعد: ٢٣، وغافر: ٨]، و﴿بَنَاتَانَا﴾ [الدخان: ٣٦]، والجاثية: ٢٥]، و﴿قَتَائِلَهَا﴾ [البقرة: ٦١]، و﴿مِنْ أَنْبَائِهَا﴾ [الأعراف: ١٠١]، وشبهه.

وأما المضمومة [١٥٣ أ]، فنحو قوله: ﴿أُولِيَاؤُهُمْ﴾ [البقرة: ٢٥٧]، والأنعام: ١٢٨]، و﴿أُولِيَاؤُهُ﴾ [الأنفال: ٣٤]، و﴿أَبْنَاؤُكُمْ﴾ [النساء: ١١]، والتوبة: ٢٤]، و﴿ابْتِغَاؤُكُمْ﴾ [الروم: ٢٣]، و﴿دِمَاؤُهَا﴾ [الحج: ٣٧]، و﴿جَزَاؤُهُمْ﴾ و﴿جَزَاؤُهُ﴾ [النساء: ٩٣]، يوسف: ٧٤، ٧٥]، و﴿أَجْبَاؤُهُ﴾ [المائدة: ١٨]، و﴿أَبَاؤُنَا﴾ وشبهه.

وأما المتطرقة المفتوحة، فنحو قوله: ﴿شَاءَ اللَّهُ﴾ و﴿جَاءَ الْحَقُّ﴾ [الإسراء: ٨١]، وسبأ: ٤٩]، و﴿سَاءَ مَثَلًا﴾ [الأعراف: ١٧٧]، و﴿عَنْ أَشْيَاءٍ﴾ [المائدة: ١٠١]، و﴿رِثَاءِ النَّاسِ﴾ [البقرة: ٢٦٤]، والنساء: ٣٨، والأنفال: ٤٧]، و﴿دُعَاءِ الرَّسُولِ﴾ [النور: ٦٣]، و﴿أَنْبِيَاءَ اللَّهِ﴾ [البقرة: ٩١]، و﴿ءَالَاءَ اللَّهِ﴾ [الأعراف: ٦٩، ٧٤]، و﴿أَجْلَاءٍ﴾ [الحشر: ٣]، و﴿جَعَلَهُ دَكَاةً﴾ [الأعراف: ١٤٣]، على قراءة من مدّ وهمز. وكذلك: ﴿مَاءٍ﴾ و﴿غُثَاءٍ﴾ [المؤمنون: ٤١]، والأعلى: ٥]، و﴿جُفَاءٍ﴾ [الرعد: ١٧]، و﴿يَذَاءٍ﴾ [البقرة: ١٧١]، و﴿دُعَاءٍ﴾ [البقرة: ١٧١]، وشبهه.

وأما المكسورة، فنحو قوله: ﴿مِنْ أَنْبَاءِ الرُّسُلِ﴾ [هود: ١٢٠]، و﴿بِلِقَاءِ اللَّهِ﴾ [الأنعام: ٣١]، ويونس: ٤٥]، و﴿هَؤُلَاءِ﴾ و﴿هَآؤُنْهُمْ أَوْلَاءٍ﴾ [آل عمران: ١١٩]، و﴿عَلَى سَوَاءٍ﴾ [الأنفال: ٥٨]، والأنبياء: ١٠٩]، وشبهه.

وأما المضمومة، فنحو قوله: ﴿فَمَا جَزَاءُ﴾ [البقرة: ٨٥]، و﴿عَلَيْهِمُ السَّمَاءُ﴾ [الدخان: ٢٩]، و﴿الْأَنْبِيَاءُ﴾ [القصص: ٦٦]، و﴿الْأَخِلَّاءُ﴾ [الزخرف: ٦٧]، و﴿مِنْهُ الْمَاءُ﴾ [البقرة: ٧٤]، و﴿رُحَمَاءُ﴾ [الفتح: ٢٩]، و﴿أَشِدَّاءُ﴾ [الفتح: ٢٩]، و﴿يَا زَكْرِيَّا﴾ [مريم: ٧]، على قراءة من مدّ وهمز، و﴿سَوَاءٍ مَحْيَاهُمْ﴾ [الجاثية: ٢١]، و﴿بَلَاءٍ مِّن رَّبِّكُمْ﴾ [البقرة: ٤٩]، والأعراف: ١٤١]، وإبراهيم: ٦]، وشبهه.

ولم تُصَوِّر الهمزة المفتوحة ألفًا، والمكسورة ياءً، والمضمومة واوًا، في حال تطرفها، لضعفها هناك، أعني في الطرف، من حيث كان موضع التغيير بالحذف وغيره. وكان تسهيلها فيه بالبدل، ثم بحذف المُبْدَلِ منها، لسكونه وسكون ما قبله، على أن المكسورة قد رُسِمَتْ ياءً، والمضمومة قد رُسِمَتْ واوًا في مواضع مخصوصة، على نحو حركتهما، وسيأتي ذكر ذلك فيما بعد، إن شاء الله.

فإذا نُقِطَ هذا الضرب جُعِلَتِ الهمزة نقطةً بالصفراء بعد الألف في السطر، إن لم يكن لها صورة، وحركتها نقطة بالحمراء، من فوقها [٥٣ ب] إن كانت مفتوحة، ومن تحتها إن كانت مكسورة، وأمامها إن كانت مضمومة. وإن صُوِّرَتْ ياءً جُعِلَتِ النقطة بالصفراء في الياء نفسها، وحركتها تحتها. وإن صُوِّرَتْ واوًا جُعِلَتِ النقطة بالصفراء في الواو نفسها، وحركتها أمامها. وإن لحق المتطرقة تنوين جعلَ نقطتين.

وعامة نُّقَاطِ العراق يخالفون أهل المدينة وغيرهم في الهمزة المُبْتَدَأَةُ المفتوحة التي بعدها أَلِفٌ في اللفظ، نحو: ﴿ءَامَنَ﴾ و﴿ءَادَمَ﴾ و﴿ءَازَرَ﴾ [الأنعام: ٧٤]، وبابه. فيجعلونها بعد الألف، ولا وجه لذلك؛ لأنها ملفوظ بها قبل الألف، لتقدمها عليها، فكيف تُجَعَلُ بعدها، وبفتحها يُوصَلُ إلى النطق بها؟.

وكذلك يخالفون الجماعة في جعلهم ضَمَّةَ الهمزة التي تقع طرفًا بعد الألف، نحو: ﴿السُّفْهَاءُ﴾ [البقرة: ١٣، ١٤٢، والأعراف: ١٤٣]، و﴿مِنهُ الْمَاءُ﴾ [البقرة: ٧٤] وبابه، تحت الهمزة، كما تُجَعَلُ كسرة المكسور سواء. وذلك أيضًا ممَّا لا وجه له، لكونه، مع خروجه عن فعل من ابتدأ النقط من السلف، لحناً مُحَقَّقًا.

وقد صُوِّرَتِ الهمزة المفتوحة التي تقع قبل الألف المنقلبة عن الياء، وقبل الألف التي للتأنيث، أَلَفًا على الأصل، في ثلاث كَلِمٍ لا غير: وهو قوله في (والنجم): ﴿مَا رَأَى﴾ [١١]، و﴿لَقَدْ رَأَى﴾ [النجم: ١٨]، وقوله في (الروم): ﴿السُّوْأَى﴾ [١٠].

فإذا نُقِطَتِ الهمزة نقطةً بالصفراء، وحركتها نقطة بالحمراء، في الألف نفسها؛ لأنها صورة لها. وتُجَعَلُ في ما عداها قبل الألف، لأنها لم تُصَوِّرْ في ذلك، لِما ذكرناه من كونها حرفًا من حروف المعجم. وتلك الألف المرسومة بعدها [٥٤ أ] هي المنقلبة عن الياء التي هي لام الفعل. وقد يجوز أن تكون صورة الهمزة، وأن تكون المنقلبة هي الساقطة من الرسم، لوقوعها طرفًا. والأوَّلُ أَوْجَهُ عِنْدِي، لِما بَيَّنَّتهُ قبيلُ، وبالله التوفيق.

باب

ذكر الياء وموضع الهمزة منها

اعلم أنَّ الهمزة تقع من الياء المرسومة على ثلاثة أضرب، كما تقع من الألف سواء. تقع قبلها، وفيها نفسها، وبعدها، على نحو ما فُسِّرَ في الألف.

فأما وقوعها قبل الياء فلا يكون إلَّا حشواً، ويكون ما قبلها على ضربين، حرفاً مكسوراً ومفتوحاً، ويكون أيضاً ألفاً لا غير، وتتحرك هي بالكسر فقط.

فأما الحرف المكسور فنحو قوله: ﴿خَاسِيَيْنَ﴾ [البقرة: ٦٥، والأعراف: ١٦٦]، و﴿مُتَكِّينَ﴾ و﴿المُسْتَهْزِئِينَ﴾ [الحجر: ٩٥]، و﴿الصَّابِئِينَ﴾ [البقرة: ٦٢، والحج: ١٧]، على قراءة من همز، وشبهه، ممَّا الياء فيه للجميع، ولم تُصَوِّرْ هاهنا لئلا يُجمع بين ياءين في الرسم.

وأما الحرف المفتوح فنحو قوله: ﴿جَبْرَيْلَ﴾ [البقرة: ٩٨، والتحريم: ٤]، و﴿بِعَذَابٍ بَيِّنٍ﴾ [الأعراف: ١٦٥]، على قراءة من همز، وأثبت ياء بعد الهمزة.

وأما الألف، فنحو قوله: ﴿أَيْنَ شُرَكَاءِي﴾ [النحل: ٢٧، والقصص: ٧٤، وفصلت: ٤٧]، و﴿مِنْ وَرَائِي﴾ [مریم: ٥]، و﴿دُعَائِي﴾ [نوح: ٦]، و﴿أَبَائِي﴾ [يوسف: ٣٨]، وشبهه، ممَّا الياء فيه للمتكلم. وكذلك ﴿إِسْرَائِيلَ﴾ حيث وقع. وكذلك ﴿الَّتِي﴾ [الأحزاب: ٤، والمجادلة: ٢، والطلاق: ٤]، حيث وقع، على قراءة من أثبت بعد الهمزة الياء الأصلية. وكذلك ﴿مِيكَائِيلَ﴾ [البقرة: ٩٨]، على قراءة من همز، وأثبت بعد الهمزة ياء.

وأما وقوع الهمزة في الياء نفسها فيكون حشواً وطرفاً، وتتحرك فيهما بالحركات الثلاث. ويُعَدُّ حرف المد بعدها. [٥٤ ب] وتَسْكُنُ أيضاً.

فأما المتوسطة المفتوحة، فنحو قوله: ﴿وَجَزَّاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٍ مِثْلُهَا﴾ [الشورى: ٤٠]، و﴿آخِرَ سَيِّئًا﴾ [التوبة: ١٠٢]، و﴿نُنشِئُكُمْ﴾ [الواقعة: ٦١]، و﴿مُلِثٌ﴾ [الجن: ٨]، و﴿لَيُبَطِّلَنَّ﴾ [النساء: ٧٢]، و﴿فِتْنَةً﴾ و﴿فِتْنَيْنِ﴾ [آل عمران: ١٣، والنساء: ٨٨]، و﴿مِائَتَيْنِ﴾ [الأنفال: ٦٥، ٦٦]، و﴿فَلَنُنَبِّئَنَّ﴾ [فصلت: ٥٠]، و﴿نَاشِئَةً﴾

[المزمل: ٦]، و﴿خَاطِئَةٍ﴾ [العلق: ١٦]، و﴿بِالْخَاطِئَةِ﴾ [الحاقة: ٩]، و﴿مَوْطِئًا﴾ [التوبة: ١٢٠]، و﴿خَاسِئًا﴾ [الملك: ٤]، و﴿إِنَّ شَانِئَكَ﴾ [الكوثر: ٣]، وشبهه. وكذلك: ﴿رِثَاءَ النَّاسِ﴾ [البقرة: ٢٦٤]، والنساء: ٣٨، والأنفال: ٤٧، و﴿الْأَنْبِيَاءِ﴾ على قراءة من همز، ولا يكون ما قبلها إلا مكسورًا.

والمكسورة، نحو قوله: ﴿يَيْسَ الْكُفَّارُ﴾ [المتحنة: ١٣]، و﴿الَّذِي يَيْسُنَ﴾ [الطلاق: ٤]، و﴿قَدْ يَيْسُوا﴾ [المتحنة: ١٣]، و﴿سُئِلَ﴾ [البقرة: ١٠٨]، و﴿سُئِلُوا﴾ [الأحزاب: ١٤]، و﴿بَارِئُكُمْ﴾ [البقرة: ٥٤]، و﴿يَوْمِئِذٍ﴾ و﴿حِينَئِذٍ﴾ [الواقعة: ٨٤]، و﴿لَيْنَ﴾ و﴿أُولَئِكَ﴾ و﴿الْمَلَكَةِ﴾ و﴿خَائِفِينَ﴾ [البقرة: ١١٤]، و﴿الْقَائِمِينَ﴾ [الحج: ٢٦]، و﴿حَذَائِقَ﴾ [النمل: ٦٠]، والنبأ: ٣٢، وعبس: ٣٠، و﴿طَرَائِقَ﴾ [المؤمنون: ١٧]، والجن: ١١]، و﴿ذَائِمًا﴾ [الرعد: ٣٥]، و﴿خَائِفًا﴾ [القصص: ١٨، ٢١]، و﴿ءَابَائِنَا﴾ [المؤمنون: ٢٤]، والقصص: ٣٦، و﴿أَبْنَائِنَا﴾ [البقرة: ٢٤٧]، و﴿لَأَبَائِهِمْ﴾ [الكهف: ٥]، والأحزاب: ٥]، و﴿بِشْرَكَائِهِمْ﴾ [الروم: ٣١]، وشبهه. ويكون ما قبلها مفتوحًا ومكسورًا ومضمومًا، ويكون ألفًا.

والمضمومة، نحو قوله: ﴿أَنْبِئُكُمْ﴾ [آل عمران: ٤٩]، والمائدة: ٦٠، ويوسف: ٤٥، والشعراء: ٢٢١]، و﴿تُنَبِّئُهُمُ﴾ [التوبة: ٦٤]، و﴿لَا يُنَبِّئُكَ﴾ [فاطر: ١٤]، و﴿سَنُقْرِئُكَ﴾ [الأعلى: ٦]، و﴿كَأَن سَيِّئُهُ﴾ [الإسراء: ٣٨]، على قراءة من ذكر، وشبهه. ولا يكون ما قبلها إلا مكسورًا.

والساكنة، نحو قوله: ﴿شِئْثُكُمْ﴾ و﴿شِئْنَا﴾ و﴿شِئْتَ﴾ [الأعراف: ١٥٥]، والكهف: ٧٧، والنور: ٦٢]، و﴿جِشْتُمْ﴾ [يونس: ٨١، ومريم: ٨٩]، و﴿جِشْتَنَا﴾ و﴿جِثْتَ﴾ و﴿لَمَلِئْتُ﴾ [الكهف: ١٨]، و﴿أَنْبِئُهُمُ﴾ [البقرة: ٣٣]، و﴿نَبِّئْنَا﴾ [يوسف: ٣٦]، وشبهه، مما ينكسر ما قبلها فيه. وكذلك: ﴿إِلَى الْهُدَى اثْنَانَا﴾ [الأنعام: ٧١]، و﴿لِقَاءَنَا أَثْتَ﴾ [يونس: ١٥]، و﴿ثُمَّ اتَّوَا﴾ [طه: ٦٤]، و﴿فِي السَّمُوتِ اثْنُونِي﴾ [الأحقاف: ٤]، و﴿الْمَلِكُ اثْنُونِي﴾ [يوسف: ٥٠، ٥٤]، وشبهه. سواء انفتح ما قبلها أو انكسر أو انضم.

وأما المتطرقة المفتوحة، فنحو [٥٥ أ] قوله: ﴿لَقَدْ اسْتَهْزَيْءَ﴾ [الأنعام: ١٠]، والرعد: ٣٢، والأنبياء: ٤١]، و﴿إِذَا قُرِئَ﴾ [الأعراف: ٢٠٤]، والانشقاق: ٢١]، و﴿بَادِيَ الرَّأْيِ﴾ [هود: ٢٧]، على قراءة من همز.

والمكسورة، نحو قوله: ﴿لِكُلِّ امْرِئٍ﴾ [النور: ١١]، وعبس: ٣٧]، و﴿مِنْ شَاطِئِ الْوَادِ﴾ [القصص: ٣٠]، و﴿مَكْرَ السَّيِّئِ﴾ [فاطر: ٤٣]، و﴿الَّذِي﴾ [الأحزاب: ٣٠]

٤، والمجادلة: ٢، والطلاق: ٤، حيث وقع، على قراءة من لم يجعل بعد الهمزة ياء، وشبهه.

والمضمومة، نحو قوله: ﴿يُبْدِئُ اللَّهُ﴾ [العنكبوت: ١٩]، و﴿تُبَوِّئُ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [آل عمران: ١٢١]، و﴿يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ﴾ [البقرة: ١٥]، و﴿السَّيِّئُ إِلَّا﴾ [فاطر: ٤٣]، و﴿تُرْجَى﴾ [الأحزاب: ٥١]، على قراءة من همز، و﴿الْبَارِئُ﴾ [الحشر: ٢٥]، وشبهه.

والساكنة، نحو قوله: ﴿نَبِيٌّ عِبَادِي﴾ [الحجر: ٤٩]، و﴿هَيَّئْ لَنَا﴾ [الكهف: ١٠]، و﴿يُهَيِّئْ لَكُمْ﴾ [الكهف: ١٦]، و﴿مَكَرَ السَّيِّئُ﴾ [فاطر: ٤٣]، على قراءة حمزة، وشبهه. ولا يكون ما قبلها، في حال حركتها وسكونها، إذا تطرّفت، إلا مكسورًا لا غير.



وأما وقوع الهمزة بعد الياء فيكون حشواً وطرقاً، وتحرك بالحركات الثلاث لا غير. وتكون الياء قبلها أصلية، ومُبْدَلَةٌ من حرف أصلي، وزائدة للمدّ. وينكسر ما قبل المُبْدَلَةِ، وينفتح ما قبل الأصلية، وينكسر ما قبل الزائدة لا غير.

فأما المتوسطة المفتوحة، فنحو قوله: ﴿هَنِيئًا مَرِيئًا﴾ [النساء: ٤]، و﴿بَرِيئًا﴾ [النساء: ١١٢]، و﴿نَبِيئًا﴾ و﴿الْبَرِيئَةَ﴾ [البينة: ٦، ٧]، على قراءة من همزهما، هذه الياء الزائدة. والأصلية نحو قوله: ﴿مِنْهُ شَيْئًا﴾ [البقرة: ٢٨٨]، [النساء: ٢٠]، [الكهف: ٣٣]، و﴿كَهَيْئَةً﴾ [آل عمران: ٤٩]، والمائدة: ١١٠، و﴿أَفَلَمْ يَنْشَأْ﴾ [الرعد: ٣١]، وشبهه. والمُبْدَلَةُ في قوله: ﴿سَيِّئًا﴾ [الملك: ٢٧]، وليس في القرآن غيره.

والمكسورة في قوله: ﴿النَّبِيِّينَ﴾ على قراءة من همز.

والمضمومة نحو قوله: ﴿نَبِيَّهُمْ﴾ [البقرة: ٢٤٧، ٢٤٨]، و﴿النَّبِيِّيُونَ﴾ على قراءة من همز، و﴿بَرِيثُونَ﴾ [يونس: ٤١]، وشبهه.

وأما المتطرّفة المفتوحة، فنحو قوله: ﴿يُؤْذِي النَّبِيَّ﴾ [الأحزاب: ٥٣]، هذه الياء الزائدة. والمُبْدَلَةُ نحو قوله: [٥٥ ب] ﴿سَيِّئًا بِهِمْ﴾ [هود: ٧٧]، [العنكبوت: ٣٣]، و﴿جَاءَ يَوْمِيذٍ﴾ [الفجر: ٢٣]، والياء في الحرف الأول مُبْدَلَةٌ من واو، لأنه من السوء.

والمكسورة نحو قوله: ﴿عَلَى النَّبِيِّ﴾ [التوبة: ١١٧، والأحزاب: ٣٨، ٥٦]،
و﴿مِنْ نَّبِيٍّ إِلَّا﴾ [الأعراف: ٩٤، والزخرف: ٧]، على قراءة من همز هذه الياء الزائدة.
والأصلية نحو قوله: ﴿عَلَى كُلِّ شَيْءٍ﴾ و﴿مِنْ شَيْءٍ إِذْ﴾ [الأحقاف: ٢٦]، وشبهه.

والمضمومة نحو قوله: ﴿وَأَنَا بَرِيءٌ﴾ [يونس: ٤١، هود: ٣٥]، و﴿يَأَيُّهَا النَّبِيُّ﴾
و﴿إِنَّمَا النَّبِيُّ﴾ [التوبة: ٣٧]، و﴿كَوَكَّبَ ذُرِّيَّةً﴾ [النور: ٣٥]، على قراءة من همز،
هذه الياء الزائدة. والمُبدَلَةُ نحو قوله: ﴿يُضَى﴾ [النور: ٣٥]، و﴿الْمُسَى﴾ [غافر: ٥٨]، وشبهه.

فإذا نُقِطَ الضرب الأول الذي تقع الهمزة فيه قبل الياء جُعِلَتِ الهمزة نقطةً
بالصفراء، وحركتها نقطة بالحمراء تحتها، بين الحرف المكسور وبين الياء، فيما فيه
قبلها كسرة، وبين الألف وبين الياء، فيما فيه قبلها ألف.

وإذا نُقِطَ الضرب الثاني الذي تقع الهمزة فيه في الياء نفسها جُعِلَتِ الهمزة نقطةً
بالصفراء فيها، وجُعِلَتِ حركتها نقطة بالحمراء من فوقها إن كانت مفتوحة، ومن
تحتها إن كانت مكسورة، ومن أمامها إن كانت مضمومة، وجُعِلَ على الساكنة علامة
السكون.

وإذا نُقِطَ الضرب الثالث الذي تقع الهمزة فيه بعد الياء جُعِلَتِ الهمزة نقطةً
بالصفراء بعدها في البياض من السطر، وجُعِلَتِ حركتها نقطة بالحمراء، على ما
تقدّم، وبالله التوفيق.

باب

ذكر الواو وموضع الهمزة فيها

اعلم أن الهمزة تقع من الواو على ثلاثة أضرب أيضاً، كما تقع من الألف والياء
سواء. تقع قبلها، وفيها نفسها، وبعدها، على حسب ما فُسِّرَ في [٥٦ أ] الألف.

فأما وقوع الهمزة قبل الواو فلا يكون إلا حشواً، ولا تكون الواو إلا ساكنة.
وما قبل الهمزة يتحرك بالفتح والكسر والضم، وَيَسْكُنُ أيضاً، ويكون ألفاً وياءً،
وتختص الهمزة من الحركات بالضم لا غير.

فالمتحرك بالفتح نحو قوله: ﴿كَمَا تَبَرَّءُوا﴾ [البقرة: ١٦٧]، و﴿يَذَرُءُونَ﴾ [الرعد: ٢٢]، والقصص: ٥٤]، و﴿فَازَرُءُوا﴾ [آل عمران: ١٦٨]، و﴿لَا يَثُودُهُ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، و﴿يَتُوسَا﴾ [الإسراء: ٨٣]، و﴿تَبَوَّءُوا الدَّارَ﴾ [الحشر: ٩]، و﴿مُبَرَّءُونَ﴾ [النور: ٢٦]، و﴿بَدَّءُوكُمْ﴾ [التوبة: ١٣]، و﴿قَالَ: اخْسَئُوا﴾ [المؤمنون: ١٠٨]، و﴿تَطْطُوهُمْ﴾ [الفتح: ٢٥]، و﴿لَمْ تَطْطُوهَا﴾ [الأحزاب: ٢٧]، و﴿لَا يَطْطُونَ﴾ [التوبة: ١٢٠]، و﴿لَيْتُوسٌ﴾ [هود: ٩]، و﴿رَزَّوْفٌ﴾ حيث وقع على قراءة من مد، و﴿مُرْجُئُونَ﴾ [التوبة: ١٠٦] على قراءة من همز، وشبهه.

والمتحرك بالكسر نحو قوله: ﴿مُتَكِبُونَ﴾ [يس: ٥٦]، و﴿مُسْتَهْزِءُونَ﴾ [البقرة: ١٤]، و﴿فَمَالِئُونَ﴾ [الصفات: ٦٦]، و﴿أَنْبِئُونِي﴾ [البقرة: ٣١]، و﴿لِيُطْفِئُوا﴾ [الصف: ٨]، و﴿قُلْ: اسْتَهْزِءُوا﴾ [التوبة: ٦٤]، و﴿يَسْتَنْبِئُونَكَ﴾ [يونس: ٥٣]، و﴿الْحَاطِئُونَ﴾ [الحاقة: ٣٧]، و﴿الصَّابِئُونَ﴾ [المائدة: ٦٩]، على قراءة من همز، وشبهه، مما الواو فيه للجميع.

والمتحرك بالضم، نحو قوله: ﴿رُءُوسِهِمْ﴾ [إبراهيم: ٤٣]، و﴿رُءُوسِكُمْ﴾ [البقرة: ١٩٦]، والفتح: ٢٧]، و﴿رُءُوسُ الشَّيَاطِينِ﴾ [الصفات: ٦٥]، وشبهه. والساكن نحو قوله: ﴿مَذْءُومًا﴾ [الأعراف: ١٨]، و﴿مَسْئُولًا﴾ [الإسراء: ٣٤]، والفرقان: ١٦، والأحزاب: ١٥] وشبهه.

والياء نحو قوله: ﴿بَرِيئُونَ﴾ [يونس: ٤١]، و﴿النَّيَّيُونَ﴾ على قراءة من [همز]. والألف نحو قوله: ﴿وَبَاءٌ﴾ [البقرة: ٦١]، وآل عمران: ١١٢]، و﴿فَإِنْ فَاءٌ﴾ [البقرة: ٢٢٦]، و﴿جَاءٌ﴾ [يوسف: ١٨]، و﴿إِذْ جَاءُوكُمْ﴾ [الأحزاب: ١٠]، و﴿أَسْئُوا السُّوْأَى﴾ [الروم: ١٠]، و﴿يَزَاءُونَ﴾ [النساء: ١٤٢]، والماعون: ٦]، وشبهه.

فإذا نُقِطَ هذا الضرب جُعِلَتِ الهمزة نقطةً بالصفراء، وحركتها نقطة بالحمراء أمامها، قبل الواو في السطر. ولم تُصَوِّرِ الهمزة في ذلك واوا، كراهةً للجميع بين صورتين متفتتين.

والأخفش النحوي وعامة الكوفيين يجعلون صورة الهمز، إذا وليتها الكسرة في نحو ما تقدّم، ياء من حيث يقلبونها إليها في حال التسهيل. وذلك في [٥٦ ب] غير المصحف. وسيبويه وعامة البصريين يصوّرونها واوا، من حيث قربوها منها في التسهيل؛ ثم تُخَدَفُ تخفيفًا واختصارًا، ولثلاً تجتمع واوان في الرّسم. وقيل: إنما

حُدِّثَتْ صورة الهمزة في ذلك على لغة من أسقط الهمزة، وضُمَّ الحرف الذي قبلها في التسهيل، وهي لغة حكاها الكسائي عن العرب. وبها قرأ أبو جعفر القاري، وابن عامر من رواية الوليد بن مسلم، عن يحيى بن الحارث عنه.

وأما وقوع الهمزة في الواو نفسها فيكون حشواً وطرفاً، وتتحرك في الحشو بالفتح والضم، وتُسَكَّنُ أيضاً، وتتحرك في الطرف بالكسر والضم.

فالمتوسطة المفتوحة نحو قوله: ﴿فَلْيُؤْذِكُمُ﴾ [البقرة: ٢٨٣]، و﴿يُؤْذِهِ﴾ [آل عمران: ٧٥]، و﴿مُؤَجَّلًا﴾ [آل عمران: ١٤٥]، و﴿مُؤَذِّنٌ﴾ [الأعراف: ٤٤]، و﴿يُؤْذِيهِ﴾ [يوسف: ٧٠]، و﴿الْمُؤَلَّفَةِ﴾ [التوبة: ٦٠]، و﴿لَا تُؤَاخِذْنَا﴾ [البقرة: ٢٨٦]، و﴿مَا نُؤَخِّرُهُ﴾ [هود: ١٤٠]، و﴿يَسْأَلُ﴾ [ص: ٢٤]، و﴿الْفُؤَادُ﴾ [الإسراء: ٣٦]، والنجم: [١١]، و﴿هُزُوا﴾ [البقرة: ٦٧]، و﴿كُفُّوا﴾ [الإخلاص: ٤] على قراءة من همزهما، وحرك ما قبل الهمزة، و﴿حَسِبْتُهُمْ لُؤْلُؤًا﴾ [الإنسان: ١٩] وشبهه.

والمضمومة نحو قوله: ﴿تُؤْزُهُمُ﴾ [مريم: ٨٣]، و﴿يَكْلُؤُكُمُ﴾ [الأنبياء: ٤٢]، و﴿يَذْرُؤُكُمُ﴾ [الشورى: ١١]، و﴿نَقْرُؤُهُ﴾ [الإسراء: ٩٣]، وشبهه. وكذلك: ﴿أُولِئَاؤُهُ﴾ [الأنفال: ٣٤]، و﴿أَجْبَاؤُهُ﴾ [المائدة: ١٨]، و﴿جَزَاؤُهُمُ﴾، و﴿أَبَاؤُكُمْ﴾، و﴿أَبْنَاؤُكُمْ﴾ [النساء: ١١]، و﴿التَّنَائُؤُشُ﴾ [سبأ: ٥٢]، على قراءة من همز، وشبهه. وكذلك: ﴿رُؤُفٌ﴾ [البقرة: ٢٠٧]، على قراءة من قصر.

والساكنة نحو قوله: ﴿يُؤْمِنُونَ﴾ و﴿يُؤْفِكُونَ﴾ و﴿الْمُؤْمِنُونَ﴾ و﴿الْمُؤْتَفِكَةَ﴾ [النجم: ٥٣]، و﴿الْمُؤْتَفِكَاتُ﴾ [التوبة: ٧٠]، والحاقة: [٩]، و﴿سُؤْلُكَ﴾ [طه: ٣٦]، و﴿تَسْؤُهُمُ﴾ [آل عمران: ١٢٠]، والتوبة: [٥٠]، و﴿الَّذِي أُؤْتِمِنُ﴾ [البقرة: ٢٨٣]، وشبهه. والمتطرفة المكسورة نحو قوله: ﴿كَأَمْثَالِ اللَّؤْلُؤِ﴾ [الواقعة: ٢٣]، و﴿مِنْ ذَهَبٍ وَلُؤْلُؤٍ﴾ [الحج: ٢٣]، وفاطر: [٣٣]، على قراءة من قرأ بالخفض.

والمضمومة نحو قوله: ﴿إِنْ أَمَرُوا هَلْكَ﴾ [النساء: ١٧٦]، [٥٧ أ] و﴿لُؤْلُؤُ مَكْنُونٍ﴾ [الطور: ٢٤]، وكذلك: ﴿الْمَلُؤَا﴾ [المؤمنون: ٢٤]، والنمل: [٢٩]، [٣٢]، [٣٨]، و﴿تَفْتُؤًا﴾ [يوسف: ٨٥]، و﴿يَعْبُؤًا﴾ [الفرقان: ٧٧]، ﴿لَا تَظْمَأُ﴾ [طه: ١١٩]، و﴿يَذْرُؤًا﴾ [النور: ٨]، و﴿يَنْبُؤًا﴾ [القيامة: ١٣]، و﴿أَوْمَنَ يَنْشُؤًا﴾ [الزخرف: ١٨]، و﴿نَبُؤَا الْخَصْمِ﴾ [ص: ٢١]، و﴿نَبُؤَا عَظِيمٍ﴾ [ص: ٦٧]. وكذلك: ﴿جَزْؤًا﴾ [المائدة: ١٨].

٢٩، ٣٣، والزمز: ٣٤، والشورى: ٤٠، والحشر: ١٧، و﴿شُرْكُؤُا﴾ [الأنعام: ٩٤، والشورى: ٢١]، و﴿الضُّعْفُؤُا﴾ [إبراهيم: ٢١]، و﴿مَا نَسْلُؤُا﴾ [هود: ٨٧]، و﴿مَا دُعُؤُا﴾ [غافر: ٥٠] وشبهه، مما رسمت الهمزة المتطرفة المضمومة فيه واواً على نحو حركتها، ومُرَادِ الاتصال دون الانفصال.

فإذا نُقِطَ هذا الضرب جُعِلَتِ الهمزة نقطةً بالصفراء في الواو نفسها، وجُعِلَتْ حركتها نقطةً بالحمراء من فوقها إن كانت مفتوحة، ومن تحتها إن كانت مكسورة، وأمامها إن كانت مضمومة، وإن كانت ساكنة جُعِلَ عليها علامة السكون.

* * *

وأما وقوع الهمزة بعد الواو فيكون حشواً وطرفاً، وتتحرك في الحشو بالفتح، وفي الطرف بالحركات الثلاث.

فالتي في الحشو، نحو قوله: ﴿سُوءًا يُجْزَى بِهِ﴾ [النساء: ٢٣]، و﴿سُوءَةَ أَخِيهِ﴾ [المائدة: ٣١]، و﴿سُوءَاتِكُمْ﴾ [الأعراف: ٢٦]، و﴿سُوءَاتِهِمَا﴾ [الأعراف: ٢٠، ٢٢، ٢٧، وطه: ١٢١]، و﴿النُّبُوءَةُ﴾ [آل عمران: ٧٩] على قراءة من همز، وشبهه. سواء انضم ما قبل الواو أو الفتح.

والتي في الطرف نحو قوله: ﴿وَالسُّوءَ عَلَى الْكَافِرِينَ﴾ [النحل: ٢٧]، و﴿بِالسُّوءِ﴾ [النساء: ١٤٨، ويوسف: ٥٣، والممتحنة: ٢]، و﴿عَنْ سُوءٍ فَإِنَّ اللَّهَ﴾ [النساء: ١٤٩]، و﴿مِنْ سُوءٍ مَا بُشِّرَ بِهِ﴾ [النحل: ٥٩]، و﴿ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾ [البقرة: ٢٢٨]، و﴿لَمْ يَمَسْسَهُمْ سُوءٌ﴾ [آل عمران: ١٧٤]، و﴿سُوءَ أَعْمَالِهِمْ﴾ [التوبة: ٣٧]، وشبهه.

فإذا نُقِطَ هذا الضرب جُعِلَتِ الهمزة نقطةً بالصفراء بعد الواو في البياض، وجُعِلَتْ حركتها نقطةً بالحمراء من فوقها إن كانت مفتوحة، ومن تحتها إن كانت مكسورة، ومن أمامها إن كانت مضمومة. وإن لحقها تنوين في حال النصب جُعِلَتْ الحركة والتنوين [٥٧ ب] نقطتين على الألف المصورة بعدها، على ما تقدّم. وإن لحقها في حال الرفع والخفض جُعِلَتِ النقطتان تحتها في الخفض، وأمامها في الرفع.

ولم تُصَوِّر الهمزة في هذا الضرب فراواً من الجمع بين صورتين مُتَّفَقَتَيْنِ، ولأنها إذا سُهِّلَتْ في ذلك أُلْقِيَ حركتها على ما قبلها، وسقطت من اللفظ، فلم تُصَوِّر لذلك. وقد صَوَّرَهَا كُتَّابُ المصاحف في ثلاث كَلِمٍ. وهنَّ قوله: ﴿أَنْ تَبُوءَ﴾ في

[المائدة: ٢٩]، و﴿لَتَنُوْا﴾ في [القصص: ٨٧]، و﴿السَّوْءَى﴾ في [الروم: ١٠]، فإذا نُقِطَ جُعِلَت الهمزة فيهن في الألف التي هي صورتها، وحركتها عليها في الفتح، وأمامها في الرفع.

وهذه صورة الألف وموقع الهمزة منها:

ا ا ا

وهذه صورة الياء، وموقع الهمزة منها:

ي ي ي

وهذه صورة الواو، وموقع الهمزة منها:

و و و

فهذه مواضع الهمزة من الألف [والياء] والواو على وجه الاستقصاء، وعلى ما يوجبه قياس العربية، وتحققه طريق التلاوة، ومذاهب أئمة القراءة.

فأما ما يُحكى عن بعض المتقدمين من الثَّقَاتِ والنحويين من جعلهم للهمزة مع حرف المدّ أحكامًا كثيرة سوى ما ذكرناه، وإيقاعهم إياها في أماكن شتى منهن، وتلقيبهم الواو والألف وموضع الهمزة منهما بالألقاب جمّة، كقولهم: هامة الواو، ويافوخ الواو، وقَمَحْدُوَّة الواو، وجبهة الواو، وخاصرة الواو، ومَضْجَعُ الواو، وقفا الواو، [٥٨ أ] وذنب الواو، إلى غير ذلك من الألقاب التي قَضَوْا، لوقوع الهمزة فيها في الألف والياء والواو، فشيء لا وجه له في قياس، ولا معنى في نظر، ولا حقيقة له في تلاوة، ولا أثر له في نقل، فلا ينبغي الإصغاء إليه، ولا يجب العمل به، لخروجه عمّا ذكرناه، ومباينته لِمَا حَدَدْنَاهُ، مما دللنا على صحته وكيفية حقيقته.

ومما يبين ما ذهبنا إليه من أن للهمزة مع الأحرف الثلاثة ثلاثة أحكام لا غير، وَزَفَعُ الإشكال في صحّة ذلك، وَبُطِلَ ما عداه مما ذهب إليه من أوماناً إليه من النّقاط والنّحاة، إجماعُ أئمة القراءة وعلماء العربية على أن موضع الهمزة من الكلمة يُمْتَحَنُ بالعين، فحيثما استقرّت العين فهو موضع الهمزة. ونحن إذا امتحنا موضعها بذلك لم تتعدّ أحد الثلاثة المواضع التي حدّناها وشرحناها، ولم تستقرّ في غيرها، فدلّ ذلك دلالة قاطعة على صحّة ما قلناه، وذهبنا إليه، وَبُطِلَ ما خالفه وخرج عنه، مما ذهب إليه مخالفونا، وبالله التوفيق.

فإن قال قائل: من أين انعقد إجماع من ذكرته من القرّاء والنحويّين على تخصيص العين دون سائر حروف الحلق وغيرها بالامتحان لموضع الهمزة؟
 قيل: لمعنى في العين أوجب لها التخصيص، وهو كونها أكثر حروف المعجم وروداً في المنطق، وتكرّراً في اللفظ، فَجُعِلَتْ للامتحان لخصّتها وقرب تناولها، ولتناسبٍ وَكَيْدٍ أيضاً بينها وبين الهمزة، وهو اجتماعهما دون غيرها من حروف [٥٨ ب] الحلق في الجهر الذي هو الإعلان، والشّدّة التي هي ارتفاع الصوت بالحرف. وكونُ العين أوّلَ حرف من المخرج الثاني من الحلق؛ كما أنّ الهمزة أوّلَ حرف من المخرج الأوّل منه، وهو الذي يلي الثاني، ويتّصل به، فلذلك خُصّت بالامتحان، وانفردت بالدلالة على موضع استقرار الهمزة من الكلمة، ولأجله أيضاً جَعَلَ جميع النحويّين والكتّاب في الكتب صورتها صورة عين، إعلاماً بذلك، ودلالةً عليه.

فإن قال: فمن أين اصطلاح السلف على أن جعلوا علامة الهمزة، وهي حرف من الحروف، نقطةً بالصفراء، والنقطة علامة لحركات الحروف؟
 قيل: اصطلاحوا على ذلك من حيث اجتمعت معهنّ في أن جُعِلَ لها صورة، كما تُجْعَلُ لهنّ. فلما شاركتهن في جَعَلَ الصورة شاركتهن في العلامة. ثم خُصّت الهمزة دونهنّ بأن جُعِلت بالصفراء، وجُعِلنّ دونها بالحمراء، لتتميّز بذلك منهنّ، وتبينَ به عنهنّ؛ إذ كانت حرفاً من الحروف، وكنّ حركات حروف.

على أن سلف أهل العراق قد خالفوا سلف أهل المدينة في ذلك، فجعلوها بالحمراء كالحركات. وما جرى عليه استعمال أهل المدينة من جعلها بالصفراء، فَرَقاً بينها وبين الحركات، هو الوجه، وعليه العمل. حدّثنا أحمد بن عمر الجيزي، قال:

نا محمد بن الأصبغ الإمام، قال: نا عبد الله بن عيسى، قال: نا قالون قال: في مصاحف أهل المدينة ما كان من الحروف التي بنقط الصفرة فمهموزة.

فإن قيل: فمن أين خُصَّتْ حروف المدّ الثلاثة، الألف والياء والواو، بأن جُعِلْنَ [٥٩ أ] صورةً للهمزة دون غيرهنّ من الحروف؟

قيل: وجب تخصيصهنّ بذلك، من حيث شاركتهنّ في الإعلال والتغيير، وكانت الهمزة إذا عُدِلَ بها عن التحقيق إلى التخفيف، قُرِبَتْ منهنّ في حال التسهيل، فُجِعِلَتْ المفتوحة بينها وبين الألف، والمكسورة بينها وبين الياء، والمضمومة بينها وبين الواو، وأُبْدِلَتْ حرفًا خالصًا منهنّ في حال البدل، فلذلك جُعِلْنَ صورًا لها، دون سائر الحروف، وبالله التوفيق.

فصل

واعلم أنّ الهمزة إذا تَوَسَّطَتْ في الكلمة، أو وقعت طرفًا منها، وسَكَنَ ما قبلها، وسواء كان ذلك الساكن حرف مدّ ولين فقط، أو حرفًا جامدًا من سائر الحروف، فإنها لم تُصَوِّرْ خطًّا في الحالين في جميع المصاحف، لأنها إذا سُهِّلَتْ أُلْقِيَ حركتها على ذلك الساكن، وأُسْقِطَتْ من اللفظ رأسًا، فلم تُجْعَلْ لها صورة لذلك.

فحروف المدّ نحو قوله: ﴿يُرَءَوْنَ﴾ [النساء: ١٤٢]، و﴿بِرِيئُونَ﴾ [يونس: ٤١]، و﴿بِرَاءَةٌ﴾ [التوبة: ١]، والقمر: ٤٣]، و﴿بِرِيءٌ﴾ و﴿مِنْ سُوءٍ﴾ [النحل: ٥٩]، وشبهه.

وحروف اللين نحو: ﴿سَوْءَةٌ أَخِي﴾ [المائدة: ٣١]، و﴿سَوْءَاتِكُمْ﴾ [الأعراف: ٢٦]، و﴿كَهَيْئَةٍ﴾ [آل عمران: ٤٩]، والمائدة: ١١٠]، و﴿اسْتَيْسُّوا﴾ [يوسف: ٨٠]، وشبهه.

والحروف الجامدة، نحو قوله: ﴿وَيَسْتَلُونَ عَنْهُ﴾ [الأنعام: ٢٦]، و﴿يَسْتَلُونَ﴾ [الأحزاب: ٢٠]، والذاريات: ١٢]، و﴿يَجْزُرُونَ﴾ [المؤمنون: ٦٤]، و﴿لَا تَجْزُرُوا﴾ [المؤمنون: ٦٥]، ﴿لَا تُسْأَلُ﴾ [البقرة: ١١٩]، و﴿يَسْتَمُونَ﴾ [فصلت: ٣٨]، ﴿لَا يَسْتَمُ﴾ [فصلت: ٤٩]، و﴿يَبْنِي الْمَرْءُ﴾ [البقرة: ١٠٢]، والأنفال: ٢٤]، و﴿دِفْءٌ﴾ [النحل: ٥]، و﴿يَقْرَأُ الْمَرْءُ﴾ [عبس: ٣٤]، و﴿مِلْءُ الْأَرْضِ﴾ [آل عمران: ٩١]، وشبهه.

إِلَّا قَوْلَهُ: ﴿أَنْ تَبُوءَ﴾ [المائدة: ٢٩]، و﴿لَتَنْوَأَنَّ﴾ [القصص: ٧٦]، و﴿السُّوَى﴾ [الروم: ١٠]، فَإِنَّ الهمزة صُوِّرَتْ فِي هَذِهِ الثَّلَاثَةِ أَلْفًا، كَمَا قَدَّمْنَاهُ.

وَكَذَا صُوِّرَتْ يَاءٌ فِي قَوْلِهِ فِي (الكهف): ﴿مُؤْتَلَا﴾ [٥٨].

[٥٩ ب] فَأَمَّا قَوْلُهُ: ﴿النَّشَاءُ﴾ فِي [العنكبوت: ٢٠] وَ [النجم: ٤٧] وَ [الواقعة: ٦٢]، فَإِنَّ كِتَابَ الْمُصَاحِفِ اتَّفَقُوا عَلَى رِسْمِ أَلْفٍ بَعْدَ الشَّيْنِ فِي ذَلِكَ، إِمَّا عَلَى قِرَاءَةٍ مِنْ فَتْحِ الشَّيْنِ، وَأُثْبِتَ بَعْدَهَا أَلْفًا؛ وَإِمَّا عَلَى قِرَاءَةٍ مِنْ أَسْكَانِ الشَّيْنِ، وَلَمْ يُثْبِتْ بَعْدَهَا أَلْفًا فِي اللَّفْظِ؛ إِلَّا أَنَّ الهمزة صُوِّرَتْ أَلْفًا لِتَحْرِكِهَا بِالْفَتْحِ، كَمَا تُصَوَّرُ مَعَ الْحَرَكَةِ، وَذَلِكَ الْأَصْلُ، وَحُذِفَ صَوْرَتُهَا مَعَ السَّاكِنِ تَخْفِيفًا وَاجْتِنَاءً. وَأَيْضًا فَإِنَّ السَّاكِنَ الْوَاقِعَ قَبْلَهَا لَمَّا كَانَ بِمَنْزِلَةِ الْمَوْقُوفِ عَلَيْهِ كَانَتْ هِيَ بِمَنْزِلَةِ الْمُتَبَدِّلَةِ الَّتِي تُصَوَّرُ أَلْفًا، بِأَيِّ حَرَكَةٍ تَحَرَّكَتْ. وَلِذَلِكَ لَمْ تُجْعَلْ مَعَهُ فِي التَّخْفِيفِ بَيْنَ بَيْنٍ، وَحُذِفَتْ حَذْفًا، وَهَذِهِ الْعِلَّةُ فِي هَذِهِ الْمَوَاضِعِ وَشَبَّهَهَا تُؤْذَنُ بِمُرَادِ تَحْقِيقِ الهمزة، فَلِذَلِكَ أُثْبِتَتْ صَوْرَتُهَا فِيهَا. وَالْعِلَّةُ الْأُولَى تُؤْذَنُ بِتَسْهِيلِهَا، فَلِذَلِكَ حُذِفَتْ صَوْرَتُهَا فِي الْمَوَاضِعِ الَّتِي حُذِفَتْ فِيهَا^(١).

وَالهمزة قَدْ تُصَوَّرُ عَلَى الْمَذْهَبَيْنِ مِنَ التَّحْقِيقِ وَالتَّسْهِيلِ، دَلَالَةٌ عَلَى فُسُوهَا وَاسْتِعْمَالِهَا فِيهَا، إِلَّا أَنَّ أَكْثَرَ الرِّسْمِ وَرَدَ عَلَى التَّخْفِيفِ. وَالسَّبَبُ فِي ذَلِكَ كَوْنُهُ لُغَةً الَّذِينَ وَلَّوْا نَسَخَ الْمُصَاحِفِ زَمَنَ عَثْمَانَ، رَحِمَهُ اللَّهُ، وَهَمَّ قَرِيشٌ. وَعَلَى لُغَتِهِمْ أُقِرَّتِ الْكِتَابَةُ حِينَ وَقَعَ الْخِلَافُ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ الْأَنْصَارِ فِيهَا، عَلَى مَا وَرَدَ فِي الْخَبَرِ الثَّابِتِ الْمَذْكُورِ فِي كِتَابِ الْمَرْسُومِ^(٢)، فَلِذَلِكَ وَرَدَ تَصْوِيرُ أَكْثَرِ الهمزِ عَلَى التَّسْهِيلِ؛ إِذْ هُوَ الْمُسْتَقَرُّ فِي طِبَاعِهِمْ، وَالْجَارِي عَلَى أَلْسِنَتِهِمْ. وَ [أَمَّا] الْقُرْآنُ فَمُنْزَلٌ بِالْوَجْهِينِ مِنَ التَّحْقِيقِ وَالتَّخْفِيفِ، وَهُمَا مِنَ السَّبْعِ اللُّغَاتِ الَّتِي أَدْنَى اللَّهِ تَعَالَى لِلْأُمَّةِ فِي اسْتِعْمَالِهَا، وَالْقِرَاءَةُ بِمَا شَاءَتْ [٦٠ أ] مِنْهَا.

فَإِذَا نُقِطَ جَمِيعٌ مَا تَقَدَّمَ جُعِلَتْ الهمزةُ نَقْطَةً بِالْصَفَرَاءِ بَعْدَ السَّاكِنِ فِي السَّطْرِ، وَجُعِلَتْ الْحَرَكَاتُ مَعَهَا عَلَى مَا تَقَدَّمَ. وَتُجْعَلُ النُّقْطَةُ بِالْصَفَرَاءِ، وَحُرْكَتُهَا عَلَيْهَا، فِي

(١) فِي الْأَصْلِ الْمَخْطُوطِ: فِيهِ، وَهُوَ غَلَطٌ.

(٢) يُرِيدُ بِكِتَابِ الْمَرْسُومِ كِتَابَهُ الْمَوْسُومَ «بِالْمَقْنَعِ فِي مَعْرِفَةِ رِسْمِ مُصَاحِفِ الْأَمْصَارِ» وَقَدْ طُبِعَ الْمُسْتَشْرِقُ الْأَلْمَانِي أَوْتُو بَرْتَزِلْ هَذَا الْكِتَابُ مَعَ «كِتَابِ النُّقْطِ»، وَهُوَ مُخْتَصَرٌ وَجِيزٌ فِي نَقْطِ الْمَصَاحِفِ، فِي إِسْتَنْبُولَ سَنَةِ ١٩٣٢، فِي سِلْسَلَةِ النُّشُرَاتِ الْإِسْلَامِيَّةِ لَجَمْعِيَّةِ الْمُسْتَشْرِقِينَ الْأَلْمَانِيَّةِ، وَهُوَ الْكِتَابُ الثَّلَاثُ فِي هَذِهِ السِّلْسَلَةِ، كَمَا طُبِعَ الْأَسَازُ مُحَمَّدُ أَحْمَدُ دِهْمَانُ مَعَ «كِتَابِ النُّقْطِ» أَيْضًا فِي دِمَشْقَ سَنَةِ ١٩٤٤. (وَانْظُرْ أَيْضًا الْمَقْنَعُ ١٢٩ - ١٣٠).

قوله: ﴿النَّشْأَةُ﴾ في الألف نفسها؛ لأنها صورة لها، وذلك على قراءة من أسكن الشين. فأما على قراءة من فتح الشين فإنَّ الهمزة تُجْعَلُ، وحركتها عليها، بعد الألف في البياض. وكذا تُجْعَلُ الهمزة نقطةً بالصفراء في الياء نفسها في قوله: ﴿مَوْثُلًا﴾، وَتُجْعَلُ حركتها تحتها، وبالله التوفيق.

باب

ذكر نَقْط ما اجتمع فيه ألفان، فحُذِفَتْ إحداهما اختصارًا

اعلم أن (يا) التي للدعاء و(ها) التي للتنبيه إذا اتصلتا بكلمة أولها همزة، فإن رسم المصاحف جاء بحذف الألف من آخرهما، ووصل الياء والهاء بتلك الكلمة التي همزتها مُبْتَدَأَةً، فصار ذلك كلمةً واحدةً في الخط، وهو في الأصل والتقدير كلمتان. وإنما حُذِفَتْ الألف من آخر الكلمة الأولى من حيث وُصِلَتْ الكلمتان، وصارتا بذلك كالكلمة الواحدة التي لا تنفصل، فكما لا يُجْمَع بين ألفين في الرسم في كلمة، كراهةً لتوالي صورتين متفتتين، كذلك لا يُجْمَع أيضًا بينهما فيما صار بالوصل مثلها لذلك. وقال بعض النحويين: إنما لم يُجْمَع بين ألفين في الرسم، من حيث لم يُجْمَع بينهما في اللفظ.

فأما (يا) التي للدعاء، فنحو قوله: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ﴾ و﴿يَا أَهْلَ يَثْرِبَ﴾ [الأحزاب: ١٣]، و﴿يَا بَنِي إِسْرَافِيلَ﴾ [يوسف: ٤، ومريم: ٤٣، ٤٤]، [٦٠ ب] و﴿يَا إِبْرَاهِيمُ﴾ [هود: ٧٦، ومريم: ٤٦]، والأنبياء: ٦٢، والصفافات: ١٠٤]، و﴿يَا أُخْتُ هَارُونَ﴾ [مريم: ٢٨]، و﴿يَا أُولِي الْأَلْبَابِ﴾ [البقرة: ١٧٩، ١٩٧، والمائدة: ١٠٠، والطلاق: ١٠]، و﴿يَا أَيُّهَا النَّفْسُ﴾ [الفجر: ٢٧]، و﴿يُنَادِمُ﴾ [البقرة: ٣٥، والأعراف: ١٩، وطه: ١١٧، ١٢٠]، وشبهه.

وأما (ها) التي للتنبيه، فنحو قوله: ﴿هَآؤُنَّ﴾ [آل عمران: ٦٦، ١١٩]، والنساء: ١٠٩، ومحمد: ٣٨]، و﴿هَؤُلَاءِ﴾ حيث وقعا.

وقد زعم أحمد بن يحيى ثعلب وموافقوه أن المحذوفة من إحدى الألفين في الرسم في هذا الضرب هي الهمزة، وأن الثابتة فيه منهما هي الألف الساكنة وليس ذلك بالوجه. وذلك من جهات أربع:

إحداهن: أن ثعلباً وموافقيه قد أجمعوا معنا على أن المحذوف من الرسم تخفيفاً في نحو قوله: ﴿يَلْرَبْ﴾ [الفرقان: ٣٠، والزخرف: ٨٨]، و﴿يَقُومْ﴾ [البقرة: ٥٤]، و﴿يُنْوُحْ﴾ [هود: ٣٢، ٤٦، ٤٨، الشعراء: ١١٦]، و﴿هَذَا﴾ و﴿هَذَا﴾ [طه: ٦٣، والحج: ١٩]، و﴿هَذِهِ﴾ و﴿هَتَيْنِ﴾ [القصص: ٢٧]، و﴿أَهْلَكَذَا﴾ [النمل: ٤٢]، وشبهه، من المنادى والتنبيه من الأسماء هو الألف الساكنة لا غير، لعدم سواها في ذلك. فكما حُذِفَتْ هاهنا بإجماع، كذلك يجب أن تُحَذَفَ هناك. لا سيما وقد دخلت فيه خاصّةً على ما هو مثلها في الصورة، وهو الهمزة.

والثانية: أن الأولى وقعت طرفاً، والتغييرُ بالحذف وغيره أكثر ما يُسْتَعْمَلُ فيه. والثانية وقعت ابتداءً، والمُبْتَدَأُ لا يُحَذَفُ.

والثالثة: أن الأولى ساكنة، والساكن قد يُعَيَّرُ كثيراً بالحذف وغيره، والثانية متحركة، والمتحرك لا يُحَذَفُ، ولا تُعَيَّرُ صورته.

والرابعة: أن التغيير في الساكنين بالحذف والتحريك، وفي المثلين إذا أُذْغِمَ أحدهما في الآخر إنما يلحق الحرف الأول منهما، دون الثاني. فكذا يجب أن تكون الألف المُعَيَّرَةُ بالحذف من إحدى الألفين، فيما تقدّم، هي الأولى دون الثانية.

وإلى ذلك ذهب الكسائي [٦١ أ] وغيره من النحويين، وبه أقول.

فإذا نُقِطَ هذا الضرب على ما ذهبنا إليه، وأوضحنا صحته، جُعِلَتِ الهمزة نقطةً بالصفراء في الألف المصوّرة، لأنها صورتها، وجُعِلَتِ حركتها نقطةً بالحمراء من فوقها إن كانت مفتوحة، ومن أسفلها إن كانت مكسورة، ومن أمامها إن كانت مضمومة. ورُسِمَتِ أَلِفُ بالحمراء بين الياء والهاء، وبين تلك الألف. وإن شاء الناظر لم يرسمها، وجعل مَطَّةً في موضعها، على قراءة من جعل المنفصل كالم متصل في حروف المدّ مع الهمزة.

فأما قوله: ﴿يُنَادِمُ﴾ حيث وقع، فمرسوم في كل المصاحف بألف واحدة بين الياء والدال، وهي الألف المُبْدَلَةُ من همزة فاء الفعل الساكنة، لا التي هي همزة محقّقة في أول الكلمة. وذلك من حيث كانت المُبْدَلَةُ هي الثابتة في الرسم، والمحقّقة المُبْتَدَأَةُ هي المحذوفة فيه، في ﴿ءَادَمَ﴾ و﴿ءَاَزَرَ﴾ [الأنعام: ٧٤]،

و﴿ءَامَنَ﴾ و﴿ءَاتَى الْمَالَ﴾ [البقرة: ١٧٧]، وشبه ذلك من الأسماء والأفعال، لكون الأولى زائدة في ذلك، وكون الثانية أصلية فيه.

فإذا نُقِطَ ذلك جُعِلَت الهمزة نقطةً بالصفراء، وحركتها عليها، قبل الألف المصوّرة في البياض. ورُسِمَ بعد الياء ألف بالحمراء، وجُعِلَت مَطَّةً في موضعها.

وأما قوله: ﴿هَلْؤَلَاءِ﴾ حيث وقع، فمرسوم أيضًا في جميع المصاحف بواو بعد الهاء، من غير ألف بعدها، ولا قبل الواو. وذلك من حيث وُصِلَت الكلمتان، وجُعِلَتَا كلمةً واحدة تخفيفًا، فلذلك حذفوا الألف التي هي آخر الكلمة الأولى. [٦١ ب] وحذفوا الألف التي هي أول الكلمة الثانية، لَمَّا كانت الواو المصوّرة بعدها، للفرق أو لبيان الهمزة، تكفي منها، وتقوم مقامها؛ إذ هي من جنس حركتها، لا سيمًا وقد صارت بالوصل كالتوسطة التي تُصَوَّر في حال انضمامها واوًا، سواء أُريدَ تحقيقها أو تسهيلها. وزالت بذلك صورة ما يوجب إلحاق واو فيه، ليُفَرَّقَ بها بين المشبهين في الصورة.

فإذا نُقِطَ ذلك على هذا المذهب جُعِلَت الهمزة نقطةً بالصفراء، وحركتها نقطة بالحمراء أمامها، في الواو نفسها. ورُسِمَت ألف بالحمراء بعد الهاء، وإن شاء الناقل لم يرسمها، وجعل في موضعها مَطَّةً.

وجائز أن تكون الواو في ذلك ليست بصورة للهمزة، لكنها التي للفرق بين ﴿إِلَى﴾ و﴿أُولَى﴾، وهو مذهب النحويين.

فإذا نُقِطَ ذلك على هذا المذهب رُسِمَ بعد الهاء ألف بالحمراء، ولم يكن بدّ من ذلك؛ لأنها صورة للهمزة التي هي أول الكلمة. وجُعِلَت الهمزة نقطةً بالصفراء في تلك الألف، وحركتها أمامها. وجُعِلَ على الواو المصوّرة دارةً صغيرة، علامة لزيادتها، وأنها غير ملفوظ بها. ولا يجوز أن يُرَسَمَ قبل تلك الألف التي هي صورة للهمزة ألف أخرى، فتتوالى بذلك ألفان، وذلك مرفوض في الكتابة، غير مستعمل في الرسم.

وأما قوله: ﴿تَرَاءَا الْجَمْعَانِ﴾ في سورة [الشعراء: ٦١]، فرُسِمَ في جميع المصاحف أيضًا بألف واحدة.

فَتَحْتَمِلُ تلك الألفُ المرسومة أن تكون أَلِفُ البناء التي من مثال (تَفَاعَلَ)، وأن تكون المحذوفةُ التي هي لَامٌ من الفعل؛ لأن الأصل في هذه الكلمة (تَرَاءَى)، ومثل [٦٢ أ] ذلك من السالم (تَضَارَبَ) و(تَقَاتَلَ) و(تَشَاتَمَ) وشبهه. فلَمَّا تحرَّكت الياء التي هي لام، وانفتح ما قبلها انقلبت أَلِفًا، فصارت (تَرَاءَا)، [ووقعت] الهمزة بين ألفين، أَلِفُ البناء والألفُ المنقلبة، والهمزة لخفائها، وبُعْدٍ مخرجها، واستغنائها عن الصورة، ليست بفاصل قوي؛ فكأن الألفين قد اجتمعتا متوالييتين، فحُذِفَتْ إحداهما اختصارًا.

وكانت الثانية منهما أولى بالحذف، إذ لم يكن منه بدٌ، من حيث لم يُجْمَع بين صورتين متفقتين في الرسم، كراهةً للجمع بينهما، واكتفاءً بالواحدة منهما، من ثلاثة أوجه:

أحدها: وقوعها في الطرف الذي هو موضع التغيير بالحذف وغيره.

والثاني: سقوطها من اللفظ في حال الوصل، لسكونها وسكون أول ما تُوصَلُ به، وهو اللام من ﴿الْجَمْعَانِ﴾، فكما لزمها السقوط من اللفظ في حال الوصل، كذلك أُسْقِطَتْ من الرسم. وذلك من حيث عاملوا في كثير من الكتابة اللفظ والوصل، دون الأصل والقطع. ألا ترى أنهم لذلك حذفوا الألف والياء والواو في نحو قوله: ﴿آيَةُ الْمُؤْمِنُونَ﴾ [النور: ٣١]، و﴿سَوْفَ يُؤْتِي اللَّهُ﴾ [النساء: ١٤٦]، و﴿يَذْغُ الْإِنْسَانُ﴾ [الإسراء: ١١] وشبهه، لَمَّا سقطن من اللفظ، لسكونهن وسكون ما بعدهن. [و] بَنَوْا الخطَّ على ذلك، فأسقطوهن منه؛ فكما عومل اللفظ في هذه الحروف، وبُنِيَ الخط عليه فيهن، كذلك عومل أيضًا فيما تقدَّم، وبُنِيَ عليه فيه.

والثالث: كون الأولى داخلَةً لمعنى لا بد من تأديته، وهو بناء (تَفَاعَلَ) الذي يُخَصُّ به، إذا تقدَّم، [٦٢ ب] الاثنان والجماعة، فوجب أن تكون هي المرسومة دون الأخرى؛ إذ برسمها وثباتها يتأدَّى معناها الذي جاءت لأجله، وبحذفها وسقوطها يختل.

وَتَحْتَمِلُ تلك الألف أن تكونَ الألفَ المنقلبةً من لام الفعل، وأن تكون المحذوفةُ أَلِفُ البناء؛ وذلك من ثلاثة أوجه أيضًا:

أحدها: أن المنقلبة من نفس الكلمة؛ إذ هي لام منها، وألف البناء زائدة، وإثبات الأصلي أولى من إثبات الزائد، إذا لزم حذف أحدهما.

والثاني: أنهما معًا ساكنتان، والهمزة بينهما، لِمَا ذكرناه من حالها، ليست تمنع من التثاقب. والساكنان إذا التَقَيَا معًا أَعْلَ بالحذف أو بالتحريك، الأول منهما دون الثاني؛ إذ بتغيير الأول يُتَوَصَّلُ إلى النطق بالثاني، وذلك ما لم تمنع من تغييره علة، وهي معدومة هاهنا، فوجب أن تكون الثابتة الألف المنقلبة، والمحذوفة أَلَفُ البناء، لذلك.

والثالث: أن الحرف الذي انقلبت الألف الثانية عنه، وهو الياء، كان متحرِّكًا فَأَعْلَ بالقلب، فإن حُذِفَ الْمُنْقَلِبُ عنه لحَقَّ لَامُ الفعل إعلانًا، تغيير ثم حذف. وإذا لحقها ذلك لم يبق لها أثر، من رسم ولا لفظ، يدلّ عليها، فوجب أن تثبت رسمًا لذلك، لِيُعْلَمَ بذلك أنها ثابتة مع عدم الساكن، وأنها إنما أُعْلِتْ بالقلب لا غير.

وهذا المذهب عندي في ذلك أَوْجَهُ، وهو الذي أختار، وبه أُنْقَطُ.

فإن قيل: من أين اخترت هذا المذهب، ورسم الألف في آخر هذه الكلمة يَدُلُّ على أنها ليست المنقلبة من لام الفعل، وَيُحَقِّقُ أنها التي للبناء. وذلك من حيث كانت المنقلبة لا تُرَسَّمُ في نظائر [٦٣ أ] ذلك، ممّا لامه ياء في الأصل من الأفعال، إلّا ياء. وكانت التي للبناء لا تُرَسَّمُ إلّا أَلْفًا؛ إذ هي مجهولة لا يُعْلَمُ لها أصل في ياء ولا واو؟.

قيل: ليس الأمر كما ذكرته، ولا على ما ظننته وقدرته. وذلك أن الألف المنقلبة لو رُسِمَتْ هاهنا ياء على الأصل لَأُلْتَبَسَتْ صورة الفعل الماضي المتقدم الذي على مثال (تَفَاعَلَ) الذي تلحقه الهمزة، وهو للثنين والجماعة، بصورة الفعل المستقبل الذي على مثال (تَفَعَّلَ) الذي لا همزة فيه، وهو للواحد فقط، نحو قوله: ﴿وَتَرَى الْأَرْضَ﴾ [الكهف: ٤٧، والحج: ٥، وفصلت: ٣٩]، و﴿تَرَى النَّاسَ﴾ [الحج: ٢]، وشبهه. فَرُسِمَتْ اللام هاهنا أَلْفًا، لِيُفَرَّقَ بذلك بين صورة الفعلين من الماضي والمستقبل، ويرتفع الالتباس به في معرفتهما.

وأيضًا فإنها لو رُسِمَتْ ياء لَلَزِمَ أن تُرَسَّمَ أَلَفُ البناء قبلها ضرورة، لعدم ما يوجب حذفها بذلك، وهو اجتماع صورتين متفقتين، من حيث غُيِّرَتِ الثانية، وُصُورَتِ ياء، ولم يجيء الرسم بذلك.

وأيضاً، فإن رسم الألف في آخر هذه الكلمة لا يمنع أن تكون المنقلبة، من حيث رُسِمَتْ كذلك بإجماع من كتاب المصاحف، من السلف والخلف في قوله: ﴿الْأَقْصَا الَّذِي﴾ [الإسراء: ١]، و﴿مِنْ أَقْصَا الْمَدِينَةِ﴾ [القصص: ٢٠، يس: ٢٠]، و﴿طَعَا الْمَاءَ﴾ [الحاقة: ١١]، في نظائر لذلك؛ لامتناع إمالتها فيه في حال الوصل، لأجل الساكن الذي لَقِيَهَا. وقد حَدَّثَنَا محمد بن أحمد بن علي البغدادي، قال: نا أبو بكر بن الأنباري، قال: نا إدريس بن عبد الكريم، قال: نا خلف بن هشام، قال: سمعت الكسائي يقول: إِنَّمَا كُتِبَتْ، يعني هذه الحروف، بالألف، للألف واللام اللتين بعد هذه الحروف. قال أبو عمرو: [٦٣ ب] وذلك من حيث مَعَنَّاها من الإمالة، لسقوطها من اللفظ وعدمها في حال الوصل، لأجلهما.

فثبت بجميع ما قَدَّمناه صَحَّة ما ذهبنا إليه، واخترناه، من كون الألف المرسومة المنقلبة، لا التي للبناء، وبالله التوفيق.

فإذا نُقِطَتْ هذه الكلمة على الوجه الأول الذي الألف المرسومة فيه للبناء جُعِلَتْ الهمزة نقطةً بالصفراء، وحركتها من فوقها نقطة بالحمراء، بعد تلك الألف في السطر. ورُسِمَتْ بعدها أَلْفٌ بالحمراء، دلالةً على أن بعد الهمزة أَلْفًا ثابتةً في حال الانفصال، ساقطةً في حال الاتصال، وصورة ذلك كما ترى: ﴿تَرَاءَ الْجَمْعَانِ﴾.

وإذا نُقِطَتْ على الوجه الثاني الذي الألف المرسومة فيه المنقلبة جُعِلَتْ الهمزة، وحركتها عليها، قبل تلك الألف، بينها وبين الرَاء. ورُسِمَ بعد الراء، بينها وبين الهمزة، أَلْفٌ بالحمراء، دلالةً على ثبوتها بينهما في كل حال. وإن شاء الناظر لم يرسمها، وجعل في موضعها مَطَّةً، ورَسَمَهَا أحسن، من حيث رَسَمَهَا السلف في نحو: ﴿الْعَلَمِينَ﴾ و﴿الْفَلْسِقِينَ﴾ و﴿الْكُفْرِينَ﴾ وشبهه، وصورة ذلك كما ترى: ﴿تَرَاءَ الْجَمْعَانِ﴾.

وأما قوله في (الزخرف): ﴿حَتَّى إِذَا جَاءَنَا﴾ [٣٨]، فرُسِمَ في جميع المصاحف بألف واحدة، فإن كان مرسومًا على قراءة التوحيد والإفراد، فذلك حقيقة رسمه. وإن كان مرسومًا على قراءة التثنية، فقد حُذِفَتْ منه أَلْفٌ واحدة.

والمحذوفة تَحْتَمِلُ أن تكون المنقلبة عن عين الفعل في (جاء)، والأصل (جَيًّا) [٦٤ أ] على مثال (فَعَلَ)، فلمَّا تحركت الياء، وانفتح ما قبلها انقلبت أَلْفًا. ثم أتت

ألف التثنية بعدها، فالتَقَّتَا معًا؛ لأن الهمزة الحائلة بينهما التي هي لام ليست بفواصل قويّ لخفائها ويُعَدُّ مخرجها، ولأنها لا صورة لها، فلَمَّا التَقَّتَا في الرسم وجب حذف إحداهما، فُحِذِفَتِ التي هي عين، لكونها أولهما. وأُثْبِتَتِ التي هي علامة الاثنين، لكونها ثانية، ولأن المعنى الذي جاءت لأجله يختلّ بحذفها.

فإذا نُقِطَ ذلك على هذا الوجه جُعِلَتِ الهمزة نقطةً بالصفراء، وحركتها عليها، قبل الألف السوداء. ورُسِمَ قبل الهمزة، وبعد الجيم ألفٌ بالحمراء، وصورة نُقْطِ ذلك على هذا الوجه كما ترى: ﴿جَنَانًا﴾.

وتَحْتَمِلُ المحذوفةُ أن تكون التي هي علامة الاثنين، من حيث كانت زائدة، وكان الثقل والكراهة إنما وجبا لأجلها، فلذلك حُذِفَتِ الزائدة، وأُثْبِتَتِ الأصلية، وذلك الوجه عندي؛ لأن عين الفعل الذي هو من سِخِّ الحرف قد أُعِلَّ بالقلب، فلم يكن لِيُعِلَّ بالحذف، فلا يبقى له أثر في الرّسم.

فإذا نُقِطَ ذلك على هذا الوجه جُعِلَتِ الهمزة نقطةً بالصفراء، وحركتها عليها، بعد الألف السوداء. وتُرْسَمُ بالحمراء ألفٌ بعد الهمزة، لا بدّ من ذلك، وصورة نُقْطِ ذلك على هذا الوجه كما ترى: ﴿جَاءَنَا﴾.

وأما قوله في (يونس): ﴿أَنْ تَبَوَّءَا لِقَوْمِكُمَا﴾ [٨٧]، فإنه مرسومٌ بألف واحدة، وتَحْتَمِلُ أن تكون صورة الهمزة التي هي لام، وأن تكون ألف التثنية، لِمَا ذكرناه. والأوجه هاهنا أن تكون ألف [٦٤ ب] التثنية؛ لأن الهمزة قد تستغني عن الصورة، فلا تُرْسَمُ خطأ. وذلك من حيث كانت حرفًا من الحروف، والألف الساكنة ليست كذلك.

فإذا نُقِطَ ذلك على هذا الوجه جُعِلَتِ الهمزة نقطةً بالصفراء، وحركتها عليها نقطة بالحمراء، قبل الألف السوداء في السطر، وصورة ذلك كما ترى: ﴿تَبَوَّءَا﴾.

وعلى الوجه الآخر تُجَعَلُ الهمزة وحركتها في الألف، وتُرْسَمُ بعد الألف ألفٌ أخرى بالحمراء، لا بدّ من ذلك، لِيَتَأَذَى اللفظ، ويتحقّق المعنى، وصورة ذلك كما ترى: ﴿تَبَوَّءَا﴾.

فصل

وكلُّ همزة مفتوحة، سواء تحرك ما قبلها أو سكن، إذا أتى بعدها ألف، سواء كانت زائدة أو مُبْدَلَةٌ من حرف أصليّ، فالقول في إثبات صورتها وحذف ما بعدها،

وفي حذف صورتها وإثبات ما بعدها، وجعل الهمزة على الوجهين، كالقول في ﴿أَنْ تَبُوءَ﴾ سواء. وذلك نحو قوله: ﴿مَثَابٌ﴾ و﴿مَثَابًا﴾ [النبا: ٢٢، ٣٩]، و﴿مَثَارِبٌ﴾ [طه: ١٨]، وكذلك: ﴿رَّءَا كَوْكَبًا﴾ [الأنعام: ٧٦]، و﴿فَرَّءَاهُ﴾ [فاطر: ٨، والصفات: ٥٥]، و﴿رَّءَا الْقَمَرَ﴾ [الأنعام: ٧٧]، و﴿رَّءَا الشَّمْسَ﴾ [الأنعام: ٧٨]، وشبهه، حيث وقع، وبالله التوفيق.

باب

ذكر نَقْط ما اجتمع فيه ياءان، فُحِذِفَتْ إحداهما إيجازًا

اعلم أن كتاب المصاحف اتفقوا على حذف إحدى الياءين من الرسم في قوله: ﴿النَّبِيِّنَ﴾، حيث وقع.

ويجوز أن تكون المحذوفة منهما الأولى التي هي زائدة للمد في بناء (فَعِيل)، لزيادتها، وأنها أول الياءين؛ لأن الهمزة بينهما، لخفائها، وأن لا صورة لها، ليست بفاصلة. فوجب لذلك حذفها من الرسم، إذ كُرِيَ الجمع بينها [٦٥ أ] وبين التي بعدها فيه.

ويجوز أن تكون المحذوفة من الياءين الثانية التي هي علامة الجمع، من حيث كان البناء يختل بحذف الأولى، وكان الثقل والكره للجمع بين صورتين متفتتين إنما وجب بالثانية لا بالأولى.

والمذهب الأول أوجه، لِمَا بَيَّنَّتهُ، ولأن الياء الثانية لَمَّا جاءت مُؤَدِّيةً عن معنى الجمع لزم إثباتها لِيَتَأَدَّى بذلك المعنى الذي جاءت له، وأيضًا فإنها ملازمة للنون، لا تفارقها ولا تنفصل عنها، من حيث كانتا معًا علامة للجمع، فوجب لذلك إثباتها ضرورةً.

فإذا نُقِطَ ذلك، على قراءة من همز على الأصل، جُعِلَتِ الهمزة نقطةً بالصفراء، وحركتها من تحتها نقطة بالحمراء قبل الياء السوداء. ورُسِمَ قبل الهمزة وبعد الباء، ياء بالحمراء، وهي ياء (فَعِيل). وإن شاء التَّاقُط لم يرسمها، وجعل مَطَّةً في موضعها، هذا على الوجه الأول المختار، وصورة ذلك كما ترى: ﴿النَّبِيِّنَ﴾.

وعلى الوجه الثاني: تُجْعَلُ الهمزة وحركتها بعد الياء السوداء، وتُلْحَقُ بعد الهمزة وقبل النون ياءٌ بالحمراء، وهي ياء الجميع. ولا بدُّ من إلحاق هذه الياء في هذا الوجه لِتَأْدَى بِإِلْحَاقِهَا الْمَعْنَى الَّذِي جَاءَتْ فِيهِ وَالنُّونُ لِأَجْلِهِ، وصورة ذلك كما ترى: ﴿الْبَيْتَيْنِ﴾.

وكذا تُلْحَقُ الياء في هذه الكلمة على الوجهين، في قراءة من لم يهمزها. وكذلك تُلْحَقُ في نظائر ذلك من الجمع، ممَّا حُذِفَتْ فِيهِ إِحْدَى الْيَاءَيْنِ كَرَاهَةً لِلْجَمْعِ بَيْنَهُمَا فِي الرَّسْمِ، على الوجهين جميعًا. وذلك نحو قوله: ﴿رَبَّائِنِ﴾ [آل عمران: ٧٩]، و﴿الْحَوَارِئِ﴾ [المائدة: ١١١]، و﴿فِي الْأُمَمِ﴾ [آل عمران: ٧٥]، والجمعة: [٢]، وشبهه.

فأما ما كان الحرف الواقع فيه قبل الياء والنون همزة، نحو قوله: ﴿الْمُسْتَهْزِئِينَ﴾ [الحجر: ٩٥]، و﴿مُتَكَبِّرِينَ﴾ و﴿خَاسِئِينَ﴾ [البقرة: ٦٥]، والأعراف: [١٦٦]، وشبهه [٦٥ ب] فَإِنَّ الْيَاءَ الْمَرْسُومَةَ قَبْلَ النُّونِ فِي ذَلِكَ تَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ صُورَةً لِلْهَمْزَةِ، لِتَحَرِّكُهَا وَتَحَرِّكَ مَا قَبْلَهَا؛ وَأَنْ تَكُونَ عَلَامَةً لِلْجَمْعِ، وَذَلِكَ الْأَوْجَهُ، لِمَا بَيَّنَّا قَبْلُ، وَلأن الهمزة، لكونها حرفًا من الحروف، قد تستغني عن الصورة.



وأما قوله في (مريم: ٧٤): ﴿أَنَّا وَرِءْيَا﴾، فإنه رُسِمَ فِي جَمِيعِ الْمَصَاحِفِ بِيَاءٍ وَاحِدَةٍ، فَإِنْ كَانَ رَسْمُهُ عَلَى قِرَاءَةٍ مِنْ لَمْ يَهْمِزْ، فَذَلِكَ حَقِيقَةُ رَسْمِهِ. وَإِنْ كَانَ عَلَى قِرَاءَةٍ مِنْ هَمْزٍ فَقَدْ حُذِفَتْ مِنْهُ يَاءٌ وَاحِدَةٌ، وَهِيَ الْأُولَى الَّتِي هِيَ صُورَةُ الْهَمْزَةِ السَّاكِنَةِ لَا غَيْرَ. وَذَلِكَ لِثَلَاثَةِ مَعَانٍ، أَحَدُهَا: أَنَّ الْهَمْزَةَ فِي حَالِ تَحْقِيقِهَا قَدْ تَسْتَغْنِي عَنِ الصُّورَةِ بِالشَّكْلِ، لِأَنَّهَا حَرْفٌ كَسَائِرِ الْحُرُوفِ. وَالثَّانِي: أَنَّهَا إِذَا سَهِّلَتْ فِي ذَلِكَ لَزِمَ إِبْدَالُهَا يَاءً سَاكِنَةً، لِأَجْلِ كَسْرِ الرَّاءِ الَّتِي قَبْلَهَا. ثُمَّ تُدْعَمُ فِي الْيَاءِ الَّتِي بَعْدَهَا لِلتَّمَاثُلِ. وَعَلَى هَذَا لَا تُصَوِّرُ رَأْسًا. وَالثَّالِثُ: أَنَّ الْأَلْفَ الْمُعَوَّضَةَ مِنَ التَّنْوِينِ الَّتِي يَتَّبِعُ الْإِعْرَابُ قَدْ جَاءَتْ مُثَبَّتَةً فِي آخِرِ هَذِهِ الْكَلِمَةِ، فَلَزِمَ أَنْ تَكُونَ الْيَاءُ الْمُتَّصِلَةُ فِي الرَّسْمِ بِهَا هِيَ الَّتِي يَلْحَقُهَا الْإِعْرَابُ لَا غَيْرَ.

وَإِذَا نَقِطَ ذَلِكَ جُعِلَتْ الْهَمْزَةُ نَقْطَةً بِالصَّفْرَاءِ، وَعَلَيْهَا عَلَامَةُ السُّكُونِ، بَيْنَ الرَّاءِ وَالْيَاءِ فِي الْبَيَاضِ، وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ.

باب

ذكر نَقْط ما اجتمع فيه واوان،
فَحُذِفَتْ إحداهما تخفيفاً

اعلم أن المصاحف اجتمعت على حذف [إحدى] الواوين في أربع كَلِم، وهنَّ قوله في (سبحان): ﴿لَيْسُوا أُولَئِكَ﴾ [الإسراء: ٧]، وقوله في (الأحزاب: ٥١): ﴿وَتُنَوِي إِلَيْكَ﴾، وقوله في (المعارج: ١٣): ﴿الَّتِي تُنَوِيهِ﴾ [٦٦ أ]، وقوله في (كُورَث): ﴿وَإِذَا الْمَوْءِدَةُ﴾ [التكوير: ٨].

* * *

فأما «ليسوا» فإن كان مرسومًا على قراءة من قرأه بالياء على التوحيد، أو بالنون على الجمع، فذلك حقيقة رسمه. إلا أن الألف رُسِمَتْ في آخره، على القراءتين، كما رُسِمَتْ في قوله: ﴿أَنْ تَبُوءَ﴾ [المائدة: ٢٩]، صورةً للهمزة. وإن كان مرسومًا على قراءة من قرأ بالياء على الجمع فقد حُذِفَتْ من رسمه إحدى الواوين اللَّتين الهمزة المضمومة بينهما، من حيث كانت الهمزة غيرَ فاصلة، لخفائها وعدم صورتها.

ويجوز أن تكون المحذوفة منهما الأولى التي هي عين من الفعل؛ إذ هي السابقة. ويجوز أن تكون الثانية التي هي علامة الجمع، من حيث كانت حرفًا زائدًا دخيلًا، وكانت الأولى من سنخ الحرف. والمذهب الأولُ أَوْجَهُ، لأنَّ معنى الجمع يختل بسقوط علامته، وعدم دليله.

فإذا نُقِطَ ذلك على الأول المختار جُعِلَتْ الهمزة نقطةً بالصفراء، وحركتها نقطةً بالحمراء أمامها، قبل الواو السوداء. ورُسِمَتْ واوُ بالحمراء قبل الهمزة وبعد السين، فتحصل الهمزة بين الواوين الحمراء والسوداء. وإن شاء الناظر لم يَرْسُم تلك الواو، وجَعَلَ مَطَّةً في موضعها بين السين والهمزة، وصورة ذلك كما ترى: ﴿لَيْسُوا﴾.

وإذا نُقِطَ على الوجه الثاني جُعِلَتْ الهمزة وحركتها بعد الواو السوداء. ورُسِمَتْ واو بالحمراء بعدها، لا بدَّ من ذلك، لِيَتَأَدَّى بها المعنى الذي جاءت له، فتحصل الهمزة بين الواوين السوداء والحمراء. وصورة ذلك كما ترى: [٦٦ ب] ﴿لَيْسُوا﴾.

وَإِذَا نُقِطَ ذَلِكَ عَلَى قِرَاءَةٍ مِنْ قَرَأَهُ بِالْيَاءِ عَلَى التَّوْحِيدِ، وَالنُّونِ عَلَى الْجَمْعِ جُعِلَتْ الهمزة نقطة بالصفراء، وحركتها عليها نقطة بالحمراء، في الألف المرسومة؛ لأنها صورة لها كما ذكرناه، وصورة ذلك كما ترى: ﴿لَيْسُوا﴾.

وَأَمَّا ﴿وَتُثْوِي إِلَيْكَ﴾ و﴿الَّتِي تُثْوِيهِ﴾ فإنهما رُسِمَا بواو واحدة، وهي الثانية المكسورة التي هي عين الفعل، لا الأولى التي هي همزة ساكنة، وفاء من الفعل. وذلك لخمسة معان، أحدها: أن الأولى هي السابقة منهما، والثاني: أنها ساكنة، والثانية متحركة. والثالث: أنها قد تستغني عن الصورة، لأنها حرف قائم بنفسه، من حيث اشتركت مع الهاء والألف في المخرج، ولحققتها الحركات والسكون. والرابع: أنها قد تُبَدَّلُ وَاوًا ساكنة، لأجل ضمة التاء قبلها، ثم تُدْعَمُ فِي الْوَاوِ التي بعدها للتماثل، فيمتنع تصويرها لذلك، كما يمتنع تصوير الأول من المثلين في كلمة واحدة، إذا أُدْغِمَ فِي الثَّانِي، نحو قوله: ﴿عَدُوِّي﴾ [المتحنة: ١]، و﴿وَلِيِّي﴾ [يوسف: ١٠١]، و﴿عَدُوْكُمُ﴾ [الأعراف: ١٢٩]، والأنفال: ٦٠، والممتحنة: ١]، و﴿وَلِيْكُمُ﴾ [المائدة: ٥٥]، وشبهه. والخامس: ثبوت الياء الساكنة في اللفظ والرسم التي لا تليها إلا كسرة لا غير، وهي كسرة الواو التي هي عين. فذلَّ ذلك كُلُّهُ عَلَى أَنَّ الثَّابِتَةَ فِي الرِّسْمِ هِيَ الْوَاوُ الثَّانِيَةُ، وَأَنَّ السَّاقِطَةَ هِيَ الْوَاوُ الْأُولَى التي هي همزة ساكنة في حال التحقيق.

فَإِذَا نُقِطَ ذَلِكَ جُعِلَتْ الهمزة نقطة بالصفراء، وعلامة السكون عليها، بين التاء والواو السوداء في بياض السطر. وجُعِلَتْ [٦٧ أ] تحت الواو السوداء نقطة بالحمراء علامة لكسرها. وإن شاء الناظر رَسَمَ بعد التاء وقبل الواو السوداء بالحمراء وَاوًا، وجَعَلَ الهمزة فيها، وألَّا يرسمها أحسن. وصورة ذلك كما ترى: ﴿تُثْوِي﴾ و﴿تُثْوِيهِ﴾.

وَأَمَّا ﴿الْمَوْءَدَّةُ﴾ فَرُسِمَتْ فِي جَمِيعِ الْمَصَاحِفِ بواو واحدة، وَتَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ الْمَرْسُومَةُ الْوَاوُ الْأُولَى التي هي فاء من الفعل، والمحذوفة الواو الثانية التي جاءت لبناء (مفعولة). وَتَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ الْمَرْسُومَةُ الثَّانِيَةُ، والمحذوفة الأولى، من حيث كانت السابقة منهما.

وَأَنَّ تَكُونَ الْمَرْسُومَةُ الْأُولَى التي هي فاء أولى من ثلاثة أوجه، أحدها: أَنَّ الْأُولَى مِنْ نَفْسِ الْكَلِمَةِ، والثانية زائدة فيها، والأصلي أولى بالإثبات من الزائد.

والثاني: أن ضمة الهمزة الواقعة بين الواوين تَدُلُّ على الواو الثانية، إذا حُذِفَتْ من الرسم، ولا شيء في الكلمة يَدُلُّ على الأولى إذا حُذِفَتْ، فلزِمَ رسمها دون الثانية إذا وجب حذف صورة إحداهما. والثالث: أن من العرب مَنْ إذا سَهَّل الهمزة في ذلك أسقطها والواو التي بعدها، طلبًا للتخفيف، فيقول (المَوْدَةُ) على لفظ (الجَوْزَة) و(المَوْزَة)، وهي قراءة الأعمش في ذلك.

٥٣ - قرأتُ على عبد العزيز بن محمد، عن أبي طاهر بن أبي هاشم، قال: نا قاسم المطرَز والخثعمي، قالَا: حَدَّثَنَا أبو كريب، قال: نا أبو بكر قال: قرأ الأعمش: ﴿وَإِذَا الْمَوْدَةُ﴾ بغير همز مُخَفَّفًا.

فإذا نُقِطَتْ هذه الكلمة على المذهب الأول المختار جُعِلَتْ [ب ٦٧] الهمزة نقطةً بالصفراء، وحركتها أمامها نقطة بالحمراء، بعد الواو السوداء. ورُسِمَتْ واوُ بالحمراء بعد الهمزة، فتحصل الهمزة بذلك بين واوين سوداء وحمراء. وإن شاء الناقط لم يرسم تلك الواو من حيث كانت ضمة الهمزة دالةً عليها، وصورة نَقْط ذلك كما ترى: ﴿الْمَوْوَدَةُ﴾.

وإذا نُقِطَتْ على المذهب الثاني جُعِلَتْ الهمزة وحركتها قبل الواو السوداء، ورُسِمَتْ واوُ بالحمراء بعد الميم، وقبل الهمزة، فتحصل الهمزة أيضًا بين واوين، واو حمراء وواو سوداء. ولا بدُّ من تصوير الواو في هذا الوجه ضرورة؛ لأن اللفظ والمعنى يختلان بحذفها. وصورة نَقْط ذلك كما ترى: ﴿الْمَوْوَدَةُ﴾.

فصل

وكلُّ همزة مضمومة جاءت قبل واو مرسومة، سواء كانت للجمع أو للبناء، وسواء تحرك ما قبل الهمزة أو سَكَنَ، فإنَّ المصاحف اتَّفَقَ رَسْمُها على حذف صورة الهمزة، لِمَا تقدَّم من كراهة توالي صورتين متفتحتين في الرسم.

وجائز أن تُحَذَفَ واو الجمع وواو البناء، وأن تُثَبَّتْ صورة الهمزة، والأوَّل أَقْبَس، لِمَا قَدَّمَنا من استغناء الهمزة عن الصورة، ومن اختلال اللفظ والمعنى جميعًا بحذف ما يدلُّ على الجمع أو على البناء.

فالتي للجمع نحو قوله: ﴿فَازَرُوا﴾ [آل عمران: ١٦٨]، و﴿يَذَرُونَ﴾ [الرعد: ٢٢]، والقصاص: ٥٤]، و﴿لَا يَطْئُونَ﴾ [التوبة: ١٢٠]، و﴿تَطْئُوهُمْ﴾ [الفتح: ٢٥]، و﴿مُسْتَهْزِئُونَ﴾ [البقرة: ١٤]، و﴿مُتَكِبُونَ﴾ [يس: ٥٦]، و﴿فَمَالِئُونَ﴾ [الصافات: ٦٦]،

و﴿لِيُؤَاطِئُوا﴾ [التوبة: ٣٧]، و﴿لِيُطْفِئُوا﴾ [الصف: ٨]، و﴿أَنْبِئُونِي﴾ [البقرة: ٣١]، و﴿يَسْتَنْبِئُونَكَ﴾ [يونس: ٥٣]، وشبهه.

والتي للبناء نحو قوله: ﴿يَتُوسَا﴾ [الإسراء: ٨٣]، و﴿مَذْءُومًا﴾ [الأعراف: ١٨]، و﴿مُسْتَوْلاً﴾ [الإسراء: ٣٤]، والفرقان: ١٦، والأحزاب: ١٥]، وشبهه.

[٦٨ أ] فإذا نُقِطَ ذلك جُعِلَتِ الهمزة نقطةً بالصفراء، وحركتها أمامها نقطة بالحمراء، قبل الواو السوداء في بياض السطر، على ما تراه في الحروف المتقدمة.

وكلُّ واو مضمومة جاء بعدها واو ساكنة، للجمع كانت أو للبناء، فالقول في حذف إحداهما، وإثبات الثانية كالقول في جميع ما تقدّم.

فالتى للجمع نحو قوله: ﴿الْعَاوُنَ﴾ [الشعراء: ٩٤، ٢٢٤]، و﴿لَا تَلُونَ﴾ [آل عمران: ١٥٣]، و﴿لَا يَسْتَوْنَ﴾ [التوبة: ١٩]، والسجدة: ١٨]، و﴿فَأَوَّا إِلَى الْكَهْفِ﴾ [الكهف: ١٦]، وشبهه.

والتي للبناء نحو قوله: ﴿مَا وَرِيَّ﴾ [الأعراف: ٢٠]، و﴿دَاوُدَ﴾ [البقرة: ٢٥١]، وشبهه.

والأَوْجَهُ ههنا أن تكون المرسومة الواو الأولى لتحركها، والمحذوفة الواو الثانية لسكونها، من حيث كان الساكن أولى بالحذف من المتحرك في ذلك، لتولّيه منه، ولدلالة حركة المتحرك عليه. وذلك بخلاف ما تقدم في نظائر ذلك، من كون المرسومة من إحدى الواوين الثانية، دون الأولى، هو الأَوْجَهُ. وذلك لسكونهما معاً هناك، فلما اجتمعتا في السكون كان الأولى بالإثبات منهما ما جاء لمعنى لا بدّ من تأديته، وهي الثانية لدالاتها على الجمع.

والناقط مُخَيَّر في رسم واو الجمع وواو البناء في هذا الضرب، على ما تستحقّه، وفي ترك رسمها، لدلالة الضمة عليها، وبالله التوفيق.

باب

ذكر نَقْط ما زيدت الألف في رسمه

اعلم أن كتاب المصاحف زادوا الألف في الرسم بإجماع منهم في أصل مطّرد، وخمسة أحرف مفترقة. فأما [٦٨ ب] الأصل المطّرد فهو ما جاء من لفظ ﴿مِائَةً﴾

و﴿مَائَتَيْنِ﴾ [الأنفال: ٦٥، ٦٦]. وأما الخمسة الأحرف فأولها في [التوبة: ٤٧]:
 ﴿وَلَا أَوْضَعُوا خِلَالَكُمُ﴾ [التوبة: ٤٧]، وكذا في [النمل: ٢١]: ﴿أَوْ لَا أَذْبَحْنَهُ﴾، وفي
 [يوسف: ٨٧]: ﴿وَلَا تَأْتِسُوا مِنْ رَوْحِ اللَّهِ إِنَّهُ لَا يَأْتِسُ مِنْ رَوْحِ اللَّهِ﴾، وفي [الرعد:
 ٣١]: ﴿أَفَلَمْ يَأْتِسِ الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾.

وحكى محمد بن عيسى الأصبهاني أن في المصاحف كلها ﴿وَلَا تَقُولَنَّ لِسَائِءٍ﴾
 في [الكهف: ٢٣] بألف بين الشين والياء، قال: وكذلك ذلك في مصاحف عبد الله في
 كل القرآن.

وفي مصاحف أهل بلدنا القديمة المَتَّبِع في رسمها مصاحف أهل المدينة
 ﴿وَجِئَءَ بِالنَّبِيِّينَ﴾ في [الزمر: ٦٩]، و﴿جِئَءَ يَوْمَئِذٍ بِجَهَنَّمَ﴾ في [والفجر: ٢٣] بألف
 زائدة بين الجيم والياء. وفيها أيضًا في [آل عمران: ١٥٨]: ﴿لَا إِلَى اللَّهِ تُخْشَرُونَ﴾،
 وفي [والصافات: ٦٨]: ﴿لَا إِلَى الْجَحِيمِ﴾ بزيادة ألف، ولم أجد أنا ذلك كذلك
 مرسومًا في شيء من مصاحف أهل العراق القديمة.

فأما زيادتهم الألف في «مائة» فلاحد أمرين، إمّا للفرق بين «مائة» وبين «مِئْته»،
 من حيث اشتبهت صورتها. ثم أُلْحِقَتِ التثنية بالواحد، فزيدت فيها الألف، لتأنيًا معًا
 على طريقة واحدة من الزيادة، وهو قول عامة النحويين. قال القُتَيْبِيُّ: زادوا الألف في
 (مائة) ليفصلوا بها بينها وبين (مِئْته). ألا ترى أنك تقول: (أخذت مائة) و(أخذت
 منه)، فلو لم تكن الألف لالتبس على القارىء. وإما [٦٩ أ] تقويةً للهمزة، من حيث
 كانت حرفًا خفيًا بعيد المخرج، فقوّوها بالألف، لِيَتَحَقَّقَ بذلك ثَبَرُهَا. وخُصَّت الألف
 بذلك معها من حيث كانت من مخرجها، وكانت الهمزة قد تُصَوَّرُ بصورتها. وهذا
 القول عندي أَوْجَهُ لأنهم قد زادوا الألف بيانًا للهمزة وتقويةً لها في كَلِم لا تشبه
 صَوْرَهن بصَوْر غيرهن، فزال بذلك معنى الفرق، وثبت معنى التقوية والبيان؛ لأنه
 مطرد في كل موضع.

فإذا نُقِطَ هذا الضرب جُعِلَتِ الهمزة نقطةً بالصفراء، وحركتها من فوقها نقطة
 بالحمراء، في الياء نفسها. وجُعِلَ على الألف دائرة صغرى، علامةً لزيادتها في الخط
 وسقوطها من اللفظ. سواء جُعِلَتْ فرقًا بين مشتبهتين في الصورة، أو تقويةً وبيانًا.
 وصورة نَقْط ذلك كما ترى: ﴿مِائَةٌ﴾ و﴿مَائَتَيْنِ﴾.

وقد غلط بعض أئمتنا في نَقْط هذا الضرب غلطًا فاحشًا، فزعم أن الهمزة تقع فيه على الألف دون الياء؛ إذ الألف صورتها، من حيث كانت متحركة بالفتح، والياء هي المزيدة. وهذا ما لم يتقدمه إلى القول به أحد من الناس، ممّن عِلِمَ وممّن جَهِلَ.

هذا مع علم هذا الرجل بأنّ الألف في ذلك زیدت للفرق، فكيف تكون مع ذلك صورة للهمزة، وبأنّ الهمز إنما تُرْسَمُ صُورُهُ على حسب ما تُؤوّل في التسهيل، دلالة على ذلك. والهمزة في ذلك إذا سُهِّلَتْ أُبْدِلَتْ ياءً مفتوحة، لانكسار ما قبلها؛ فالياء صورتها، لا شك. ولا تُجْعَلُ بين الهمزة والألف رأسًا، لأن الألف لا يكون ما قبلها مكسورًا. فكَذَلِكَ [٦٩ ب] لا يكون ما قُرِبَ بالتسهيل منها، وهذا قول جميع النحويين، والله يغفر له.

وأما زيادتهم الألف في ﴿وَلَا أَوْضَعُوا﴾ و﴿أَوْ لَا أَدْبَحْتُهُ﴾ فلمعان أربعة. هذا إذا كانت الزائدة فيهما المنفصلة عن اللام، وكانت الهمزة المتصلة باللام، وهو قول أصحاب المصاحف.

فأحدها أن تكون صورة لفتح الهمزة، من حيث كانت الفتحة مأخوذة منها؛ فلذلك جُعِلَتْ صورة لها، لِيُذَلَّ على أنها مأخوذة من تلك الصورة، وأن الإعراب قد يكون بهما معًا.

والثاني: أن تكون الحركة نفسها، لا صورة لها. وذلك أنّ العرب لم تكن أصحاب شَكْل ونَقْط، فكانت تُصَوِّر الحركات حروفًا؛ لأن الإعراب قد يكون بها كما يكون بهنّ، فتُصَوِّر الفتحة ألفًا، والكسرة ياءً، والضمّة واوًا. فتَدُلُّ هذه الأحرف الثلاثة على ما تَدُلُّ عليه الحركات الثلاث، من الفتح والكسر والضمّ.

ومما يَدُلُّ على أنهم لم يكونوا أصحاب شَكْل ونَقْط، وأنهم كانوا يفرقون بين المشتبهين في الصورة بزيادة الحروف، إلحاقهم الواو في (عَمَرُو) فرقًا بينه وبين (عَمَر)، وإلحاقهم إياها في (أُولَئِكَ) فرقًا بينه وبين (إِلَيْكَ). وفي (أُولِي) فرقًا بينه وبين (إِلَى). وإلحاقهم الياء في قوله: ﴿وَالسَّمَاءَ بَنَيْنَاهَا بِأَيْدٍ﴾ [الذاريات: ٤٧]، فرقًا بين (الأيدي) الذي معناه القوة وبين (الأيدي) التي هي جمع (يد). وإلحاقهم الألف في (مِائَة) فرقًا بينه وبين (مِئَة) و(مِئَة) و(مِئَة)، من حيث اشتبهت صورة ذلك كلّ في الكتابة.

وحكى غير واحد من علماء العربيّة، منهم أبو إسحاق إبراهيم بن السّري وغيره، أن ذلك [٧٠ أ] كان قبل الكتاب العربي. ثم تُرِكَ استعمال ذلك بعد، وبقيت منه أشياء لم تُعَيَّرَ عَمَّا كانت عليه في الرسم قديماً، وتُرِكَت على حالها فما في مرسوم المصحف من نحو ﴿وَلَا أَوْضَعُوا﴾ هو منها.

والثالث: أن تكون دليلاً على إشباع فتحة الهمزة وتمطيطها في اللفظ لخفاء الهمزة وُبُعْدِ مخرجها، وفَرْقاً بين ما يُحَقِّقُ من الحركات وبين ما يُخْتَلَسُ منهنّ، وليس ذلك الإشباع والتمطيط بالمؤكّد للحروف؛ إذ ليس من مذهب أحد من أئمة القراءة، وإنما هو إتمام الصوت بالحركة لا غير.

والرابع: أن تكون تقويةً للهمزة وبياناً لها، لِيَتَأَدَّى بذلك معنى خفائها والحرف الذي تُقَوَّى به قد يتقدّمها، وقد يتأخّر بعدها.

وإذا كانت الزائدة من إحدى الألفين المتصلة في الرسم باللام، وكانت الهمزة المنفصلة عنها، وهو قول الفراء وأحمد بن يحيى وغيرهما من النحاة، فزيادتها لمعنيين:

أحدهما: الدلالة على إشباع فتحة اللام وتمطيط اللفظ بها.

والثاني: تقويةً للهمزة، وتأكيّداً لبيانها بها، وإنما قُوِّيتْ بزيادة الحرف في الكتابة، من حيث قُوِّيتْ بزيادة المدّ في التلاوة، لخفائها وُبُعْدِ مخرجها. وخُصَّتْ الألف بتقويتها وتأكيدها، دون الياء والواو، من حيث كانت الألف أغلب على صورتها منهما، بدليل تصويرها، بأيّ حركة تحرّكت من فتح أو كسر أو ضمّ، بها دونهما، إذا كانت مُبْتَدَأَةً، هذا مع كونها من مخرجها، فوجب تخصيصها [٧٠ ب] بذلك دون أختيها.

فإذا نُقِطَ ذلك على المذهب الذي تكون فيه الهمزة المختلطة باللام، وتكون الألف الزائدة المنفصلة عنها جُعِلَتِ الهمزة نقطةً بالصفراء في الطرف الأول من طرفي اللام ألف؛ لأنه الألف التي هي صورة الهمزة. وجُعِلَتْ حركتها نقطةً بالحمراء في رأس الألف الزائدة المنفصلة، إذا جُعِلَتْ صورةً لها.

وإذا جُعِلَتِ الحركة نفسها لم تُجْعَلِ النقطة عليها، ولا على الهمزة. وأُغْرِيَتَا معاً منها؛ لأن الحرف لا يُحَرِّكُ بحركتين، إحداهما نُقِطُ والثانية خطّ.

وإذا جُعِلَتْ بياناً للهمزة، أو علامةً لإشباع فتحها، جُعِلَتِ النقطة الحمراء التي هي الحركة على الهمزة نفسها، وجُعِلَ على الألف دائرةً صغيرة، علامة

لزيادتها في الخطّ وسقوطها من اللفظ، من حيث رُسِمَتْ لمعنى يَتَأَدَّى بصورتها فقط.

وصورة نُقْط ذلك على الأول كما ترى: ﴿وَلَا أَوْضَعُوا﴾ ﴿أَوْ لَا أَدْبَحْنَهُ﴾، وعلى الثاني: ﴿وَلَا أَوْضَعُوا﴾ ﴿أَوْ لَا أَدْبَحْنَهُ﴾. وعلى الثالث والرابع: ﴿وَلَا أَوْضَعُوا﴾ ﴿أَوْ لَا أَدْبَحْنَهُ﴾.

وإذا نُقِطَ ذلك على المذهب الذي تكون فيه الهمزة المنفصلة عن اللام، وتكون الألفُ الزائدة المختلطة بها، جُعِلَت الهمزة نقطةً بالصفراء، وحركتها عليها نقطة بالحمراء، على الألف المنفصلة. وجُعِلَ على الألف المختلطة باللام دائرةٌ صغيرة، علامةً لزيادتها. سواء جُعِلَت تقويةً للهمزة، أو علامةً لإشباع حركتها. وصورة نُقْط ذلك كما ترى: ﴿وَلَا أَوْضَعُوا﴾ [٧١ أ - ٨٠ ب] ﴿أَوْ لَا أَدْبَحْنَهُ﴾ [...].^(١)

[باب]

[ذكر نُقْط ما نقص هجاؤه]

[...] ^(٢) [٨١ ب] زائدة، والتي بعد الراء التي هي همزة ساكنة، وهي لام، فلا إيجاز والاختصار، وتقليل صور حروف الاعتلال التي هي حروف المدّ والهمز في هذه الكلمة، لِثِقَلِ هذه الحروف وتخصيصها بالتغيير، مع أن الألف الأولى صوت، وقد تنوب عنها الفتحة التي هي منها، وتَدُلُّ عليها، وأن الألف الثانية همزة. والهمزة حرف من سائر الحروف، والحرف مستغنٍ عن الصورة.

فإذا نُقِطَ ذلك أُثْبِتَت الألفان بالحمراء، وجُعِلَت الهمزة نقطةً بالصفراء، وعلامةُ السكون عليها، في الثانية منهما.

وأما رسم ﴿يَبْنُوْهُمْ﴾ [طه: ٩٤]، كلمةٌ واحدةٌ، وهو في الأصل ثلاث كَلِم: (يا) كلمة، و(ابن) كلمة، و(أم) كلمة، فعلى مُراد الوصل، وتحقيق اللفظ، فلذلك حُذِفَت أَلْفُ (يا) وأَلْفُ (ابن) لعدمهما في النطق بكون الأولى ساكنةً، والثانية للوصل. وقد اتَّصَلتا بالباء الساكنة من (ابن)، وصُوِّرَت همزة (أم) المُبْتَدَأَةُ وَاوًا، لَمَّا وُصِلَتْ بما

(١) سقط في الأصل بمقدار عشر ورقات.. (٢) نهاية السقط المشار إليه.

قبلها، كما تُصَوَّرُ الهمزة المضمومة المتوسطة في نحو: ﴿يَكْلُوكُمْ﴾ [الأنبياء: ٤٢]، و﴿يَذْرُوكُمْ﴾ [الشورى: ١١]، و﴿نَقْرُوه﴾ [الإسراء: ٩٣]، وشبهه سواء. فصار ذلك كلمة واحدة، وخرج رسمه على لفظه دون أصله.

فإذا نُقِطَ جُعِلَتِ الهمزة نقطةً بالصفراء في الواو، وجُعِلَت حركتها نقطةً بالحمراء أمامها.

وأما رسم ﴿إِنَّا بُرَّءُوا﴾ [الممتحنة: ٤]، بالواو والألف، وحذف صورة الهمزة الأولى وصورة الألف بعدها التي هي بعد اللام في بناء (فُعلاء)، فلأسباب قد ذكرنا بعضها.

أما [٨١ ب] حذف صورة الهمزة فلاستغناء الهمزة عن الصورة، من حيث [كانت] حرفاً قائماً بنفسه كسائر الحروف. وأما حذف الألف بعدها فلزيادتها في الاسم؛ إذ ليست بفاء منه ولا بعين ولا بلام، وأنها صوت، فحُذِفَتْ اختصاراً.

وأما إثبات الواو، فللمعاني التي ذكرناها في نظائر ذلك قبل. ومن أحسنها أن تكون صورةً للهمزة المضمومة، على مُراد وصلها بما بعدها. فلذلك صُوِّرَتْ بالحرف الذي منه حركتها، والذي تَقَرَّب في حال التسهيل منه، وهو الواو. كما صُوِّرَتْ بذلك في نحو قوله: ﴿يَذْرُوكُمْ﴾ و﴿يَكْلُوكُمْ﴾ و﴿تَوَزَّاهُمْ﴾ [مريم: ٨٣]، وشبهه من المتصل، من حيث كان المنفصل بالمُراد والنية كالمُتصل. وكانت العرب قد أجرتهُ مُجرَاهُ في كثير من كلامها. وحكمت للشيء بحكم الشيء إذا اشْتَبَهَا من بعض الجهات.

وأما إثبات الألف بعد الواو فللمعنيين المذكورين، وهما شَبَهُ هذه الواو بواو الضمير في الصورة ولزوم الطرف، وتقوية الهمزة بها؛ فلذلك أُثْبِتَتْ بعدها. وأيضاً فإنه لَمَّا حُذِفَ من هذه الكلمة بعد عينها صورتان، اختصاراً وتخفيفاً، زيدَ بعد لامها صورتان، دلالةً وتبييناً، ليستوي بذلك عدد حروفها في الكتابة، مع تضمّنها المعاني المذكورة.

فإذا نُقِطَ ذلك على هذا المذهب جُعِلَتِ الهمزة في الواو، وجُعِلَت حركتها أمامها. وجُعِلَ على الألف بعدها دائرة، علامةً لزيادتها. ورُسِمَ بين الراء والواو ألفٌ [٨٢ أ] بالحمراء. وجُعِلَتِ الهمزة المفتوحة بينها وبين الراء في السطر، وجُعِلَت فتحُها عليها، وجُعِلَت مَطَّةٌ على تلك الألف.

وَاتَّفَقَتِ الْمَصَاحِفُ عَلَى حَذْفِ الْوَائِ الَّتِي هِيَ صُورَةُ الْهَمْزَةِ فِي قَوْلِهِ: ﴿الرُّؤْيَا﴾ [الإسراء: ٦٠، والصفاء: ١٠٥، والفتح: ٢٧]، و﴿رُؤْيَاكَ﴾ [يوسف: ٥]، و﴿رُؤْيَايَ﴾ [يوسف: ٤٣، ١٠٠] فِي جَمِيعِ الْقُرْآنِ، عَلَى مُرَادِ تَحْقِيقِهَا دُونَ تَسْهِيلِهَا. وَذَلِكَ مِنْ حَيْثُ كَانَتِ الْهَمْزَةُ حَرْفًا مِنْ سَائِرِ الْحُرُوفِ، فَاسْتَغْنَتْ بِذَلِكَ فِي حَالِ تَحْقِيقِهَا عَنِ الصُّورَةِ.

فَإِذَا نُقِطَ ذَلِكَ جُعِلَتِ الْهَمْزَةُ بَيْنَ الرَّاءِ وَالْيَاءِ فِي بَيَاضِ السُّطْرِ، وَجُعِلَ عَلَيْهَا عَلَامَةُ السُّكُونِ جَزْءًا، وَإِنْ صُوِّرَتِ الْوَائُ بِالْحَمْرِاءِ، وَجُعِلَتِ الْهَمْزَةُ فِيهَا فَحْسَنَ.

وَرَأَيْتُ مَصَاحِفَ أَهْلِ الْعِرَاقِ وَأَهْلِ بَلَدِنَا قَدْ اتَّفَقَتْ عَلَى حَذْفِ أَلْفِ الْبِنَاءِ، وَصُورَةُ الْهَمْزَةِ الْمَضْمُومَةِ وَالْمَكْسُورَةِ بَعْدَهَا فِي قَوْلِهِ فِي [البقرة: ٢٥٧]: ﴿أَوَّلِيئُهُمْ الطَّاغُوتُ﴾، وَفِي [الأنعام: ١٢٨]: ﴿وَقَالَ أَوَّلِيئُهُمْ﴾ و﴿إِلَى أَوَّلِيئِهِمْ﴾ [الأنعام: ١٢١]، وَفِي [الأحزاب: ٦]: ﴿إِلَى أَوَّلِيئِكُمْ﴾، وَفِي [فصلت: ٣١]: ﴿نَحْنُ أَوَّلِيئِكُمْ﴾.

فَأَمَّا حَذْفُ الْأَلْفِ فَلِكُونِهَا مَتَوَسِّطَةً زَائِدَةً، إِذْ هِيَ لِلْبِنَاءِ لَا غَيْرَ. وَأَمَّا حَذْفُ صُورَةِ الْهَمْزَةِ فَلِكُونِ الْهَمْزَةِ حَرْفًا قَائِمًا بِنَفْسِهِ، لَا يَحْتَاجُ إِلَى صُورَةٍ.

فَإِذَا نُقِطَ ذَلِكَ أُثْبِتَتِ الْأَلْفُ بِالْحَمْرِاءِ، وَجُعِلَتِ الْهَمْزَةُ بَعْدَهَا فِي السُّطْرِ، وَجُعِلَتِ ضَمَّتُهَا أَمَامَهَا وَكَسَرْتُهَا تَحْتَهَا، وَإِنْ صُوِّرَتِ الْوَائُ وَالْيَاءُ وَجُعِلَتِ الْهَمْزَةُ فِيهِمَا فَحْسَنَ.

قَالَ ابْنُ الْمُنَادِي: فِي الْمَصَاحِفِ الْعَتَقُ ﴿أَوَّلِيئُهُمْ مِنَ الْإِنْسِ﴾ [الأنعام: ١٢٨]، وَ﴿لِيُؤْخَذَ إِلَى أَوَّلِيئِهِمْ﴾ [الأنعام: ١٢١]، [٨٢ ب] وَ﴿إِنْ أَوَّلِيئُهُ إِلَّا الْمُتَّقُونَ﴾ [الأنفال: ٣٤].

قَالَ: وَهَذَا عِنْدَنَا مِمَّا نَظَرَ إِلَيْهِ عِثْمَانُ، رَحِمَهُ اللَّهُ، فَقَالَ: أَرَى فِي الْمَصْحَفِ لِحْنًا، وَسُتْقِيمَةً الْعَرَبِ بِأَلْسِنَتِهَا. فَأَوْجِبَ ذَلِكَ مِنَ الْقَوْلِ أَنَّ مِنَ الْخَطِّ الْمَكْتُوبِ مَا لَا تَجُوزُ بِهِ الْقِرَاءَةُ مِنْ وَجْهِ الْإِعْرَابِ، وَأَنْ حُكِمَ أَنْ يُتْرَكَ عَلَى مَا خُطَّ، وَيُطْلَقَ لِلْقَارِئِينَ أَنْ يَقْرَؤُوا بِغَيْرِ الَّذِي يَرُونَهُ مَرْسُومًا.

وغير جائز عندنا أن يرى عِثْمَانُ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، شَيْئًا فِي الْمَصْحَفِ يَخَالِفُ رِسْمَ الْكِتَابَةِ، مِمَّا لَا وَجْهَ لَهُ فِيهَا بِحِيلَةٍ، فَيُتْرَكَ عَلَى حَالِهِ وَيُقَرَّرَ فِي مَكَانِهِ، وَيَقُولُ: إِنَّ فِي الْمَصْحَفِ لِحْنًا، وَسُتْقِيمَةً الْعَرَبِ بِأَلْسِنَتِهَا؛ إِذْ لَوْ كَانَ ذَلِكَ جَائِزًا لَمْ يَكُنْ

للكتابه معنى، ولا كان فيها فائدة، بل كانت تكون وبالأ، لاشتعال القلوب بها. ومعنى قوله، رحمه الله، هو ما ذكرناه مشروحاً في كتابنا المصتف في المرسوم.

وعلة هذه الحروف وغيرها، من الحروف المرسومة على خلاف ما يجري به رسم الكتاب من الهجاء في المصحف، الانتقال من وجه معروف مستفيض إلى وجه آخر مثله في الجواز والاستعمال. وإن كان المُنْتَقَلُ عنه أظهر معنى، وأكثر استعمالاً.

ورُسِمَ في جميع المصاحف قوله: ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ﴾ [قریش: ١]، بياء بعد الهمزة. ورُسِمَ ﴿إِلَهِهِمْ﴾ [قریش: ٢]، بغير ياء. ولم تُرَسِّم الألف بعد اللام في الحرفين، اختصاراً.

فإثبات الياء في الأول على الأصل، من حيث كان مصدرًا لقولك: (أَلَفَ يُؤْلَفُ إِيْلَافًا) مثل (أَمَنَ يُؤْمَنُ إِيْمَانًا)، فالياء فاء.

[٨٣ أ] وحَذَفُ الياء في الثاني من وجوه، منها: أن يكون مصدرًا لـ (أَلَفَ) مثل الأول، إلا أن الياء التي هي فاء حُذِفَتْ اختصارًا، لدلالة الكسرة قبلها عليها. ومنها: أن يكون مصدرًا لـ (أَلَفَ) على مثل (فَعَلَ)، ومصدره في ذلك على وجهين قد قرئ بهما، وهما (إِلَافًا) مثل قولك: (كِتَابًا)، و(إِلْفًا) مثل قولك: (عِلْمًا). وإذا كان مصدرًا لذلك لم تكن فيه ياء؛ لأن الهمزة في أوله هي فاء الفعل.

وقد قرأ ابن عامر في الأول بحذف الياء، جعله مصدرًا (لَأَلَفَ).

فإذا نُقِطَ الحرف الأول، على غير قراءة ابن عامر، جُعِلَتِ الهمزة في الألف المختلطة باللام، وجُعِلَت حركتها من تحتها.

وإذا نُقِطَ، على قراءة ابن عامر، فعلى وجهين، أحدهما: أن تُجْعَلَ الهمزة وحركتها في الألف أيضًا. وتُجْعَلَ على الياء دائرة، علامة لزيادتها في الخط وذهابها من اللفظ. والثاني: أن تُجْعَلَ الهمزة وحركتها في الياء، وتُجْعَلَ على الألف دائرة، علامة لزيادتها. وكل ما ذكرناه من الوجوه والمعاني في ﴿مَلَايِهِم﴾ [الأعراف: ١٠٣، ويونس: ٧٥]، و﴿مَلَايِهِم﴾ [يونس: ٨٣]، فهي جائزة في ذلك على قراءته.

وإذا نُقِطَ الحرف الثاني جُعِلَت الهمزة وحركتها في الألف، ورُسِمَت الياء بعدها، لِيَتَأَدَّى بذلك لفظها، على قراءة الجماعة.

ورُسِمَ في كل المصاحف ﴿الصَّلَاةُ﴾ و﴿الزَّكَاةُ﴾ و﴿الْحَيَاةُ﴾ و﴿بِالْعُدُوَّةِ﴾ [الأنعام: ٥٢، والكهف: ٢٨]، و﴿كَمِشْكُوتُهُ﴾ [النور: ٢٥]، و﴿النَّجْوَةُ﴾ [غافر: ٤١]، و﴿مَنْوَةُ﴾ [النجم: ٢٠] بالواو على الأصل، أو على لغة أهل الحجاز الذي يُفَرِّطُونَ في تفخيم الألف وما قبلها في [٨٣ ب] ذلك.

فإذا نُقِطَ ذلك جُعِلَ على الواو أَلْفٌ بالحمراء، لِيُذَلَّ على استقرارها في اللفظ دون الواو.

وكذا يُفَعَّلُ بسائر ما رُسِمَ، من ألفات التأنيث والألفات المنقلبات عن الياء، بالياء. تُجَعَلُ على الياء أَلْفٌ حمراء، لِيُذَلَّ على أن لفظ الياء انقلب إليها؛ نحو قوله: ﴿أَبَى﴾ [الحجر: ٣١، وطه: ١١٦]، و﴿لَا يَخْفَى﴾ [آل عمران: ٥، وغافر: ١٦]، و﴿فَسَوَّيْهُنَّ﴾ [البقرة: ٢٩]، و﴿سَمِّكُمْ﴾ [الحج: ٧٨]، و﴿ذَكَرِيْهُنَّ﴾ [محمد: ١٨]، و﴿ذَكَرِيْهَا﴾ [النازعات: ٤٣]، و﴿الذَّكْرَى﴾ و﴿لِلْيُسْرَى﴾ [الأعلى: ٨، والليل: ٧]، و﴿الْمَوْتَى﴾ وشبهه.

وهذا ما لم يَلْقَ الألف المرسومة ياء ساكنٌ، فإن لَقِيَهَا لم تُجَعَلِ الألف على الياء، لعدمها في حال الاتصال. وذلك نحو قوله: ﴿نَرَى اللَّهَ﴾ [البقرة: ٥٥]، و﴿الْكَبْرَى أَذْهَبَ﴾ [طه: ٢٣ - ٢٤]، وشبهه.

وكذا تُلْحَقُ الألفات المحذوفات من الرسم اختصارًا بالحمراء، في المُتَّفَقِ عليه والمُخْتَلَفِ فيه.

فالمُتَّفَقُ عليه نحو: ﴿الْعَلَمِينَ﴾ و﴿الْكَافِرِينَ﴾ و﴿الْفٰسِقِينَ﴾ و﴿أَوَّلِيكَ﴾ و﴿الْمَلٰئِكَةَ﴾ و﴿لَا يَلْفُ قُرَيْشٍ إِلَيْهِمْ﴾ [قریش: ١ - ٢]، و﴿الَّتِي دَخَلْتُمْ﴾ [النساء: ٢٣]، و﴿الَّتِي تَطْلُهُرُونَ﴾ [الأحزاب: ٤]، وشبهه. وهذا الضرب كثير الدُّورِ في القرآن.

والمُخْتَلَفُ فيه نحو: ﴿مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾ [الفاتحة: ٤]، و﴿مَا يَخْدَعُونَ﴾ [البقرة: ٩]، و﴿فَأَرْزَلَهُمَا﴾ [البقرة: ٣٦]، و﴿خَطِيبَتُهُ﴾ [البقرة: ٨١]، و﴿دَفَعَ اللَّهُ﴾ [البقرة: ٢٥١، والحج: ٤٠]، و﴿قَتَلُوا وَقَتِلُوا﴾ [آل عمران: ١٩٥]، و﴿قِيلَ مَا﴾ [النساء: ٥]، و﴿حَاشَ لِلَّهِ﴾ [يوسف: ٣١، ٥١]، و﴿أَصْلَلْتُكَ﴾ [هود: ٨٧]، و﴿حَلِزْرُونَ﴾

[الشعراء: ٥٦]، و﴿فَرِهَيْنَ﴾ [الشعراء: ١٤٩]، و﴿فَكِهَيْنَ﴾ [المطففين: ٣١]، و﴿إِلَيْكُمْ السَّلَامَ﴾ [النساء: ٩٤]، و﴿ذُرِّيَّتُهُمْ﴾ [الأعراف: ١٧٢]، و﴿يَسْ: ٤١﴾، و﴿الطور: ٢١﴾، و﴿ذَرَسَتْ﴾ [الأنعام: ١٠٥]، و﴿فَرَّقُوا﴾ [الأنعام: ١٥٩]، و﴿الروم: ٣٢﴾، و﴿عَلَى مَكَائِكُمْ﴾ [الأنعام: ١٣٥]، وشبهه، وهو كثير جداً، وقد ذكرنا أصل جميعه في كتابنا المصنف في المرسوم.

وكذا أيضاً تُلَحَقُ الياءات المحدوفة على قراءة من أثبتهن في الوصل دون [٨٤] الوقف، أو في الوصل والوقف، نحو قوله: ﴿الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ﴾ [البقرة: ١٨٦]، و﴿أَتَقُونِ يَا أُولِي الْأَلْبَابِ﴾ [البقرة: ١٩٧]، و﴿أَخْشَوْنَ﴾ [المائدة: ٤، ٤٤]، و﴿يَوْمَ يَأْتِ﴾ [هود: ١٠٥]، و﴿الْمُتَعَالِ﴾ [الرعد: ٩] وشبهه، مما قد ذكرنا جميعه في المرسوم وغيره، وبالله التوفيق.

باب

ذكر الدارة التي تُجْعَلُ على الحروف الزوائد والحروف المخففة، وأصلها ومعناها

اعلم أَنَّ نَقَاطَ سلف أهل المدينة وأهل بلدنا اصطلاحوا على جعل دارة صغرى بالحمراء، على الحروف الزوائد في الخط، المعدومة في اللفظ، وعلى الحروف المخففة باتفاق أو اختلاف، علامةً لذلك، ودلالةً على حقيقة التطق به.

فالحروف الزوائد نحو الألف في قوله: ﴿مِائَةٌ﴾ و﴿مِائَتَيْنِ﴾ [الأنفال: ٦٥، ٦٦]، و﴿لَا تَأْيِسُوا﴾ [يوسف: ٨٧]، و﴿إِنَّهُ لَا يَأْتِسُ﴾ [يوسف: ٨٧]، و﴿أَفَلَمْ يَأْتِسْ﴾ [الرعد: ٣١]، وكذلك: ﴿تَفْتَنُوا﴾ [يوسف: ٨٥]، و﴿يَغْبُوا﴾ [الفرقان: ٧٢]، و﴿يَبْدُوا﴾. وكذلك: ﴿لَنْ نَدْعُوا﴾ [الكهف: ١٤]، و﴿لِيُنَلِّوا﴾ [محمد: ٤]. وكذلك: ﴿أَنَا وَمَنْ أَتَّبَعَنِي﴾ [يوسف: ١٠٨]، و﴿أَنَا وَرُسُلِي﴾ [المجادلة: ٢١]، و﴿أَنَا رَبُّكَ﴾ [طه: ١٢] وشبهه. ونحو الياء في قوله: ﴿مِنْ نَبِيٍّ الْمُرْسَلِينَ﴾ [الأنعام: ٣٤]، و﴿أَقَايِنَ مَتَّ﴾ [الأنبياء: ٣٤]، ﴿أَقَايِنَ مَاتَ﴾ [آل عمران: ١٤٤]، و﴿مَلَايِهِ﴾ [الأعراف: ١٠٢]، ويونس: [٧٥]، و﴿مَلَايِهِمْ﴾ [يونس: ٨٣] وشبهه، على مذهب من جعل الألف قبلها هي الهمزة. ونحو الواو في قوله: ﴿أُولَئِكَ﴾ و﴿أُولِي﴾ و﴿أُولُوا﴾ و﴿أُولَتْ﴾ [الطلاق: ٤، ٦] وشبهه.

والحروف المخففة باتفاق نحو قوله: ﴿الْعَادُونَ﴾ [المؤمنون: ٧]، والمعارج: [٣١]، و﴿مِنَ الْعَالِينَ﴾ [ص: ٧٥]، و﴿صَدَقَ الْمُرْسَلُونَ﴾ [يس: ٥٢]، و﴿قَطَعْنَا دَابِرَ﴾ [الأعراف: ٧٢]، و﴿تَرَى الَّذِينَ كَذَبُوا﴾ [الزمر: ٦٠]، و﴿زَبَتْ﴾ [الحج: ٥]، وفصلت: [٣٩]، و﴿مَكُرُوا﴾ [آل عمران: ٥٤]، و﴿مَكْرَنَا﴾ [النمل: ٥٠]، و﴿مِنْ ثُلُثِي اللَّيْلِ﴾ [المزمل: ٢٠]، و﴿يَا صَاحِبِي﴾ [٨٤ ب] السَّخْنِ [يوسف: ٣٩، ٤١]، و﴿تَعِيَهَا﴾ [الحاقة: ١٢]، و﴿حَمَلْنَاهُ﴾ [القمر: ١٣]، و﴿حُمِلَتِ الْأَرْضُ﴾ [الحاقة: ١٤] وشبهه.

والمخففة باختلاف نحو: ﴿وَحَرَقُوا لَهُ﴾ [الأنعام: ١٠٠]، و﴿أَمِنْ هُوَ قَانِتٌ﴾ [الزمر: ٩]، و﴿مَا كَذَبَ الْفُؤَادُ﴾ [النجم: ١١]، و﴿فَقَدَرْنَا﴾ [المرسلات: ٢٣]، و﴿عَرَفَ بَعْضُهُ﴾ [التحریم: ٣]، و﴿فَقَدَرَ عَلَيْهِ﴾ [الهمزة: ٢]، و﴿جَمَعَ مَالًا﴾ وشبهه.

وقد كان بعض شيوخنا من أهل التثقف لا يجعلون الدارة إلا على الحروف الزوائد لا غير، لعدمها في النطق. ولا يجعلونها على الحروف المخففة، من حيث كان عدمها من علامة التشديد دليلاً على تخفيفها، فلم تحتج لذلك [إلى] علامة أخرى، وهو مذهب حسن.

غير أنني بقول أهل المدينة أقول، وبما جرى عليه استعمالهم أنقط، كما حدثنا أحمد بن عمر، قال: نا محمد بن أحمد، قال: نا عبد الله بن عيسى، قال: نا قالون، قال: في مصاحف أهل المدينة ما كان من حرف مخفف فعليه دارة حمرة.

قال أبو عمرو: وهذه الدارة التي تُجَعَلُ على الحروف الزوائد، وعلى الحروف المخففة هي الصفر اللطيف الذي يجعله أهل الحساب على العدد المعلوم في حساب الغبار، دلالة على عدمه، لعدم الحرف الزائد في النطق، وعدم التشديد في الحرف المخفف سواء، فمن الصفر أخذت الدارة، وهو أصلها.

وليس شيء من الرسم، ولا من التثقف اصطلاح عليه السلف، رضوان الله عليهم، إلا وقد حاولوا به وجهًا من الصحة والصواب، وقصدوا فيه طريقًا من اللغة والقياس، لموضعهم من العلم، ومكانهم من الفصاحة، عَلِمَ ذلك مَنْ عَلِمَهُ، وَجِهَلَهُ مَنْ جِهَلَهُ، والفضل بيد الله، يؤتيه من يشاء، [٨٥ أ] والله ذو الفضل العظيم.

باب

ذكر اللام ألف، وأيّ الطرفين منه هي الهمزة

اعلم أن المتقدمين من علماء العربية اختلفوا في أيّ الطرفين من اللام ألف هي الهمزة.

فحكّي عن الخليل بن أحمد، رحمه الله، أنه قال: الطرف الأول في الصورة هو الهمزة، والطرف الثاني هو اللام.

وذهب إلى هذا القول عامة أهل النقط من المتقدمين والمتأخرين. واستدلوا على صحة ذلك بأشياء قاطعة، منها أن رسم هذه الكلمة كان أولاً كما ترى:

ل:

لاماً ممطوطة في طرفها ألف، كنحو رسم ما أشبه ذلك مما هو على حرفين، الثاني منهما ألف، من سائر حروف المعجم، نحو: (يا) و(ها) و(ما) وشبهه. فاستثقلوا رسم ذلك كذلك، وكرهوه في اللام ألف خاصة، لاعتدال طرفيه وقيامهما مستويين؛ إذ هو بذلك كصورتين متفتحتين، مع اشتباهه في الصورة بكتاب غير العرب من الأعاجم وغيرهم، فغيّروا صورته لذلك، وحسّنوا رسمه بالتضفير، فضمّوا أحد الطرفين إلى الآخر. فأيهما ضمّ إلى صاحبه كانت الهمزة أولاً ضرورة. وتُعَبَّرُ حقيقة ذلك بأن يؤخَذَ شيء فيُضْفَرُ ويُخَرَجَ كُلُّ واحد من الطرفين إلى جهة. ثم يُقام الطرفان، فيتبين في الوجهين أن الأول هو الثاني في الأصل، وأن الثاني هو الأول لا محالة.

قالوا: وأيضاً فإن من أتقن صناعة الخط من [٨٥ ب] الكتاب المتقدمين وغيرهم إنما يبتدئ برسم الطرف الأيسر قبل الطرف الأيمن. ومن خالف ذلك، وابتدأ برسم الطرف الأيمن قبل الطرف الأيسر فجاهلٌ بصناعة الرسم؛ إذ هو بمنزلة من ابتدأ برسم الألف قبل الياء والهاء والميم في (يا) و(ها) و(ما) وشبه ذلك، ممّا هو على حرفين. فلا يُلْتَفَتُ إلى رسمه، ولا يُجْعَلُ ذلك دليلاً على ترجيح أحد قولين مختلفين. فصَحَّ بذلك أيضاً أن الطرف الأول هو الهمزة، وأن الطرف الثاني هو اللام؛ إذ الأول في

أصل القاعدة هو الثاني، والثاني هو الأول. وإنما اختلف طرفاهما، فصارا كذلك، للتضفير الذي لحقهما.

وقال الأخفش سعيد بن مسعدة بعكس ذلك، فزعم أن الطرف الأول هو اللام، وأن الطرف الثاني هو الهمزة. واستدل على صحة ما ذهب إليه من ذلك بأن الملفوظ به من حروف الكليم أولاً هو المرسوم في الكتابة أولاً، وأن الملفوظ به من حروفهن آخرًا هو المرسوم آخرًا. قال: ونحن إذا قرأنا ﴿لَأَنْتُمْ﴾ [الحشر: ١٣]، و﴿لَأَمْرَتُهُمْ﴾ [النساء: ١١٩]، و﴿لَأَيُّتُهُمْ﴾ [الأعراف: ١٧] وشبهه لفظنا باللام أولاً، ثم بالهمزة بعد.

قال أبو عمرو: وهذا القول لا يَتَحَقَّقُ عند إمعان النظر، ولا يصح عند التفطيش. بل يبطل عند ذلك بما قدّمناه من الدلائل، وأوردناه من الحجج. مع أن القائل به قد يتركه، ويرجع إلى قول مخالفه فيما تتفق فيه حركة اللام والهمزة بالكسر، نحو قوله: ﴿لِإِخْوَانِهِمْ﴾ [آل عمران: ١٥٦، ١٦٨]، والأحزاب: ١٨، والحشر: ١١]، و﴿لِإِبْرَاهِيمَ﴾ [الحج: ٢٦]، و﴿لِإِيلَافٍ قُرَيْشٍ﴾ [قريش: ١] [٨٦ أ] وشبهه. وفيما تختلف فيه، نحو: ﴿لَأَقْتُلَنَّكَ﴾ [المائدة: ٢٨]، و﴿لَأَهْلِيهِ﴾ [طه: ١٠]، والنمل: ٧، والقصاص: ٢٩]، و﴿فَلَأَمَّهُ﴾ [النساء: ١١]، و﴿لَأَيُّنَ﴾ [الزخرف: ٦٣] وشبهه، من حيث يلزمه على ما قاله وأصله وقطع بصحته أن تُجْعَلَ الكسرة أولاً في ذلك، ثم تُجْعَلَ الهمزة بعد. وإذا جعلهما في ذلك كذلك ترك قوله: ونبذ مذهبه، ورجع إلى مذهب الخليل ومن تبعه من سائر أهل النقطة؛ إذ الأول في ذلك هو طرف اللام، والثاني هو طرف الهمزة بإجماع.

فإن قال: بل أقود أصلي، ولا أزول عن مذهبي، وأجعل الهمزة في ذلك أولاً إذ هو طرفها، وأجعل الحركة بعد؛ إذ هو طرف اللام. قيل له: إذا فعلت ذلك تركت أيضاً قولك، وزلت عن مذهبك بأن الملفوظ به أولاً هو اللام، وأن الملفوظ به آخرًا هو الهمزة، بجعلك الهمزة ابتداءً ثم الحركة آخرًا، ورجعت إلى قول من خالفك. وإذا كان ذلك تبين فساد قولك واضطراب مذهبك، وتحقق قول مخالفك وأطراء مذهبه؛ لأنه جامع للباب، عام في جميع الأصل، فكان لذلك أولى بالصواب، وأحق بالاتباع.

فإن قيل: لِمَ قُرِئَتِ الألف باللام، وَخُلِطَتْ بها. هَلَا أُفْرِدَتْ بالكتابة كسائر الحروف؟ قيل: لِمَ يُفَعَّلُ ذلك من حيث كانت ساكنة. والابتداء بالساكن متعذر، فُجِعِلَ قبلها حرف متحرك يُوصَلُ به إلى النطق بها، فَجُعِلَتِ اللام، فقيل: (لا).

فإن قيل: من أين خُصَّتِ اللام بأن تُقَرَّنَ بها دون غيرها من الحروف؟ قيل: وجب تخصيصها بذلك من جهتين، إحداهما: المشابهة التي [٨٦ ب] بينهما في الصورة؛ إذ كانتا على صورة واحدة، فَقُرِئَتْ بها لشبهها بها في ذلك. والأخرى أن واضع الهجاء إنما قصد إلى تعريف كيفية رسم الألف إذا اتصلت باللام طَرَفًا؛ إذ هي في تلك الحال مختلطة بها، وليس شيء من الحروف معها كذلك، فلذلك قرنها بها.

ثم نَقَطَتْ اللام ألف على مذهب الخليل وأهل النَّقْطِ جُعِلَتِ الهمزة نقطة بالصفراء في الطرف الأول من الطرفين، لأنه الألف التي هي صورتها. وجُعِلَتِ الفتحة نقطة بالحمراء عليها إن كانت مفتوحة. وجُعِلَتِ حركة اللام على الطرف الثاني إن كانت اللام مفتوحة. وذلك [نحو]: ﴿لَأَرْزُقَنَّهُمْ﴾ [محمد: ٣٠]، و﴿لَأَنْتُمْ أَشَدُّ﴾ [الحشر: ١٣]، و﴿لَأَمْلَأَنَّ﴾ [الأعراف: ١٨]، وهود: ١١٩، والسجدة: ١٣، وص: ٨٥، و﴿لَأَرْجُمَنَّكَ﴾ [مريم: ٤٦]، و﴿لَأَقْتُلَنَّكَ﴾ [المائدة: ٢٧] وشبهه.

وإن كانت الألف التي هي الطرف الأول آتية بعد الهمزة جُعِلَتِ الهمزة وحركتها قبلها على ذات اليمين في البياض، نحو: ﴿لَأَيَّاهُ﴾ و﴿لَأَتِيَنَّهُمْ﴾ [الأعراف: ١٧]، و﴿لَأَدَامَنَّ﴾ [البقرة: ٣٤]، والأعراف: ١٠، و﴿لَأَخِرُّهُ﴾ [الإسراء: ٢١]، والليل: ١٣، والضحي: ٤، و﴿لَأَفْلِيَنَّ﴾ [الأنعام: ٧٦]، و﴿لَأَكْلِيَنَّ﴾ [المؤمنون: ٢٠] وشبهه.

وإن كانت الهمزة مضمومة، سواء أتى بعدها واو أو لم يأت، جُعِلَتِ النقطة بالصفراء في وسط الطرف الأول، وجُعِلَتِ الضمة أمامها، نحو: ﴿لَأَوْتِيَنَّ﴾ [مريم: ٧٧]، و﴿لَأَمْنِيَنَّهُمْ﴾ [النساء: ١١٩]، و﴿لَأَصْلَبِيَنَّهُمْ﴾ [الأعراف: ١٢٤]، وطه: ٧١، والشعراء: ٤٩، و﴿لَأَغْوِيَنَّهُمْ﴾ [الحجر: ٣٩]، وص: ٨٢، و﴿لَأُولِي الْأَلْبَابِ﴾ وشبهه.

وإن كانت مكسورة جُعِلَتِ الصفراء في الطرف الثاني من القاعدة، لأنه طرف الألف التي تتقدم صورتها، وجُعِلَتِ الكسرة تحتها؛ نحو: ﴿إِلَى الْمَلَأِ﴾ [الصفات: ٨]، و﴿بِالْمَلَأِ﴾ [ص: ٦٩]، و﴿لَأَلِيَّ اللَّهِ﴾ [آل عمران: ١٥٨]، و﴿لَأَلِيَّ الْجَحِيمِ﴾

[الصفات: ٦٩]، [٨٧ أ] و﴿لَا يُمَانِ﴾ [آل عمران: ١٦٧، ١٩٣، والحجرات: ١٧]، و﴿الْإِنْجِيلِ﴾ وشبهه.

وإن كانت اللام مفتوحة جُعِلَتْ الفتحة نقطة بالحمراء على الطرف الثاني الأعلى، لأنه طرف اللام التي تتأخر صورتها بالتضفير.

وإن كانت مكسورة جُعِلَتْ الكسرة نقطة بالحمراء تحت الطرف الأول من القاعدة، لأنه طرف اللام. وذلك نحو قوله: ﴿لَاخَوَانِهِمْ﴾ [آل عمران: ١٥٦، ١٦٨، والأحزاب: ١٨، والحشر: ١١]، و﴿لَأَهْلِهِ﴾ [طه: ١٠، والنمل: ٧، والقصاص: ٢٩]، وشبهه.

وإن كانت الهمزة آتية بعد الألف، وكانت الألف حرف مدّ، جُعِلَتْ في البياض بعد الطرفين، ولم تُجْعَلْ بينهما أصلاً. وذلك أنها لما وقعت طرفاً في الكلمة، ولُفِظَ بها لذلك بعد الفراغ من اللام ألف، وانقضاء النطق به، واستقرت العين التي يُعْتَبَرُ موضعها بها هناك ضرورة، تَحَقَّقَ أن ذلك موضعها الذي تلزمه، ومكانها الذي تستحقه لا غير. وتُجْعَلُ حركتها من فوقها إن كانت مفتوحة، ومن أسفلها إن كانت مكسورة، ومن أمامها إن كانت مضمومة؛ وذلك نحو: ﴿ءَالَاءَ اللَّهِ﴾ [الأعراف: ٦٩، ٧٤]، و﴿الْجَلَاءِ﴾ [الحشر: ٣]، و﴿فَبِأَيِّ آلَاءِ رَبِّكُمَا﴾ [الرحمن: ١٣]، و﴿الْأَخْلَاءِ﴾ [الزخرف: ٦٧] وما أشبهه.

قد أتينا في كتابنا هذا على ما اشترطناه، وتحريتنا وجه الصواب فيما أوردناه ونحن نستغفر الله من زللٍ كان منا، ومن تقصير لحقنا، وهو حسبنا ونعْم الوكيل.

[ملحق]

[في ذكر مذاهب متقدّمي النّقط من النّحاة]

[صنعة]

[أبي عمرو عثمان بن سعيد الداني]

وإنّا لمّا أتينا على جميع أبواب النّقط، على حسب ما اشترطناه، من ذكر العلل والمعاني، وبلغنا الغاية في البيان عن ذلك، على ألفاظ التلاوة، ومذاهب القراءة وطريق اللغة، [٨٧ ب] وقياس العربية، رأينا أنّ من تمام كتابنا هذا، وكماله، وتوفّر فائدته به أن نختمه بذكر مذاهب متقدّمي النّقط من النّحاة؛ كالخليل واليزيدي وغيرهما، ومذهب من سلك طريقهم، واقتفى آثارهم من نُقاط أهل المِصرين، البصرة والكوفة، وسائر العراق، وما جرى عليه استعمالهم، واتّفقت عليه جماعتهم.

ونذكر ذلك بألفاظهم وعباراتهم، ليقف عليه من أراد معرفته والعمل به من نُقاط أهل المشرق وغيرهم، إن شاء الله، وبه التوفيق، وعليه التّكلان، وهو حسبنا، وإليه نُتّيب.

باب

ذكر البيان عن مذاهب متقدمي أهل العربية وتابعيهم من النقاط، وأهل الأداء في النقط

اعلم، أرشدك الله، أنهم اتفقوا على نَقْط المتحرك من الحروف بالحركات الثلاث، ونقط المنون والمشدد والمهموز لا غير نَقْطًا مُدَوَّرًا، بالحمزة خاصة دون غيرها من سائر الألوان.

واقصر أكثرهم في نَقْط المتحرك على أواخر الكَلِم، وهو موضع الإعراب؛ إذ فيه يقع الإشكال، ويدخل الالتباس. وفي الخبر الذي رويناه عن أبي الأسود مبتدئ النقط دليل على صحة ما اقتصروا عليه من ذلك؛ إذ أتبع فيه ذكر الحركات بذكر التنوين الذي هو مخصوص بمتابعة حركة الإعراب، وعلى ذلك أكثر العلماء.

قال ابن مجاهد: ليس يقع الشكل على كُلِّ حرف، إنما يقع على ما إذا لم يُشَكَّل التَّبَسُّ. قال: ولو سُكِّل الحرف من أوله [٨٨ أ] إلى آخره، أعني الكلمة، لأظلم الكتاب، ولم تكن فائدة؛ إذ كان بعضه يُؤدِّي عن بعض.

وقال ابن المنادي: النقط والشكل إنما جُعِلَا للضرورات المُشْكِلَات يُسْرًا. لا أن يُنْقَط كُلُّ حرف من الكلمة، سَكَنَ أو تحرك، فإذا ركب ناقطٌ ذلك فقد خرج عن الحدِّ إلى غيره، ولا طائل في ذلك كُلِّه.

قال ابن مجاهد: في نَقْط المصاحف المدوِّر الرَفْع والنَصْب والخَفْض، والتشديد والتنوين والمد والقصر، ولولا أن ذلك كُلِّه فيه ما كان له معنى. قال: والساكن من الحروف لا يُنْقَط في المصحف، نحو: ﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا قَانٍ﴾ [الرحمن: ٢٦]، ﴿كُلُّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَأْنٍ﴾ [الرحمن: ٢٩]، لا يُطْرَح على ألف «قَانٍ» شيء، وتُنْقَط الألف التي في «شَأْنٍ» لأنها هي الهمزة.

وقال ابن أَشْتَه: الهمزة الساكنة يُنْقَط عليها، ولا يُنْقَط على غيرها من السواكن. قال: وأصل النقط أن يُنْقَط على كل ميم وياء وتاء ونون مضمومات، وتُتْرَك المفتوحة

دون علامة؛ من ذلك: ﴿الْمُؤْمِنُونَ﴾ و﴿يُؤْمِنُونَ﴾ و﴿يُوقِنُونَ﴾ و﴿يُورِثُهَا﴾ [الأعراف: ١٢٨]، وما أشبهه. وما ترك من نحو: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا﴾ [البقرة: ٢٦]، و﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٥]، نقطوا المضمومة وتركوا المفتوحة فصلاً بينهما. قال: وهذا أصل حسن.

فأما الميمات، فكانت تُنْقَطُ أَوَّلًا؛ نحو: ﴿عَلَيْهِمْ﴾ و﴿لَدَيْهِمْ﴾ و﴿إِلَيْهِمْ﴾. وقد تركها بعض الناقطين، وتركها أجود وأحب إلي. إلا ما استقبلته ألف ساكنة، نحو: ﴿عَلَيْهِمُ الذَّلَّةُ﴾ [البقرة: ٦١]، وآل عمران: [١١٢]، و﴿لَهُمُ اللَّعْنَةُ﴾ [الرعد: ٢٥]، وغافر: [٥٢]، و﴿بِأَنَّ لَهُمُ الْجَنَّةَ﴾ [التوبة: ١١١]، و﴿إِنَّهُمْ اتَّخَذُوا﴾ [الأعراف: ٣٠]، و﴿بِأَنَّكُمْ اتَّخَذْتُمْ﴾ [الجاثية: ٣٥]، و﴿بِهِمُ الْأَسْبَابُ﴾ [البقرة: ١٦٦]، و﴿أَنَّهُمْ هُمُ الْفَائِزُونَ﴾ [المؤمنون: ١١١]، [٨٨ ب] هذه لا بُدَّ من نقطها.

قال: وَيُنْقَطُ ﴿إِلَّا وَلَا ذِمَّةَ﴾ [التوبة: ٨، ١٠]، وقوله: ﴿مَنَا وَلَا أَدَى﴾ [البقرة: ٢٦٢] لثلاثي شتبه، يعني بمثل قوله: ﴿إِلَّا وَلَهَا﴾ و﴿مَا مِنَّا إِلَّا لَهُ﴾. قال: وَيُنْقَطُ «إِذَا»؛ كقوله ﴿وَإِذَا لَاتَّخَذُوكَ خَلِيلًا﴾ [الإسراء: ٧٣]، لأنها تلتبس بـ «إِذَا».

ويُنْقَطُ ﴿وَلْيَكُونَا مِنَ الصَّاغِرِينَ﴾ [يوسف: ٣٢]، و﴿لَتَسْفَعَا بِالنَّاصِيَةِ﴾ [العلق: ١٥]، يُنْقَطُ عَلَى الْأَلْفِ؛ لأنها نون خفيفة، فصارت النقطة بدلاً من النون. وَيُنْقَطُ «مَنْ» وَيُتْرَكُ «مِنْ».

ويُنْقَطُ «ثُمَّ» [البقرة: ١١٥]، والشعراء: ٦٤، والتكوير: ٢١]، وَيُتْرَكُ «ثُمَّ». وَيُنْقَطُ «ءَامِنُوا» وَيُتْرَكُ «ءَامِنُوا»؛ كقوله: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾. وَيُنْقَطُ «وَنَعْمَ» في [الدخان: ٢٧]، و﴿أُولِي النُّعْمَةِ﴾ في [المزمل: ١١]، وتُتْرَكُ نقطة المكسورة النون.

قال: وهذه كلها علامات، ليُعَرَفَ بعضها من بعض، وهي أعون للناطق والقارئ.

ويُنْقَطُ عَلَى لَامٍ ﴿لَكُمْ﴾ و﴿لَهُمْ﴾ و﴿لَهُ﴾ و﴿لَكُنْ﴾، ولا يُنْقَطُ عَلَى مَا خَلْفَ واو الجمع، مثل: ﴿قَالُوا﴾ و﴿مُوتُوا﴾ [البقرة: ٢٤٣]، وآل عمران: [١١٩]، و﴿اسْمَعُوا﴾ [البقرة: ٩٣، ١٠٤]، والمائدة: ١٠٨، والتغابن: ١٦]، و﴿كُلُوا وَاشْرَبُوا﴾ [البقرة: ٦٠، ١٨٧]، والأعراف: ٣٠، والطور: ١٩]، و﴿انظُرُوا﴾ [الأنعام: ١١، ٩٩]، والأعراف: ٨٦، ويونس: ١٠١]، و﴿أَنْبِشِرُوا﴾ [فصلت: ٣٠]، و﴿ءَامِنُوا﴾، ومثله كثير.

قال: ومن الكَلِم ما يُنْقَط حروفها كلها؛ مثل قوله: ﴿لُبَيْنَ لَكُم﴾ [الحج: ٥]، و﴿نُقِرْ﴾ [الحج: ٥]، و﴿يُعَلِّمُكُم﴾ [البقرة: ١٥١، ٢٨٢]، و﴿أَتَعْلَمُونَ اللَّه﴾ [الحجرات: ١٦]، و﴿يُعَلِّمُهُم﴾ [البقرة: ١٢٩، وآل عمران: ١٦٤، والجمعة: ٢]، و﴿تَمَّتْ كَلِمَةُ رَبِّكَ﴾ [الأنعام: ١١٥، والأعراف: ١٣٧، وهود: ١١٩]، و﴿كَبُرَتْ كَلِمَةً﴾ [الكهف: ٥]. ويُنْقَط نظائرها مثل: ﴿يَوْمَ تُؤْلَوْنَ﴾ [غافر: ٣٣]، و﴿تَوَلَّوْا وَأَعْيُنُهُم﴾ [التوبة: ٩٢]، و﴿يَتَوَلَّوْا﴾ [التوبة: ٥٠، ٧٤]، و﴿يَتَوَلَّوْنَ﴾ [المائدة: ٤٣، ٨٠].

قال: وأما قوله: ﴿وَتَوَلَّ عَنْهُمْ﴾ [النمل: ٢٨، والصفات: ١٧٨]، و﴿قَتَلُوا عَنْهُمْ﴾ [الصفات: ١٧٤، والذاريات: ٥٤، والقمر: ٦]، فما كان من الكَلِم الباقية ثابتة فدَعُها، وما كان باللام خاصة فأنقَط.

ويُنْقَط مثل: ﴿فَلَنَنْبِئَنَّ﴾ [فصلت: ٥٠] كلها، وكذلك: ﴿فَيَنْبِئُكُمْ﴾ [المائدة: ٥١، ١٨٠]، و﴿تَنْبِئُهُم﴾ [التوبة: ٦٤]، و﴿أَنْبِئُكُمْ﴾ [آل عمران: ٤٩، والمائدة: ٦٠، ويوسف: ٤٥، والشعراء: ٢٢١].

قال: والحروف الخفيفة لا تُنْقَط، إلا في مواضع الإعراب، نحو: ﴿الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى اللَّهِ﴾ [الزمر: ٦٠]، و﴿مَكْرُوا مَكْرًا، وَمَكْرَنَّا﴾ [النمل: ٥٠]، [٨٩ أ] و﴿رَبَّتْ إِنْ الَّذِي﴾ [فصلت: ٣٩]، لا تُنْقَط الذال ولا الكاف ولا الباء.

وأما الحروف المشددة، مثل: ﴿كَذَّبَتْ ثَمُودُ﴾ [الشعراء: ١٤١، والقمر: ٢٣، والحاقة: ٤، والشمس: ١١]، و﴿كَذَّبَتْ عَادُ﴾ [الشعراء: ١٢٣، والقمر: ١٨]، و﴿كَذَّبَ الَّذِينَ﴾ [الأنعام: ١٤٨]، فتنقَط على موضع التشديد. وإنما نُقِطَ على التشديد، ولم يُنْقَطَ على التخفيف، لحال الالتباس.

قال: ولا يُنْقَط على حرف الثقل من التضعيف، إلا ما يصيبه الجرّ والرفع والنصب في أواخر الحروف. وحروف التضعيف نحو: ﴿الْحَاقَّةُ﴾ [الحاقة: ١ - ٣]، و﴿حَقَّتْ﴾ [يونس: ٣٣، ٩٦]، و﴿حَافِينَ﴾ [الزمر: ٧٥]. والتضعيف يدلّك على التشديد، ولا تُنْقَط مواضع التشديد. وكذلك حروف الإدغام، مثل قوله: ﴿الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ [الفاتحة: ٣]، و﴿الصَّافَاتِ صَفًّا﴾ [الصفات: ١].

قال: وما كان مثل ﴿فَازَهُبُونَ﴾ [البقرة: ٤٠، والنحل: ٥١]، و﴿فَاتَّقُونَ﴾ [البقرة: ٤١، والنحل: ٢، والمؤمنون: ٥٢، والزمر: ١٦]، وما أشبهه من أبواب الفاء، مما

تستقبله ألف ساكنة بلا همزة، فافتح الفاء، وألّقي فوقها نقطة. فإذا استقبلتها ألف مهموزة فانقط الألف موضع الهمزة، ولا تنقط الفاء شيئاً. وكذلك الواو مع ألف الوصل وألف القطع.

ما حُرِّك للساكنين بضمّ أو كسر أو فتح فمنقوط، نحو: ﴿أَنْ أَعْبُدُوا اللَّهَ﴾ [المائدة: ١١٧]، على قراءة من ضمّ، و﴿فَإِنْ اتَّبَعْتَنِي﴾ [الكهف: ٧٠]، و﴿خُذِ الْعَقْرَ﴾ [الأعراف: ١٩٩]، و﴿لَوْ أَسْتَطَعْنَا﴾ [التوبة: ٤٢]، و﴿الْمَ اللَّهُ﴾ [آل عمران: ١]، و﴿لَمِنْ الْمُرْسَلِينَ﴾ [الصفات: ١٢٣، ١٣٣، ١٣٩].

وأما الحروف التي أصلها الألف، ولم تُكْتَبْ في المصاحف بالألف، فتركها مجردة بلا نقط. مثل: ﴿بَنَيْنَهَا﴾ [ق: ٦]، و﴿زَيَّنَهَا﴾ [الحجر: ١٦، ق: ٦]، و﴿حَفِظْنَاهَا﴾ [الحجر: ١٧]، فلا تنقط النون، فإن نَقَطَها أخطأت.

قال أبو عمرو: نَقَطَها أولى؛ لِتَذَلَّ النقطة على الألف المحذوفة من الرسم تخفيفاً.

وقال ابن المنادي: إن شئتَ نقطتَ الياء [٨٩ ب] من ﴿يُوقِنُونَ﴾ [البقرة: ٣، ١١٨]، و﴿يُورَثُ﴾ [النساء: ١٢] وما أشبههما. وإن شئتَ تركتها. وكذلك الصاد الأولى من ﴿مَرْصُوصٍ﴾ [الصف: ٤]، وأكثرهم لا ينقط نحو ذلك.

قال: وقوله: ﴿فَلَنُنَبِّئَنَّ﴾ [فصلت: ٥٠]، تَجَعَلُ فوق اللام فتحة، وفوق النون نقطة للفتحة، وفوق الياء نقطة للهمزة المفتوحة، وفوق النون نقطة للإعراب المنصوب المشدد، ولا تَطْرَحْ على الفاء، ولا على النون شيئاً. وإن شئتَ فانقط الباء، وإلا فَاكْتَفِ بفتحة النون الثانية، فإن ذلك ينوب عن ذلك، فالنقطة على عين الفعل في نحو: ﴿الزُّبُرِ﴾ [آل عمران: ١٨٤]، و﴿الرُّسُلِ﴾ [البقرة: ٢٥٣، وآل عمران: ١٤٤] تنوب عما قبلها، ومن شاء أن ينقط الفاء أيضاً فليفع.

وكذلك: ﴿حَبَّبَ﴾ [الحجرات: ٧]، و﴿كَرِهَ﴾ [الأنفال: ٨، والتوبة: ٣٣، ٣٤، ٤٧]، و﴿زَيَّنَ﴾ ونحوه، فالنقطة على عين الفعل تنوب عما قبل ذلك وعما بعدها.

﴿وَالسَّمَاءَ رَفَعَهَا﴾ [الرحمن: ٧]، [١] نَقَطَ العين وحدها. ﴿وَوَضَعَ الْمِيزَانَ﴾ [الرحمن: ٧]، انقُطَ العين وحدها. وإن شئتَ فاترك العين، وانقُط الضادُ بدلها. و﴿الْقَوْمَ﴾ تنقُط الميم فقط، كيف تصرّف إعرابها. ومثلها: ﴿وَكَاذِبُوا﴾ [الأعراف: ١٤٩]، تنقُط الكاف.

قال: ومن الكلام ما يُنْقَطُ بنقطتين، نحو قوله: ﴿يَسْمُ﴾ [هود: ٤١]، والنمل: [٣٠]، نقطة تحت الباء، وأخرى تحت الميم. وكذلك ﴿سَبِيلِي﴾ [آل عمران: ١٥٩]، ويوسف: ١٠٣، والممتحنة: ١، نقطة فوق السين، وأخرى تحت اللام، وكذلك ما أشبهه.

وإذا نقطت ﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ﴾ [البقرة: ٢] ونحوه، فالنقطة إن شئت في طرف الباء قدامها، وإن شئت قدام ابتدائها. ونقطة ﴿بَصَائِرُ﴾ [الأنعام: ١٠٤] ونحوه قدام الراء في أولها، لا في آخرها. ونقطة ﴿قُلِ﴾ [الأنفال: ١] قدام اللام في وجه بدنها نفسها. [٩٠ أ] وإن شئت قدام طرفها المبطوح، كالباء التي في ﴿الْكِتَابُ﴾ سواء. ونقطة النون من ﴿الرَّحْمَنِ﴾ والميم من ﴿الرَّحِيمِ﴾ من التسمية في أول التعريق منهما.

قال: ونقاط مصحف أهل الحرمين ومصحف أهل البصرة أوقعوا قدام الميم من ﴿عَلَيْهِمْ﴾ و﴿إِلَيْهِمْ﴾ و﴿لَدَيْهِمْ﴾ وأشبه ذلك. فأما ناقت مصحف أهل الكوفة فإنه أدخل هذه الميمات. ثم اتفقوا كلهم على أن ينقطوها في نحو: ﴿عَلَيْهِمُ الدَّلَّةُ﴾ [البقرة: ٦١]، وآل عمران: ١١٢، و﴿إِلَيْهِمُ اثْنَيْنِ﴾ [يس: ١٤]، وما أشبه ذلك.

قال: وحكي عن الخليل أنه قال: قوله: ﴿عَلَيْمَا حَكِيمًا﴾ [النساء: ١٠، ٢٣]، بنقطتين فوق الميم طولاً، واحدة فوق الأخرى. وقال اليزيدي: أنقط على الألف لأنني إذا وقفت قلت: ﴿عَلَيْمَا﴾ فصار ألفاً على الكتاب.

قال ابن المنادي: ومن أحسن ما يُنْقَطُ قراءة أبي عمرو ﴿عَادَا الْأُولَى﴾ [النجم: ٥٠]، أن يُنْقَطَ على الدال نقطة في أعلاها للنصب، وعلى اللام واحدة للضمّة. قال أبو عمرو: ولا بُدُّ من جعل نقطتين على الألف التي بعد الدال، إحداهما الحركة، والثانية التنوين. كما تُجْعَلُ في نحو قوله: ﴿أَنذَادًا لِّيُضِلَّ﴾ [الزمر: ٨] وشبهه، دلالة على صَرَفِ الاسم.

قال ابن المنادي: وقوله: ﴿شَيْنًا فَرِيًّا﴾ [مريم: ٢٧] لا تُجْعَلُ على الياء المشددة نقطة للتشديد، استغناءً بنقطة النصب عن نقطة التشديد. ﴿فَرِيًّا﴾، ﴿عَتِيًّا﴾ [مريم: ٨، ٦٩]، و﴿مَرْجُوءًا﴾ [هود: ٦٢]، و﴿عُتُوًّا﴾ [الفرقان: ٢١]، لا تَرِدُ على نقطتين، لأنك تستغني بالتي للفتحة عن التي للتشديد.

قال: [٩٠ ب] ولا بُدُّ من إثبات الألف في نحو: ﴿دَارَسْتُ﴾ [الأنعام: ١٠٥]، على قراءة من أثبتها، بلون نقطه.

وإذا اجتمعت تشديدتان في كلمة، نحو: ﴿النَّبِيِّ الْأُمِّيِّ﴾ [الأعراف: ١٥٧]، [١٥٨]، و﴿الظَّالِمِينَ﴾ [الفتح: ٦]، و﴿الضَّالِّينَ﴾ [الفاتحة: ٧]، والبقرة: [١٩٨]، و﴿الشَّرَّ﴾ [الإسراء: ٨٣]، و﴿السَّيِّءِ﴾ [فاطر: ٤٣]، و﴿لَا يَصُدُّكَ﴾ [القصص: ٨٧]، فانقُط الآخرة دون الأولى، إذا اختلفت حركاتهما. فإذا اجتمعت في كلمة ثلاث تشديدات فانقُط الثانية والثالثة، ولا تنقُط الأولى، نحو: ﴿الرَّبَّانِيُونَ﴾ [المائدة: ٤٤، ٦٣]. قال أبو عمرو: وكذلك ﴿لَتَصَدَّقَنَّ﴾ [التوبة: ٧٥].

قال: وحروف التضعيف والإدغام، منهم من لا ينقُط شيئاً منها، ويخالف كثير من المتأخرين إلى نقط ذلك كله؛ لأن أكثر الناس يستوحشون من فقد ذلك كله.

قال: وحروف التهجي التي في أوائل السور المختلف في قراءتها لا بُدَّ من نقطها، وكذلك الميم من ﴿أَلَمْ اللَّهُ﴾ في أول (آل عمران).

وقال ابن مجاهد: في النُقْطِ التشديد في الموضع الذي يجوز أن يكون مُحَقِّقاً، والتخفيف في الموضع الذي يجوز أن يكون مُشَدِّداً؛ كقوله: ﴿وَقَاتِلُوا وَفَتِلُوا﴾ [آل عمران: ١٩٥]، إذا لم تشدد التاء ضمنت القاف، ولم تزد عليها شيئاً. وإذا قرأت، ﴿فُتِلُوا تَفْتِيلًا﴾ [الأحزاب: ٦١]، ضمنت القاف بنقطة، وطرحت تحت التاء نقطة، فكان خُلُوها من النقطة دليلاً على أنها مُحَقِّقة، وكان طرحك لها دليلاً على تشديدها.

باب

المُقَيَّدِ مِنَ الْأَلْفَاتِ بِنَقْطَتَيْنِ

قال ابن أشتة: الألفات المُقَيَّدَاتُ مما يشتبه على الناقط؛ وذلك نحو قوله: ﴿فَلَمَّا أَنْبَأَهُمْ﴾ [البقرة: ٣٣]، سُمِّيَتْ مُقَيَّدَةً لَأَنَّهَا تُنْقَطُ قَدَامَ [٩١ أ] ووراء. وكذلك ﴿السَّيِّئَاتِ﴾ [النساء: ١٧]، والأعراف: [١٥٢]، و﴿رَعَا الْمُجْرِمُونَ﴾ [الكهف: ٥٣]، وهذه الألف إنما تكون وسطاً وآخرًا، ولا تكون في أول الكلمة. ومثله ﴿بَدَأَ﴾ [العنكبوت: ٢٠]، والسجدة: [٧]، و﴿أَنْشَأَكُمُ﴾ [الأنعام: ٩٨، ١٣٣]، و﴿نَبَأَ﴾ [الإسراء: ٨٣]، وفصلت: [٥١]، و﴿رِثَاءَ النَّاسِ﴾ [البقرة: ٢٦٤]، والنساء: [٣٨]، والأنفال: [٤٨]، و﴿أَنْ لَا مَلْجَأَ﴾ [التوبة: ١١٨]، و﴿مُبَوَّأَ صِدْقٍ﴾ [يونس: ٩٣]، و﴿نَبَأَ نُوحٍ﴾ [يونس: ٧١]، و﴿أَسْوَأَ الَّذِي﴾ [الزمر: ٣٥]، وفصلت: [٢٧]، و﴿السُّوْأَى﴾ [الروم: ١٠]، و﴿الْقُرْءَانَ﴾ [البقرة: ١٨٥]، هذه الكلمات مُقَيَّدَاتُ.

وقال ابن مجاهد: إذا كانت الهمزة آخر كلمة، والحرف مقصوراً مثل: ﴿أَنْشَأَ جَنَاتٍ﴾ [الأنعام: ١٤١]، طرحت الهمزة في قفا الألف، ونقطة أخرى في وجه الألف للفتحة.

وقال ابن المنادي: ﴿فَرَّأَهُ حَسَنًا﴾ [فاطر: ٨]، و﴿رَأَى أَيْدِيَهُمْ﴾ [هود: ٧٠]، و﴿رَأَى كَوْنَهَا﴾ [الأنعام: ٧٦]، و﴿لَقَدْ رَأَاهُ﴾ [النجم: ١٣]، والتكوير: [٢٣]، و﴿نَنَا بِجَانِبِهِ﴾ [الإسراء: ٨٣]، وفصلت: [٥١]، و﴿سَنَآوِي﴾ [هود: ٤٣]، هذا النحو في نَقْط أهل البصرة بنقطتين، الأولى منهما للهمزة، والثانية للنسبة، وهم يسمونه المُقَيَّد، وهو مذهب الخليل وغيره. ويخالفهم أهل الكوفة، فيوقعون نقطة واحدة على يافوخ الألف عن يسارها وطرفها، واحتجوا بجعلهم إيّاها كذلك بالهمزة الجائية في قوله: ﴿وَبَيْنَ حَمِيمٍ إِنْ﴾ [الرحمن: ٤٤]، وقوله: ﴿الَّذِينَ جِئْتَ بِالْحَقِّ﴾ [البقرة: ٧١]، فجعلوها بصورتها.

قال: ومن ذلك: ﴿الْقُرْءَانَ﴾ [البقرة: ١٨٥]، و﴿قُرْءَانًا﴾ [يوسف: ٢]، و﴿الضَّمَنَانُ﴾ [النور: ٣٩]. ومن ذلك: ﴿نَبَأَ الَّذِي﴾ [الأعراف: ١٧٥]، و﴿نَبَأَتْ بِهِ﴾ [التحریم: ٣]، و﴿امْرَأَتُ الْعَزِيزِ﴾ [يوسف: ٣٠، ٥١]، و﴿ذُرْأً﴾ [الأنعام: ١٣٦]، و﴿بِدْأَكُمْ﴾ [الأعراف: ٢٩]، و﴿مُبَوَّأً صِدْقٍ﴾ [يونس: ٩٣]، و﴿رَأَى الْمُؤْمِنُونَ﴾ [الأحزاب: ٢٢]، و﴿رَأَوْا بِأَسَنًا﴾ [غافر: ٨٤، ٨٥]، و﴿بِدْأً﴾ [العنكبوت: ٢٠]، و﴿سَجْدَةً﴾ [٧]، و﴿قَبْدًا﴾ [يوسف: ١٦]، و﴿سَأَلَ﴾ [المعارج: ١]، و﴿سَأَلْتُمُوهُ﴾ [إبراهيم: ٣٤]، و﴿أَفَأَمِنَ﴾ [الأعراف: ٩٧]، والنحل: [٤٥]، و﴿أَفَأَمِنُوا﴾ [الأعراف: ٩٩]، ويوسف: [١٠٧]، و﴿لِتَقْرَأَهُ﴾ [الإسراء: ١٠٦]، و﴿يَتَأَخَّرَ﴾ [المدثر: ٣٧]، و﴿أَنْ لَا مَلْجَأَ﴾ [التوبة: ١١٨]، و﴿فَقَرَأَهُ﴾ [الشعراء: ١٩٩]، و﴿أَنْ تَبْوَأَ﴾ [المائدة: ٢٩]، و﴿إِنَّ الْمَلَأَ﴾ [القصص: ٢٠]، و﴿مَلَأَهُ﴾ [يونس: ٨٨]، و﴿كَأَيِّنْ﴾ [آل عمران: ١٤٦]، والحج: ٤٨، ومحمد: ١٣، والطلاق: ٨]، من قَصَرَ الهمزة قيدها بنقطتين. ومن مَدَّهَا فَتَحَتْ الياء [٩١ ب] نقطة ﴿وَكَاثِنٌ﴾.

و﴿أَطْمَنُّوا﴾ [يونس: ٧]، كتبت بغير ألف؛ فالحكم أن تُنْقَط نقطة فوق الميم، وأخرى في طرف النون، ناحية قليلاً. وليكن بين النقطتين بمقدار الألف، لو كانت بين الميم والنون، ومثله: ﴿أَشْمَزَّتْ﴾ [الزمر: ٤٥].

و﴿لَأَمْلَأَنَّ﴾ [الأعراف: ١٨]، وهود: ١١٩، والسجدة: ١٣، وص: ٨٥]، تُنْقَطُ خمسَ نَقْط، التي عن يمين اللام في نحو نصفها مكان الألف لو كانت مكتوبة.

فإذا نَقَطْتُ نحو هذا التقييدَ فاجعل بينهما بمقدار الألف، وقارب بينهما. وإن كنت ممن ينقط ذلك بنقطة واحدة جعلت النقطة عن يسارك.

و﴿الجَوَارِ الْمُشِثُثُ﴾ [الرحمن: ٢٤]، نَقَطْتُ الياء فوقها، بعيدةً من رأسها، عاليةً قليلاً، لِيَتَدَلَّ على الهمزة المفتوحة. ونَقَطْتُها بعضهم بنقطتين ﴿الْمُشِثُثُ﴾، وبعضهم ينقط ﴿بِسْوَالٍ﴾ [ص: ٢٤]، نقطة واحدة في قفا الألف. وأكثرهم ينقُطُها بنقطتين. ﴿الْتَنَ خَفَّفَ اللَّهُ﴾ [الأنفال: ٦٦]، ﴿فَمَنْ يَسْتَمِعِ الْآنَ﴾ [الجن: ٩]، داخلة في التقييد. و﴿شَنَّانُ﴾ [المائدة: ٢، ٨] فيمن سَكَنَ النون وفيمن فتحها.

قال أبو عمرو: حَدَّثَنَا أحمد بن عمر، قال: نا أحمد بن إبراهيم، قال: نا بكر بن سهل، قال: نا أبو الأزهر، عن ورش، عن نافع: ﴿شَنَّانُ﴾ مُقَيَّدَةٌ، وهذا يدلُّ على أن الألف إنما تُقَيَّدُ بنقطتين إذا تحرَّك ما قبل الهمزة، فإن سَكَنَ ما قبلها لم تُقَيَّد. قال ابن المنادي: المُقَيَّد لا يكون إلا في كلمة همزتها مُقَيَّدَةٌ مفتوحة، وعلى ذلك العمل، وأكثر النقاط عليه.

باب الهمز الساكن

[٩٢ أ] أجمع نُقاط أهل المِضْرَيْنِ ومن تابعهم أن الهمزة الساكنة يُنْقَطُ عليها، ولا يُنْقَطُ على غيرها من السواكن.

والهمزة في ثلاثة أحرف، في الألف والياء والواو، فإذا كانت في الألف، فالنقطة على سواد الألف. وإذا كانت في الياء فالنقطة تحت الياء، وإذا كانت [في] الواو، فالنقطة في صدر الواو.

فالتي في الألف نحو: ﴿يَأْكُلُونَ﴾ [آل عمران: ٤٩]، و﴿يَأْمُرُونَ﴾ [آل عمران: ١١٠]، والشعراء: [٣٥]، و﴿يَأْلُمُونَ﴾ [النساء: ١٠٤]، و﴿مَأْمَنُهُ﴾ [التوبة: ٦] وشبهه.

والتي في الياء نحو: ﴿بِئْسَ﴾ [البقرة: ١٢٦، ١٦٢]، و﴿جِثَّتْ﴾ [البقرة: ٧١]، و﴿جِثْمٌ﴾ [يونس: ٨١، ومريم: ٨٩]، و﴿شِثَّتْ﴾ [الأعراف: ١٥٥]، والكهف: ٧٧، والنور: ٦٢]، و﴿شِثْمٌ﴾ [البقرة: ٥٨، ٢٢٣]، و﴿الذُّبُّ﴾ [يوسف: ١٣، ١٤، ١٧]، و﴿بِثْرِ﴾ [الحج: ٤٥] وشبهه.

والتي في الواو، نحو: ﴿يُؤْمِنُونَ﴾ [البقرة: ٣، ٤]، و﴿يُؤْفَكُونَ﴾ [المائدة: ٧٨]، و﴿المُؤْتَفِكَةُ﴾ [النجم: ٥٣]، و﴿المُؤْتَفِكَاتُ﴾ [التوبة: ٧٠، والحاقة: ٩]، وشبهه.

وإذا دخل على همزة الأصل الساكنة ألف وصل، وانفتح ما قبلها أو انكسر أو انضم نحو: ﴿إِلَى الْهَدَى اثْنًا﴾ [الأنعام: ٧١]، و﴿فِي السَّمَوَاتِ اثْنُونِي﴾ [الأحقاف: ٤]، و﴿يَا صَالِحُ اثْنًا﴾ [الأعراف: ٧٧] وشبهه، فإن النقطة توقع مع الفتحة على فتح الياء، ومع الكسرة على كسر الياء، ومع الضمة في صدر الياء.

قال ابن المنادي: النقطة في ﴿يَا صَالِحُ اثْنًا﴾ بين الياء والتاء، ولا تُنْقَطُ الحاء. وكذلك: ﴿وَقَالَ الْمَلِكُ اثْنُونِي﴾ [يوسف: ٥٠، ٥٤]، و﴿إِلَّا أَنْ قَالُوا اثْنُوا﴾ [الجاثية: ٢٥].

قال: وقوله: ﴿أَنْ ائْتِ﴾ [الشعراء: ١٠]، و﴿أَوْ ائْتِنَا﴾ [الأنفال: ٣٢] بعضهم يجعل النقطة تحت الياء نفسها، وبعضهم يجعلها تحت الألف، منتحيةً عن أسفلها قليلاً إلى قرب الياء، والنقطة التي تحت الياء أكثر، وعليها المصاحف العتق. و﴿فَلْيُؤْذِ الَّذِي اءْوَتْ مِنْ﴾ [البقرة: ٢٨٣]، نَقَطَهُ بعضهم قبل الألف في القفا، ونَقَطَهُ آخرون بين يدي الألف [٩٢ ب] في الجبهة، في قفا الواو.

و﴿هَمِيءٌ لَنَا﴾ [الكهف: ١٠]، إذا كُتِبَتْ بالياء فنَقَطَهُ تحت الياء. و﴿يُهَيِّئْ لَكُمْ﴾ و﴿نَبِّئْنَا﴾ [يوسف: ٣٦]، و﴿أَنبِئْهُمْ﴾ [البقرة: ٣٣]، و﴿أَرْجِئْهُ﴾ [الأعراف: ١١١، والشعراء: ٣٦] لمن قرأ جزماً، و﴿نَبِيءٌ عِبَادِي﴾ [الحجر: ٤٩]، التَّقَطُّ تحت الياء نفسها، لأنها هي همزة. و﴿الذُّبُّ﴾ [يوسف: ١٣، ١٤، ١٧]، و﴿يُثِرْ﴾ [الحج: ٤٥]، و﴿جِئْنَا﴾ [النساء: ٤٠]، و﴿إِذْ جِئْتَهُمْ﴾ [المائدة: ١١٠]، و﴿مَكَرَ السَّبِيُّ﴾ [فاطر: ٤٣] لمن قرأها ساكنة، و﴿شِئْتَ﴾ [الأعراف: ١٥٥، والكهف: ٧٧، والنور: ٦٢]، و﴿شِئْنَا﴾ [الأعراف: ١٧٦]، و﴿يُسَمَّا﴾ [البقرة: ٩٠، ٩٣، والأعراف: ١٥٠]، و﴿فَلْيَسْ﴾ [النحل: ٢٩].

و﴿مَكَرَ السَّبِيُّ﴾ على قراءة أكثر الناس، تَطَرُّحُ تحت النقطة التي جعلتها علامة للهمزة نقطة، لِتَدُلَّ على الحركة.

قال: وكان الحكم أن تقع النقطة في كل هذا الباب، مجزومةً وساكنةً، في نفس بدن الحرف، ياءً كان أو واوًا أو ألفًا، ولكنه أُزِيلَ عن السواد، ليظهر للقارئ، فيعيّنه واضحاً.

وقال ابن أَشْتَه: الهمزة في ﴿يُؤْمِنُونَ﴾ [البقرة: ٣، ٤]، و﴿الْمُؤْمِنُونَ﴾ [البقرة: ٢٨٤، وآل عمران: ٢٨]، في صدر الواو.

وقال ابن مجاهد: وتُنْقَطُ الألف التي في ﴿شَأْنٌ﴾ [يونس: ٦١]، لأنها هي الهمزة.

باب الهمز المتحرك

أجمع نقاط أهل المضرين وتابعيهم على جعل الهمزة المفتوحة الممدودة بعد الألف، وهو جبهتها ويسارها، وعلى جعل المقصورة قبل الألف، وهو قفاها ويميناها.

فالممدودة، نحو: ﴿ءَامَنَ﴾ و﴿ءَامَنُوا﴾ و﴿ءَادَمَ﴾ و﴿ءَاَزَرَ﴾ [الأنعام: ٧٤]، و﴿ءَاخِرَ﴾ [الحجر: ٩٦]، و﴿ءَاخِرُونَ﴾ [التوبة: ١٠٣، ١٠٧]، و﴿ءَاتَوْهُمْ﴾ [النور: ٣٣]، والممتحنة: ١٠]، و﴿مَاءَاتُوا﴾ [المؤمنون: ٦٠]، و﴿ءَاتَاكُمْ﴾ [المائدة: ٢٢، ٥١] وشبهه.

والمقصورة، نحو: ﴿أَفَأَمِنَ﴾ [الأعراف: ٩٧، والنحل: ٤٥]، و﴿أَفَأَمِنُوا﴾ [الأعراف: ٩٩، ويوسف: ١٠٧]، و﴿فَأَتَاهُمُ اللَّهُ﴾ [الحشر: ٢]، و﴿بِمَا أَتُوا﴾ [آل عمران: ١٨٨]، و﴿أَمَرَ﴾ و﴿أَخَذَ﴾ [٩٣ أ] و﴿أَتَى﴾ وشبهه، وكذا ﴿أَتَّخِذْنَا﴾ [البقرة: ٦٧]، و﴿أَتَهْلِكُنَا﴾ [الأعراف: ١٥٥]، و﴿أَنذَرْتَهُمْ﴾ [البقرة: ٦، ويس: ١٠]، و﴿أَنْتُمْ أَعْلَمُ﴾ [البقرة: ١٤٠] على مذهب من حقق الهمزتين.

قال ابن مجاهد: الممدود من الهمز تَطْرُحُ النقطة فيه على يسار الألف، وهو وجهها؛ كقوله: ﴿وَلَوْ ءَامَنَ﴾ [آل عمران: ١١٠]، والمقصود تَطْرُحُ النقطة فيه على يمين الألف، كقوله: ﴿أَمْ أَمِنتُمْ﴾ [الإسراء: ٦٩، ١٧].

قال: وإذا كانت الهمزة ممدودة في آخر حرف مثل: ﴿وَالسَّمَاءَ بَنَاءً﴾ [البقرة: ٢٢، وغافر: ٦٤]، وما أشبه ذلك طَرَحَتْ الهمزة على يسار الألف غير مُقَيَّدَةٍ. والنقطة الثانية العليا التي في «بَنَاءَ» هي التنوين، والأولى هي الهمزة. واستغنت بطرحك إياها في أعلى الألف عن النصب؛ إذ كان الرفع قَدَامَ الألف، قريباً من أسفلها، مثل: ﴿وَعِضُّ الْمَاءِ﴾ [هود: ٤٤]، والمخفوض [في أسفلها مثل: ﴿يُعْصِمُنِي مِنَ الْمَاءِ﴾ [هود: ٤٣]، فنابت النقطة عن الإعراب والهمزة جميعاً.

وقال عبد الرحمن بن إسحق النحوي: كل ألف استفهام، أو ألف غير ممدودة مفتوحة، فالنقطة في قفاها.

وقال ابن أَشْتَه: النقطة في المقصورة على يمين الألف في البياض، ليس على الألف إلا على قَدْر ما يخالطها على قفاها في البياض.

قال: والهمزة مع الواو تُقاس بالعين، فإذا صارت بالعين خلف الواو نحو: ﴿يَتُوسَا﴾ [الإسراء: ٨٣]، و﴿رُؤُوسُ﴾ [البقرة: ٢٧٩، والصفات: ٦٥]، و﴿يَسْتَهْزِئُونَ﴾ [الأنعام: ٥، ١٠]، و﴿قُلْ: اسْتَهْزِئُوا﴾ [التوبة: ٦٤]، و﴿كَمَا تَبَرَّءُوا﴾ [البقرة: ١٦٧]، و﴿مُبَرَّءُونَ﴾ [النور: ٢٦]، فالنقطة في قفا الواو. وإن كانت الهمزة هي العين نحو: ﴿تَوَزَّاهُمْ﴾ [مريم: ٨٣]، و﴿يَكْلُؤُكُمْ﴾ [الأنبياء: ٤٢]، فالنقطة في صدر الواو. ومن مَدَّ ﴿رُءُوفُ﴾ [البقرة: ٢٠٧]، فالنقطة في قفا الواو. ومن قَصَرَه فالنقطة في صدر الواو.

قال: وأما ﴿جَزَاءُ﴾ [البقرة: ٨٥، ١٩١]، و﴿سَوَاءُ﴾ [البقرة: ٦] فعلى المَدَّ نقطتان في صدر الألف.

وإذا جاءت [٩٣ ب] مع التنوين همزة في حرف فعليه ثلاث نَقَطَات، نقطة للهمزة، ونقطتان للتنوين؛ إذا كان جرًا أو رفعًا أو نصبًا. وإذا لم تكن معه همزة فنقطتان، نحو قوله: ﴿خِزْيُ﴾ [البقرة: ٨٥، ١١٥]، و﴿وَلِيٍّ﴾ [الأنعام: ٥١، ٧٠]، و﴿لَقَوِيٍّ﴾ [الحج: ٤٠، ٧٤]، والنمل: ٣٩.

قال: أما قوله: ﴿نَبَؤًا عَظِيمٍ﴾ [ص: ٦٧]، و﴿إِنْ أَمْرُؤَا هَٰلِكَ﴾ [النساء: ١٧٦]، فتحتاج إلى ثلاث نَقَطَات، واحدة للهمزة، واحدة للحركة، وواحدة للتنوين. وكذلك كل حرف فيه همزة متحركة وتنوين.

قال: و﴿عَلِمُوا﴾ [الشعراء: ١٩٧]، و﴿الْعَلَمُوا﴾ [فاطر: ٢٨]، و﴿الضُّعْفُؤَا﴾ [إبراهيم: ٢١، وغافر: ٤٧]، و﴿شُرَكَاؤَا﴾ [الأنعام: ٩٤، والشورى: ٢١]، و﴿شُفَعَلُوا﴾ [الروم: ١٣]، و﴿يُنَبِّؤَا﴾ [القيامة: ١٣] ونظائرها، مما كُتِبَ بالواو والألف، فالنقطة في صدر الواو. وكذلك يُنْقَط ﴿لَتَنُؤَا بِالْعُصْبَةِ﴾ [القصص: ٧٦]، و﴿يَبْدُوا الْخَلْقُ﴾ [يونس: ٤، ٣٤]، و﴿يَذَرُوا عَنْهَا﴾ [النور: ٨].

وقال ابن المنادي: قوله تعالى: ﴿أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ﴾ [الفتح: ٢٩]، تَطَرَّحُ في قفا الألف نقطة، تجعلها في ثلثي قامة الألف، وإن شئت في نصفها، وإن شئت قريباً من طرفها. كل ذلك في القفا، ولا تجعلها دون النصف البتة، فتدلّ على أنها مقصورة مفتوحة، وتَطَرَّحُ تحت الشين نقطة للكسرة، وفوق الدال نقطة للفتحة المشدّدة. وبعضهم يجعل هذه النقطة للفتحة المشدّدة، وبعضهم يجعلها دليلاً على المدّ الذي يُقَيَّدُ بنقطتين، مثل قوله: ﴿رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ﴾ [الفتح: ٢٩]. وآخرون يذكرون أن المُقَيَّدَ لا يكون إلا في كلمة همزتها مفتوحة مُقَيَّدة، وعلى هذا القول العمل، وأكثر النقاط عليه. وتَطَرَّحُ نقطة قدام الألف للمدّة المرفوعة، وينبغي أن تَطَرَّحَها في نصف الألف، فإن ذلك أصوب وأحسن ما جعله النقاط في هذه الألف المرفوعة الممدودة. [٩٤ أ] وتكون النقطة فوق الحاء للفتحة.

﴿إِنْ أَوْلِيَاءُ﴾ [الأنفال: ٣٤]، النقطة مكان الواو.

﴿سُوءَ الْحِسَابِ﴾ [الرعد: ١٨]، و﴿سُوءَ عَمَلِهِ﴾ [فاطر: ٨، وغافر: ٣٧، ومحمد: ١٤]، النقطة الأولى لضم السين، والثانية للرفعة.

﴿مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ﴾ [الشورى: ٥١]، النقطة في أسفل الألف، منتحية عن أسفلها عن يمين الياء قليلاً.

﴿سَوَاءَ السَّبِيلِ﴾ [البقرة: ١٠٨]، ﴿وَرَاءَ ظُهُورِهِمْ﴾ [البقرة: ١٠١]، وآل عمران: ١٨٣]، و﴿لِقَاءَنَا﴾ [يونس: ٧، ١١، ١٥، والفرقان: ٢١]، النقطة في هذا النحو بعد الألف، على جبهتها، عالية قليلاً عن يسارها، غير شاخصة من بدن الألف.

قال: وفي المصحف العتيق ﴿إِلَى أَوْلِيائِهِمْ﴾ [الأنعام: ١٢١] بنقطة فوق الياء للفتحة، ونقطة بين الياء والهاء، ليدلّ ذلك على الخفض، ونقطة تحت الهاء للكسرة.

﴿أَبْنَاءَنَا وَأَبْنَاءَكُمْ﴾ [آل عمران: ٦١]، و﴿أَشْيَاءَهُمْ﴾ [الأعراف: ٨٥، وهود: ٨٥، والشعراء: ١٨٣]، و﴿فَأَجَاءَهَا﴾ [مريم: ٢٣]، و﴿فُقَرَاءَ﴾ [النور: ٣٢] النقطة منتحية عن رأس الألف في جبهتها.

في ﴿إِيمَانَهَا﴾ [الأنعام: ١٥٨، ويونس: ٩٨]، و﴿إِيمَانَنَا﴾ [آل عمران: ١٧٣]، و﴿إِي وَرَبِّي﴾ [يونس: ٥٣]، النقطة مُزَالَة عن أسفل الألف، إلى قرب الياء.

﴿ءَالُ النَّسْرِ وَقَدْ عَصَيْتَ﴾ [يونس: ٩١]، كُتِبَ بغير ألف بعد اللام، فحكم نُقْطُهُ أن تَطَرَّحَ على الألف الأولى في جبهتها نقطة متطرّفة، ليدلّ ذلك على المدّة المنصوبة.

وَتَطْرَحُ بين اللام والنون نقطة أخرى عالية تحاذي طرف اللام، لِيَذَلَّ ذلك على أنها منصوبة ممدودة، وإن شئت فاطرح على فتحة النون نقطة.

﴿مَذْذُومًا﴾ [الأعراف: ١٨] النقطة في قفا الواو، بين الذال والواو. وكذلك: ﴿وَلَا يَتُودُهُ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، و﴿بِرُّهُوسِكُمْ﴾ [المائدة: ٦]، و﴿فَاذْرُؤَا﴾ [آل عمران: ١٦٨]، و﴿يَذْرُؤُونَ﴾ [الرعد: ٢٢]، والقصص: ٥٤]، و﴿هُمْ بَدَّءُوكُمْ﴾ [التوبة: ١٣].

وَكُتِبَ ﴿لَيْسُوا وَجُوهُكُمْ﴾ [الإسراء: ٧] بواو بعدها ألف. فقال بعض النحاة: انْقُطِ الفتحة نقطة بين الواو والألف، إذا كانت القراءة [٩٤ ب] مفتوحة، وأعلىها شيئاً للنسبة؛ لأن وزنها (يسوع)، فالهمزة بعد الواو الساكنة، فليس على الألف منها شيء؛ لأنها في القراءة ليست من الحروف. ونظير ذلك: ﴿أَنْ تَبُوءَا﴾ [المائدة: ٢٩]. وأما اليزيدي، فيما ذكر أبو عبد الرحمن عنه، فقال في هذه النقطة: إنها تقع على الألف، وأخرى قبلها.

وقال ابن أشتة: ﴿لَيْسُوا وَجُوهُكُمْ﴾ النقطة في قفا الواو، فيمن قرأها على الجمع؛ لأن القياس (لَيْسُوعُوا) فالعين في موضع الهمزة. ومن قرأها على الواحد ﴿لَيْسُوا﴾ فالنقطة على رأس الواو؛ لأن القياس (لَيْسُوعٌ) فالعين في موضع الهمزة. قال أبو عمر: وقوله في رأس الواو خطأ؛ لأن العين بعدها، وهي موضع الهمزة.

وقال في موضع آخر: أهل صنعاء يوقعون النقطة قدام الواو التي بقيت في السواد، وأهل البصرة والكوفة يضمون العين.

قال ابن المنادي: ﴿الْمَوْءُودَةُ﴾ [التكوير: ٨]، نُقِطَتْها بين الواو والذال؛ لأن الهمزة موضعها الواو الثانية، والأولى فاء الفعل. وقال ابن أشتة: ﴿الْمَوْءُودَةُ﴾ أصلها واوان، فذهبت الواو الأخيرة. وبقيت الهمزة في موضع الواو التي ذهبت، فهذه التي بقيت في السواد هي ساكنة، والهمزة قدامها، مُعْتَزَلَةٌ منها، على البياض؛ لأنها في الوزن (الموعودة). فأما أهل البصرة وأهل الكوفة فإنهم يوقعون النقطة في قفا الواو التي في السواد. وأما أهل صنعاء، فإنهم يوقعون النقطة في [٩٥ أ] موضع العين التي في الوزن.

قال ابن المنادي: عن عبيد الله بن محمد، عن أبي عبد الرحمن بن اليزيدي: أن بشار بن أيوب البصري الناقط كان ينقط ﴿بُرءًا﴾ [الممتحنة: ٤]،

فيطرح نقطة قبل الألف، وأخرى على الألف مرفوعة من قدامها. قال أبو عبد الرحمن: وهذا [خلاف] الذي عليه العمل في المصاحف العُتق؛ لأنها منقوطة على خلاف المذكور عن بشار. قال أبو عمرو: لم يقع في شيء من المصاحف ﴿بُرْءُؤَا﴾ بغير واو.

وقال ابن أَشْتَه: من كتب ﴿بُرْءُؤَا﴾، يعني بواو وألف، فإنَّ النقطة قدامَ الباء، ونقطة في قفا الواو، مُعْتَزِلَةٌ منها، وهي على البياض، على موضع الألف التي ذهبت، وبقيت الهمزة قبل الألف التي ذهبت. ونقطة على صدر الواو، بعضها في السواد وبعضها على البياض؛ لأن الواو هي الإعراب، وهي الهمزة المضمومة. وكت كتب ﴿بُرْءُؤَا﴾، يعني بألف وواو، فإن نُقِطَها أيضًا ثلاث نَقَطَات. نقطة منها على ضمة الباء، ونقطة على جبين الألف، ونقطة على صدر الواو. والجبين قدام الألف، وإنما جاءت هذه النقطة قدامَ الألف، لا على طرفها، لأنها ممدودة الألف.

باب الهمزتين

فإذا التقت الهمزتان في كلمة أو كلمتين نَقَطُوهُمَا معًا، وجعلوا الأولى، إن كانت للاستفهام، في قفا الألف عن يمينها، كما يجعلون [٩٥ ب] المقصورة سواء. وجعلوا الثانية إن كانت مفتوحة في جبهة الألف عن يسارها؛ نحو: ﴿ءَأَنْذَرْتَهُمْ﴾ [البقرة: ٦، ويس: ١٠]، و﴿ءَأَنْتَ قُلْتُ﴾ [المائدة: ١١٦]، ﴿ءَأَمِنْتُمْ﴾ [الملك: ١٦]، ﴿ءَالِهَتُنَا خَيْرٌ﴾ [الزخرف: ٥٨] وشبهه. وإن كانت الثانية مكسورة جعلوها تحت الألف، نحو: ﴿ءَالِلهُ مَعَ الله﴾ [النمل: ٦١، ٦٢، ٦٣، ٦٤]، ﴿ءِذَا مِثْنَا﴾ [المؤمنون: ٨٢]، ﴿ءِئِنَّكَ لَأَنْتَ﴾ وشبهه. وإن كانت الثانية مضمومة جعلوها في ركبة الألف، نحو: ﴿ءَأَلْقَى﴾ [القمر: ٢٥]، ﴿ءَأُنْزِلَ﴾ [ص: ٨].

فإن صُوِّرَت المكسورة ياءً جعلوا النقطة تحتها، نحو: ﴿ءِئْتَكُمْ﴾ [الأنعام: ١٩، والنمل: ٥٥، وفصلت: ٨]، ﴿ءِئِنَّ لَنَا﴾ [الشعراء: ٤١]، ﴿ءِئِنْ دُكِّرْتُمْ﴾ [يس: ١٩]، وإن صُوِّرَت المضمومة واوًا جعلوا النقطة في صدرها نحو: ﴿قُلْ: أَوْثَبُّكُمْ﴾ [آل عمران: ١٥]، وهذا مما أجمعوا عليه.

باب الواوات وتفسير نقطهن

اعلم أن الواوات عندهم اثنتا عشرة واوًا، لكل واو منهنّ مع الهمزة والحركات والتنوين حكمٌ اصطَلحت جماعتهم عليه، وعملت به.

و:

فواو قَدَامَها ثلاث نقط، نقطة للهمزة، ونقطتان للتنوين المُظْهَر، وذلك مثل: ﴿إِنْ أَمْرُؤًا هَلَكَ﴾ [النساء: ١٧٦]، و﴿نَبُؤًا عَظِيمًا﴾ [ص: ٦٧] وشبهه.

و:

وواو عليها ثلاث نقط: نقطة قَدَامَها للهمزة، ونقطتان على مضجعها للتنوين، مثل: ﴿فُرُوءًا﴾ [البقرة: ٢٢٨]، و﴿مَا عَمِلْتُ مِنْ سُوءٍ﴾ [آل عمران: ٣٠] وشبهه.

ف:

وواو على يافوخها نقطة معتلة منها، وهي على البياض، لهمزة ممدودة. وذلك مثل: ﴿يَسْأَلُ﴾ [ص: ٢٤]، و﴿الْفُؤَادُ﴾ [الإسراء: ٣٦]، و﴿لَا تُؤَاخِذْنَا﴾ [البقرة: ٢٨٦]، وشبهه.

و:

وواو [٩٦ أ] على قَمَحْدَوْتِها نقطة، لهمزة مضمومة، وهي دالّة على الألف الذاهبة. وذلك مثل: ﴿بَدَّءُوكُمْ﴾ [التوبة: ١٣]، و﴿تَبَرَّءُوا مِنَّا﴾ [البقرة: ١٦٧] وشبهه.

و:

وواو على قفاها نقطة، لهزمة مضمومة. وذلك مثل: ﴿يَسْتَهْزِءُونَ﴾ [الأنعام: ٥، ١٠]، و﴿أَبْتُونِي﴾ [البقرة: ٣١]، و﴿لِيُطْفِئُوا﴾ [الصف: ٨]، وشبهه.

و

وواو في صدرها نقطة، لهزمة مضمومة. وذلك مثل: ﴿تَوَزُّهُمْ﴾ [مريم: ٨٣]، و﴿ثُمَّ لَنَنْبُوَنَّ﴾ [التغابن: ٧] وشبهه.

و

وواو في بطنها نقطة، لهزمة ساكنة، وكان حقها أن تقع في نفس الواو، في البياض الذي في سوادها، لأنها الهزمة. وذلك مثل: ﴿يُؤْمِنُونَ﴾ [البقرة: ٤، ٦]، و﴿يُؤْتِرُونَ﴾ [الحشر: ٩]، و﴿يُؤْفَكُونَ﴾ [المائدة: ٧٨]، وشبهه.

و

وواو على مضجعها نقطة، لهزمة مخفوضة. وذلك مثل: ﴿مِنْ سُوءِ مَا بُشِّرَ بِهِ﴾ [النحل: ٥٩]، و﴿بِالسُّوءِ مِنَ الْقَوْلِ﴾ [النساء: ١٤٨]، وشبهه.

و

وواو على ذنبها نقطة، لضمّة دون همزة. وذلك مثل: ﴿لَتَنْبُلُونَ﴾ [آل عمران: ١٨٦]، و﴿وُجُوهٌ﴾ [آل عمران: ١٠٦]، و﴿وُفِّيَتْ﴾ [آل عمران: ٢٥، والزمر: ٧٠]، و﴿اشْتَرَوْا الضَّلَالَةَ﴾ [البقرة: ١٦]، وشبهه.

و

وواو على هامتها نقطة، لفتحة دون همزة. وذلك مثل: ﴿وَأَسْمَعُ﴾ [النساء: ٤٦]، و﴿وَأَنْتَظِرُ﴾ [البقرة: ٢٥٩، وطه: ٩٧]، و﴿وَأَغْفُ﴾ [البقرة: ٢٨٦]، و﴿وَأَصْفَحُ﴾ [المائدة: ١٣] وشبهه، مما تلتقي فيه بألف الوصل.

و

وواو تحت ذنبها نقطة، لكسرة خفيفة دون همزة. وذلك مثل: ﴿الْبَدْوِ﴾ [يوسف: ١٠٠]، و﴿مِنْ اللّٰهُ﴾ [الجمعة: ١١] وشبهه.

و

وواو تحت ذنبها قَدَامُ الاضطجاع يسيرًا نقطة، لكسرة شديدة. وذلك مثل: ﴿جَوَّ السَّمَاءِ﴾ [النحل: ٧٩]، و﴿بِالْغُدُوِّ﴾ [الأعراف: ٢٠٥، والرعد: ١٥، والنور: ٣٦] وشبهه.

وهذه صورة الواو ومواضع النقط منها:



باب الألفات وتفسيرهن

واعلم أن الألفات عندهم أيضًا خمس عشرة ألفًا، ولكل ألف مع الهمزة والتنوين والمد والقصر حكم اتفقوا عليه.

٢٠

فألف على جبينها، أي على يسارها ثلاث نقط: نقطة للهمزة، ونقطتان للتنوين. وذلك مثل: ﴿أَفْتِرَاء﴾ [الأنعام: ١٣٨، ١٤٠]، و﴿مِرَاء﴾ [الكهف: ٢٢]، و﴿فِدَاء﴾ [محمد: ٤] وشبهه.

٢١

وألف قدامها ثلاث نقط: نقطة للهمزة، ونقطتان للتنوين. وذلك مثل: ﴿سَوَاء﴾ [البقرة: ٦]، و﴿أَذَاء﴾ [البقرة: ٢٧٨]، و﴿هَوَاء﴾ [إبراهيم: ٤٣] وشبهه.

٢٢

وألف على قفاها، أي على يمينها ثلاث نقط: نقطة للهمزة، ونقطتان للتنوين. وذلك مثل: ﴿خَطَأ﴾ [النساء: ٩٢]، و﴿مَلَجَأ﴾ [التوبة: ٥٧]، و﴿مُتَكَنَأ﴾ [يوسف: ٣١] وشبهه.

٢٣

وألف تحت ركبها ثلاث نقط: نقطة للهمزة، ونقطتان للتنوين. وذلك مثل: ﴿مِنْ مَلَجِ﴾ [الشورى: ٤٧]، و﴿مِنْ حَمِ﴾ [الحجرات: ٢٦، ٢٨، ٣٣]، و﴿مِنْ سَبِ﴾ [النمل: ٢٢] وشبهه.

٢٠

وألف على طرفيها نقطتان، والألف بينهما: نقطة على قفاها، ونقطة على جبينها، وهما جميعاً للمدّة وهمزة طويلة. مثل: ﴿أَنْ تَبَوَّءَا﴾ [يونس: ٨٧]، و﴿رِثَاءَ النَّاسِ﴾ [البقرة: ٢٦٤]، والنساء: ٣٨، والأنفال: ٤٧، و﴿رِثَاءَ كَوْكَبَا﴾ [الأنعام: ٧٦] وشبهه.

٢١

وألف على خاصرتيها نقطتان، وتسمى المُقَيِّدَة، والألف بينهما: نقطة للهمزة، ونقطة للفتحة. وذلك مثل: ﴿مُبَوَّأٌ صِدْقٍ﴾ [يونس: ٩٣]، و﴿أَنْشَأَكُمْ﴾ [الأنعام: ٩٨]، و﴿ذَرَأَكُمْ﴾ [المؤمنون: ٧٩]، والملك: ٢٤ وشبهه.

٢٢

وألف على جبينها نقطتان، وهما جميعاً على اليسار، وهما لهمزة ومدّة، فالهمزة بعد الألف، والمدّة بعد الهمزة. وذلك مثل: ﴿دُعَاءٌ وَنِدَاءٌ﴾ [البقرة: ١٧١]، و﴿ضِيَاءٌ﴾ [يونس: ٥]، والأنبياء: ٤٨ وشبهه.

قال أبو عمرو: لا فرق من طريق عربية، ولا من جهة قراءة بين هذه الألف وبين الألف التي في قوله: ﴿أَفْتِرَاءٌ﴾ [الأنعام: ١٣٨، ١٤٠] و﴿مِرَاءٌ﴾ [الكهف: ٢٢]، و﴿فِدَاءٌ﴾ [محمد: ٤]، وقد نَقَطُوا تلك ثلاث نقط: نقطة للهمزة، ونقطتان للتنوين. ونَقَطُوا هذه بنقطتين: نقطة للهمزة، ونقطة للتنوين، ولم يَنْقُطُوا الفتحة. والألف في الضربين زائدة للبناء، والألف التي تُعَوِّضُ من التنوين غير مرسومة.

٢٣

وألف على قفاها عن يمينها نقطتان: نقطة للحركة، ونقطة للتنوين. وذلك مثل: ﴿عَلَيْمًا﴾ [٩٧ ب] ﴿حَكِيمًا﴾ [النساء: ١٠، ١٦]، ﴿عَفْوًا عَفُورًا﴾ [النساء: ٤٣، ٩٩]،

﴿كَلَّا هَدَيْنَا وَنُوحًا هَدَيْنَا﴾ [الأنعام: ٨٤]، و﴿يَسِيرًا إِنَّ تَجْتَنِبُوا﴾ [النساء: ٣٠ - ٣١] وشبهه. إذا التقي التنوين بحروف الحلق فالنقطة على الطول، وإذا التقي بغيرها فالنقطة على العرض.

١٠

وألف على طرفها عن يمينها نقطة، وعلى ركبته نقطة معتزلة عنها، فالتى عن يمينها للهمزة، والتي على ركبته للياء. وذلك مثل: ﴿أَيْنَا لَفِي خَلْقٍ﴾ [الرعد: ٥]، و﴿أَيْنَا لَمُخْرَجُونَ﴾ [النمل: ٦٧]، و﴿أَيْدَا كُنَّا تَرَابًا﴾ [الرعد: ٥، والنمل: ٦٧] وشبهه.

١٠

وألف على قفاها، أي على يمينها نقطة، وهي للاستفهام، وسقطت همزة الوصل بعدها استغناء عنها بها. وذلك مثل: ﴿وَوَلَدًا أَطْلَعَ﴾ [مريم: ٧٧ - ٧٨]، و﴿جَدِيدٍ أَفْتَرَى﴾ [سبأ: ٧ - ٨]، و﴿لَكَادِبُونَ أَضْطَفَى﴾ [الصفات: ١٥٢ - ١٥٣]، وشبهه. وكذلك: ﴿وَأَتَيْنَاكَ بِالْحَقِّ﴾ [الحجر: ٦٤] وشبهه.

١٠

وألف على قفاها نقطة لهمزة مفتوحة، وهي في البياض عن يمينها. وذلك مثل: ﴿أَتَى أَمْرُ اللَّهِ﴾ [النحل: ١]، و﴿فَأَتَاهُمُ اللَّهُ﴾ [الحشر: ٢]، و﴿فَأَكَلَهُ الذُّبُّ﴾ [يوسف: ١٧]، و﴿فَأَصَابَهُمْ﴾ [النحل: ٣٤، والزمر: ٥١] وشبهه.

١٠

وألف على يسارها نقطة على البياض، وهي لهمزة مفتوحة قبلها مدّة. وذلك مثل: ﴿شُهَدَاءَ﴾ [البقرة: ١٣٣]، و﴿وَرَاءَ﴾ [البقرة: ١٠١]، و﴿تِلْقَاءَ﴾ [الأعراف: ٤٧]، والقصص: ٢٢]، و﴿عَدَاءَنَا﴾ [الكهف: ٦٢]، و﴿أَبْنَاءَنَا﴾ [آل عمران: ٦١]، وشبهه. وكذلك الهمزة الممدودة نحو: ﴿وَأَتَى الْمَالَ﴾ [البقرة: ١٧٧]، و﴿لَقَدْ أَتَيْنَاكَ﴾ [الحجر: ١٧٧]، وشبهه.

[٨٧]، و﴿مَابٍ﴾ [الرعد: ٢٩، ٣٦]، ﴿مَابًا﴾ [النبا: ٢٢، ٣٩]، و﴿أُتِيَهُ﴾ [مريم: ٩٥]، و﴿أَمَنَ﴾ [البقرة: ١٣]، و﴿أَمَنَهُمْ﴾ [قريش: ٤]، وشبهه. وكذلك: ﴿أَنْذَرْتَهُمْ﴾ [البقرة: ٦، ويس: ١٠]، و﴿أَشْفَقْتُمْ﴾ [المجادلة: ١٣]، و﴿أَلِدْ﴾ [هود: ٧٢] وشبهه، إذا لم يُجَمَّع بين الهمزتين.

ا

وألِف في سوادها نقطة لهمزة ساكنة. وذلك مثل: ﴿فَأَتَوْهُنَّ﴾ [البقرة: ٢٢٢]، و﴿تَأَلَّمُونَ﴾ [النساء: ١٠٤]، و﴿يَأْكُلُونَ﴾ [محمد: ١٢]، و﴿أَمْ لَمْ يُنَبِّأْ﴾ [النجم: ٣٦]، وشبهه.

ا

وألِف على خاصرتها [٩٨ أ] عن يمينها نقطة، وهي لهمزة مفتوحة. وذلك مثل: ﴿أَنْ هَذَا نَا اللَّهَ﴾ [الأعراف: ٤٣]، و﴿اعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ﴾ [البقرة: ١٩٤]، و﴿فَلَوْلَا أَنَّهُ كَانَ﴾ [الصفات: ١٤٣]، وشبهه.

ا

وألِف تحتها نقطة، وهي لهمزة مكسورة. وذلك مثل: ﴿إِنَّ اللَّهَ﴾ و﴿إِنْ كَلَّا﴾ [هود: ١١١]، و﴿إِنَّهُ﴾ وشبهه من الألفات المُبْتَدَأَات.

وهذه صورة الألف:

ما متها
فماها
خماصرتها
تحتها

باب اللام ألف

اعلم أنهم ينقُطون اللام ألف على اثني عشر وجهًا.

لا

فلام ألف على قرن الألف نقطة، وهي لِمَدَّة الألف وهمزتها ولام ساكنة قبلها. وذلك مثل: ﴿الْأَخِرَةَ﴾ [البقرة: ٩٤]، ﴿الْأَفْلِينَ﴾ [الأنعام: ٧٦]، ﴿لِلْأَكْلِينَ﴾ [المؤمنون: ٢٠] وشبهه.

لا

ولام ألف عليها نقطتان: نقطة في قرنها، ونقطة على جبين اللام عن يسارها لنسبة اللام. وذلك مثل: ﴿لَايَاتٍ﴾ [آل عمران: ١٩٠]، و﴿لَا تِ﴾ [الأنعام: ١٣٤]، و﴿لَا مُرْتَهُمْ﴾ [النساء: ١١٩].

لا

ولام ألف عليها نقطتان: نقطة في قرن الألف، ونقطة على يمينها لهمزة وحركة. وذلك مثل: ﴿إِنَّ الْمَلَأَ﴾ [القصاص: ٢٠]، و﴿لَأَفْعُدَنَّ﴾ [الأعراف: ١٦]، و﴿لَأَرِيَنَّاهُمْ﴾ [محمد: ٣٠]، وشبهه.

لا

ولام ألف [٩٨ ب] عليها نقطتان: نقطة في قرن الألف، ونقطة في رُكبة اللام لكسرتها، فالتى في قرن الألف لَمَدَّتْهَا وهمزتها. وذلك مثل: ﴿لَادَمَ﴾ [البقرة: ٣٤] وشبهه.

لا

ولام ألف عليها نقطتان: نقطة على طرف اللام على يسارها لنصبه اللام، ونقطة تحت الألف على ركبتها، وهي لهزمة الألف وكسرتها. وذلك مثل: ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ تُحْشَرُونَ﴾ [آل عمران: ١٥٨]، و﴿لَا إِلَهَ إِلَّا الْحَيُّ الْقَيُّومُ﴾ [الصافات: ٦٨] وشبهه.

لا

ولام ألف عليها نقطتان، وهما جميعاً على يسارها: نقطة لضمة الألف وهمزتها، ونقطة لنصبه اللام. وذلك مثل: ﴿لَا تُغْوِيَهُمْ﴾ [الحجر: ٣٩، وص: ٨٢]، و﴿لَا تُقْطَعَنَّ﴾ [الأعراف: ١٢٤، والشعراء: ٤٩]، و﴿لَا تُؤْمِنُ لَهُمْ﴾ [النساء: ١١٩]، وشبهه.

لا

ولام ألف عليها نقطتان، وهما جميعاً على الألف. وذلك مثل: ﴿وَكَيْلًا﴾ [النساء: ٨١]، و﴿سَيِّلًا﴾ [آل عمران: ٩٧]، و﴿قَلِيلًا﴾ [البقرة: ٤١]، وشبهه.

لا

ولام ألف عليها نقطتان: نقطة تحت اللام لكسرتها، ونقطة على قفا الألف التي على يمينها لنصبه الألف وهمزتها. وذلك مثل: ﴿لَا بَيْتَ﴾ [الأنعام: ٧٤]، ﴿لَا حِيَةَ﴾ [الأعراف: ١٤٢]، ﴿لَا أَمْرَ اللَّهِ﴾ [التوبة: ١٠٦] وشبهه.

لا

ولام ألف عليها نقطتان، وهما جميعاً على خاصرتها: نقطة لنصبه اللام، ونقطة على قفا الألف لهمزتها. وذلك مثل: ﴿لَا تُؤْتَمُّ﴾ [الحشر: ١٣]، ﴿لَا جِدْنَ﴾ [الكهف: ٣٦]، ﴿لَا زُجُمًا﴾ [مريم: ٤٦] وشبهه.

لا.

ولام ألف عليها نقطتان، وهما جميعًا على ركبتيها. مثل: ﴿لَاخَوَانِهِمْ﴾ [آل عمران: ١٥٦، ١٥٨، والأحزاب: ١٨، والحشر: ١١]، ﴿لَاِبْرَاهِيمَ﴾ [الحج: ٢٦، والصفات: ٨٣]، ﴿لَايْلَفِ قُرَيْشٍ﴾ [قريش: ١] وشبهه.

لا.

ولام ألف عليها نقطتان: نقطة تحت اللام لكسرتها، و [نقطة] تحت قدام الألف لهمزتها وضمتها. وذلك مثل: ﴿لِأُولِي النَّهْيِ﴾ [طه: ٥٤، ١٢٨]، و﴿لِأُولِي الْأَلْبَابِ﴾ [آل عمران: ١٩٠] وشبهه.

لا.

ولام ألف [٩٩ أ] عليها نقطة على يمينها لهمزة غير ممدودة، ولام ساكنة قبلها. وذلك مثل: ﴿الْأَرْضِ﴾ [البقرة: ١١]، ﴿الْأَمْرِ﴾ [البقرة: ٢١٠]، ﴿الْأَنْعَامِ﴾ [آل عمران: ١٤]، ﴿الْأَنْهَارِ﴾ [البقرة: ٢٥، ٧٤] وشبهه.

قال أبو عمرو: فهذه أصول النقط على مذاهب النحاة المتقدمين، وأتباعهم من الناقطين، قد شرحنا خفيها، وبيننا جليها، وبالله التوفيق، وهو حسبنا، ونعم الوكيل.

تم جميع كتاب «المحكم في الشكل والنقط»

بحمد الله وعونه وحسن توفيقه

وكان الفراغ من كتابته في تاسع شهر شوال

سنة إحدى وأربعين وسبعمائة

وكتبه لنفسه محمد بن عبد المغني بن يحيى بن محمد الحنبلي الحرابي، غفر الله لهم، ورضي عنهم أجمعين. الحمد لله وحده. صلى الله على سيدنا محمد نبيه وآله وصحبه، وسلم تسليمًا كثيرًا، وحسبنا الله، ونعم الوكيل.

فهرس المحتويات

٣	ترجمة المصنّف
٤	النسخة المعتمدة في التحقيق
	باب ذكر المصاحف، وكيف كانت عارية من النّقط، وخالية من الشّكل، ومن
١١	نقطها أولاً من السّلف، والسبب في ذلك
١٥	باب ذكر مَنْ كره نّقط المصاحف من السّلف
١٧	باب ذكر مَنْ ترخّص في نقطها
١٨	باب ذكر ما جاء في تفسير المصاحف وتخمينها، وَمَنْ كره ذلك، وَمَنْ أجازَه
	باب ذكر ما جاء في رسم فواتح السّور وعدد آيَهَن وَمَنْ شدّد في ذلك، وَمَنْ
١٩	تسهّل فيه
	باب جامع القول في النّقط، وعلى ما يُبنى من الوصل والوقف، وما يُستعملُ
	له من الألوان، وما يُكره من جمع قراءات شتّى وروايات مختلفة في
٢٠	مصحف واحد، وما يتّصل به بذلك من المعاني اللطيفة والنكت الخفيّة
٢٥	باب ذكر القول في حروف التهجي، وترتيب رسمها في الكتابة
٣٠	باب ذكر البيان عن إعجام الحروف، ونقطها بالسّواد
٣٤	باب ذكر نّقط الحركات المُشَبَّعات، ومواضعهنّ من الحروف
٣٦	باب ذكر كيفية نّقط ما لا يُشَبَّع من الحركات، فيُخْتَلَسُ، أو يُخْفَى، أو يُشَمُّ ...
٣٧	فصل
٣٨	فصل
٣٨	باب ذكر التشديد والسكون وكيفيتهما
٤٠	فصل
٤١	باب ذكر المدّ وموضعه في الحروف

٤٢	باب ذكر التنوين اللاحق الأسماء، وكيفية صورته، وموضع جعله
٤٨	فصل
٤٨	فصل
٤٩	فصل
٤٩	باب ذكر تراكب التنوين، وتتابعه، وكيفية نَقْط ما يُلقَى من الحروف
٥٢	باب ذكر حكم النون الساكنة وما بعدها في حال البيان والإدغام والإخفاء
٥٤	باب ذكر أحكام نَقْط المُظْهَر من الحروف
٥٤	باب ذكر أحكام نَقْط المُدْغَم
٥٥	فصل
٥٥	باب ذكر أحكام نَقْط ما يُخْفَى من المُدْغَم
٥٧	باب ذكر أحكام الصّلات لألفات الوصل
٦٠	فصل
٦١	باب ذكر أحكام نَقْط الهمزة المفردة اللينة
٦٢	باب ذكر أحكام الهمزتين اللتين في كلمة
٦٤	فصل
٦٥	فصل
٦٧	فصل
٧٠	فصل
٧٢	باب ذكر أحكام الهمزتين اللتين من كلمتين
٧٧	باب ذكر الألف وموضع الهمزة منها
٨٣	باب ذكر الياء وموضع الهمزة منها
٨٦	باب ذكر الواو وموضع الهمزة فيها
٩٢	فصل
٩٤	باب ذكر نَقْط ما اجتمع فيه ألفان، فُحِذِفَتْ إحداهما اختصارًا
١٠٠	فصل
١٠١	باب ذكر نَقْط ما اجتمع فيه ياءان، فُحِذِفَتْ إحداهما إيجازًا
١٠٣	باب ذكر نَقْط ما اجتمع فيه واوان، فُحِذِفَتْ إحداهما تخفيفًا
١٠٥	فصل
١٠٦	باب ذكر نَقْط ما زيدت الألف في رسمه

- ١١٠ باب ذكر نُقْط ما نقص هجاؤه
- باب ذكر الدارة التي تُجْعَلُ على الحروف الزوائد والحروف المخففة، وأصلها
- ١١٥ ومعناها
- ١١٧ باب ذكر اللام ألف، وأي الطرفين منه هي الهمزة

ملحق

في ذكر مذاهب متقدمي النُّقْط من النِّحَاة

- باب ذكر البيان عن مذاهب متقدمي أهل العربية وتابعيهم من النُّقَّاط، وأهل
- ١٢٣ الأداء في النُّقْط
- ١٢٨ باب المُقَيَّد من الألفات بنقطتين
- ١٣٠ باب الهمز الساكن
- ١٣٢ باب الهمز المتحرك
- ١٣٦ باب الهمزتين
- ١٣٧ باب الواوات وتفسير نُقْطَهن
- ١٤٠ باب الألفات وتفسيرهن
- ١٤٤ باب اللام ألف